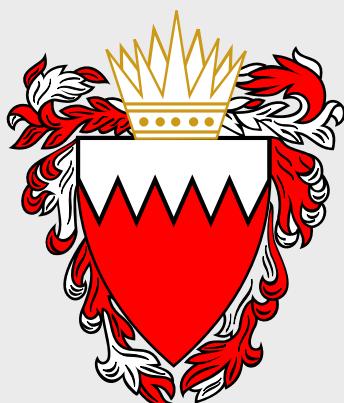


مُهَمَّةِ الْكُتُبَ الْبَحْرَنِيَّةِ



تَقْرِيرُ الْجَنَاحِ الْحُكُومِيِّ الْمُلْكِيَّ بِتَقْيِيلِ

مَعْسَاتِ حَوَالَ التَّوَافُقِ الْوَطَّانِيِّ

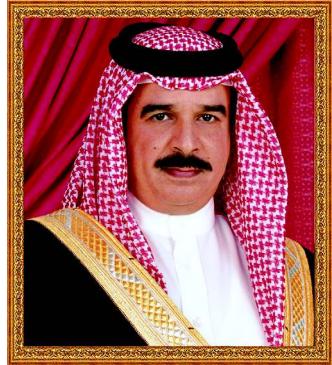


حوار التوافق الوطني  
National Dialogue

البحرين تجمعنا  
Our Bahrain. Our unity.

أُكْتُوبَر٢٠١١م





صاحب الجلالة  
الملك حمد بن عيسى آل خليفة  
ملك مملكة البحرين

His Majesty  
King Hamad bin Isa Al Khalifa  
King of The Kingdom of Bahrain



صاحب السمو الملكي  
الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة  
رئيس الوزراء الموقر

His Royal Highness  
Prince Khalifa bin Salman Al Khalifa  
The Prime Minister



صاحب السمو الملكي  
الأمير سلمان بن حمد آل خليفة  
ولي العهد نائب القائد الأعلى

His Royal Highness  
Prince Salman bin Hamad Al Khalifa  
The Crown Prince  
Deputy Supreme Commander



## قائمة المحتويات

7 .....	<b>المقدمة</b>
8 .....	اولا : الملخص التنفيذي .....
12 .....	ثانيا : آلية عمل الحكومة لتنفيذ مرتئيات حوار التوافق الوطني .....
18 .....	ثالثا : تفاصيل تنفيذ المرتئيات .....
18 .....	• مرئيات المحور السياسي .....
26 .....	• مرئيات المحور الاجتماعي .....
59 .....	• مرئيات المحور الاقتصادي .....
98 .....	• مرئيات المحور الحقوقي .....
133 .....	<b>الخاتمة</b> .....
135 .....	<b>المرفقات</b>
136 .....	• أعضاء اللجنة الحكومية المكلفة بمتابعة تنفيذ مرئيات حوار التوافق الوطني .....
139 .....	• قائمة ببعض ما تم إصداره وإعداده من مشاريع مراسم ملكية وتشريعات ... جديدة والتعديلات التشريعية لتنفيذ مرئيات حوار التوافق الوطني
142 .....	• قائمة ببعض القرارات الصادرة من قبل مجلس الوزراء المتعلقة بتنفيذ ... مرئيات حوار التوافق الوطني



## المقدمة

إن نجاح حوار التوافق الوطني الذي دعا إليه صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المفدى، يمثل مرحلة هامة في تاريخ مملكة البحرين في ضوء ما خرج به من مرئيات في شتى المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والحقوقية، عكست جميعها التوافق والاجماع الوطني في اطار خدمة الوطن والمواطنين.

وتفيذاً للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك المفدى بتنفيذ مرئيات حوار التوافق الوطني، وانطلاقاً من حرص الحكومة ومسؤوليتها بالارتقاء بما تقدمه من خدمات وما تحققه من إنجازات، فقد أمر صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر، بتشكيل اللجنة الحكومية المكلفة بمتابعة تنفيذ مرئيات حوار التوافق الوطني برئاسة سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفه نائب رئيس مجلس الوزراء، حيث باشرت اللجنة أعمالها بتكليف الوزارات والأجهزة الحكومية لوضع الآليات والخطط التنفيذية التي تكفل تنفيذ مرئيات حوار التوافق الوطني، بما يضمن تحقيق طموحات شعب مملكة البحرين وتوفير ما يتطلعون إليه من العيش الكريم وتعزيز وزيادة المكتسبات التنموية والديمقراطية التي تحققت في العهد الزاهر لجلالة الملك المفدى حفظه الله، وبما يحفظ للمملكة مكانتها اللاقعة بين الأمم.

كما قامت اللجنة بالتنسيق مع السلطة التشريعية لدراسة السبل المثلى للتسريع من استنجاز التشريعات اللازمة لتنفيذ المرئيات.

### أولاً : الملخص التنفيذي

يشتمل التقرير النهائي لتنفيذ مركبات حوار التوافق الوطني على ما اتخذته الحكومة من إجراءات، لوضع المرئيات التي أحيلت إليها والبالغ عددها ٢٩١ مرئية موضع التنفيذ. حيث بدأت الحكومة على تشكيل لجان وفرق عمل حكومية و وزارية، تعمل على تسريع و تيرة اتخاذ الإجراءات الدقيقة لتنفيذ المرئيات.

وقد تم تشكيل لجنة حكومية لمتابعة تنفيذ مركبات حوار التوافق الوطني برئاسة سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء، تولت وضع الآليات المثلثة للتسريع من و تيرة التنفيذ، بما يشمل ذلك اتخاذ القرارات وتوجيهه الوزارات والأجهزة الحكومية المعنية بالتنفيذ.

كما قامت اللجنة بالتنسيق مع السلطة التشريعية، لدراسة أفضل سبل التعاون الممكنة الكفيلة بتحقيق ما تهدف إليه مركبات حوار التوافق الوطني.

وعلى نفس الصعيد، تم تشكيل لجنتين معنيتين بتنفيذ المرئيات التي تطلب تعديلات دستورية وتشريعية، تولى معايي وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف الإشراف على أعمالها.

ولضمان سرعة ودقة التنفيذ، باشرت اللجنة بتقسيم مركبات حوار التوافق الوطني حسب الإجراءات المطلوبة لتنفيذها، وتمت إحالتها للجهات المعنية التي حرصت بدورها على إتخاذ اللازم وادراج التي يتطلب تفعيلها إجراءات تنفيذية ضمن برامج برامح عملها للسنوات الأربع القادمة، مع وضع خطط تنفيذية زمنية محددة، سيتم متابعتها من خلال وزارة الدولة لشئون المتابعة بالتنسيق مع ديوان صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء.

## الملخص التنفيذي

أما المرئيات التي طلبت تعديلات دستورية وتشريعية، فقد تم إحالتها إلى اللجانتين المشكلتين المختصتين بذلك، لوضع التشريعات وتوفير الأدوات القانونية وإجراء التعديلات اللازمة.

وقد تم الانتهاء من اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ المرئيات حسب محاور الحوار الأربع، على النحو التالي:

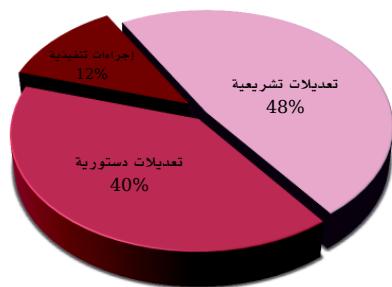
### • المحور السياسي:

بلغ مجموع مرئيات هذا المحور ٢٥ مرئية، حيث ارتأت الجهات المعنية بالتنفيذ اتخاذ الإجراءات التالية لضمان التفعيل الأمثل للمرئيات:

-إعداد مشاريع لتعديلات دستورية لتنفيذ ١٠ مرئيات

-إعداد مشاريع لتعديلات تشريعية لتنفيذ ١٢ مرئية

-اتخاذ إجراءات تنفيذية لتفعيل ٣ مرئيات



## الملخص التنفيذي

### • المحور الاجتماعي:

بلغ مجموع مرئيات هذا المحور ٨٥ مرئية، حيث ارتأت الجهات المعنية بالتنفيذ اتخاذ الإجراءات التالية لضمان التفعيل الأمثل للمرئيات:



- إعداد مشروع مرسوم ملكي لتنفيذ مرئية واحدة
- إعداد مشاريع لتشريعات جديدة لتنفيذ ٩ مرئيات
- إعداد مشاريع لتعديلات تشريعية لتنفيذ ٣ مرئيات
- اتخاذ إجراءات تنفيذية لتفعيل ٧٢ مرئية

### • المحور الاقتصادي:

بلغ مجموع مرئيات هذا المحور ٨٥ مرئية، حيث ارتأت الجهات المعنية بالتنفيذ اتخاذ الإجراءات التالية لضمان التفعيل الأمثل للمرئيات:



- إعداد مشاريع لتشريعات جديدة لتنفيذ ١٠ مرئيات
- إعداد مشاريع لتعديلات تشريعية لتنفيذ مرئية واحدة
- اتخاذ إجراءات تنفيذية لتفعيل ٧٣ مرئية

## الملخص التنفيذي

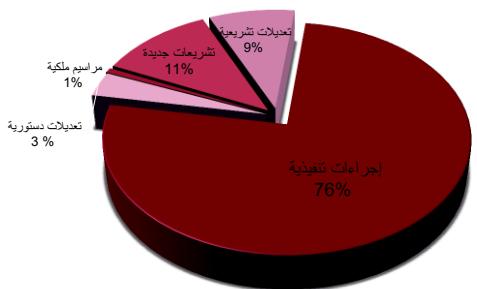
### • المحور الحقوقى:

بلغ مجموع مرئيات هذا المحور ٩٦ مرئية، حيث ارتأت الجهات المعنية بالتنفيذ اتخاذ الإجراءات التالية لضمان التفعيل الأمثل للمرئيات:



- إعداد مشروع مرسوم ملكي لتنفيذ مرئية واحدة
- إعداد مشاريع لتشريعات جديدة لتنفيذ ١٥ مرئية
- إعداد مشاريع لتعديلات تشريعية لتنفيذ ١٠ مرئيات
- اتخاذ إجراءات تنفيذية لتفعيل ٧٠ مرئية

لتكون اللجنة الحكومية المكلفة بمتابعة تنفيذ مرئيات حوار التوافق الوطني، وبالتنسيق مع الجهات المعنية، قد اتخذت الإجراءات الالزمة لتفعيل ٢٩١ مرئية على النحو التالي:



- إعداد مشاريع لتعديلات دستورية لتنفيذ ١٠ مرئيات
- إعداد مشاريع لمراسيم ملكية لتنفيذ مرئيات
- إعداد مشاريع لتشريعات جديدة لتنفيذ ٣٣ مرئية
- إعداد مشاريع لتعديلات تشريعية لتنفيذ ٢٥ مرئية
- اتخاذ إجراءات التنفيذية لتفعيل ٢٢٠ مرئية

## ثانياً : آلية عمل الحكومة لتنفيذ مرتديات حوار التوافق الوطني

بعد أن تسلّمت الحكومة مرتديات حوار التوافق الوطني البالغ عددها (٢٩١) مرتدية، عكفت على هدفها الرئيسي وهو تنفيذ الجزء الأكبر من هذه المرتديات قبل حلول الرابع من أكتوبر ٢٠١١ م، أي قبل بدء دور الانعقاد الثاني للفصل التشريعي الثالث. ولتحقيق هذا الهدف، قامت الحكومة خلال جلسة مجلس الوزراء بتاريخ ٣١ يوليو ٢٠١١ بإصدار قرار بتشكيل اللجنة الحكومية المكلفة بمتابعة تنفيذ مرتديات حوار التوافق الوطني برئاسة سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء، وبعضوية مجموعة من أصحاب المعالي والسعادة الوزراء المعينين بشكل مباشر بالتنفيذ.

وتفرع من اللجنة الأم لجنتين مختصتين بالأمور الدستورية والتشريعية، حيث تولت لجنة الصياغة الدستورية التي ضمت في عضويتها خبراء قانونيين ودستوريين مهمّة تنفيذ المرتديات التي تتطلّب تعديلات دستورية. أما اللجنة القانونية لصياغة التشريعات بالتنسيق مع هيئة التشريع والإفتاء القانوني، فقد عنّت بتنفيذ المرتديات التي تتطلّب تعديلات تشريعية أو إصدار مراسم ملكية، أو سن تشريعات جديدة. وأوكلت لمعالي وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف مهمة الإشراف على أعمال اللجنتين المذكورتين أعلاه.

وفيما يلي تفاصيل توزيع المهام بين لجان العمل والجهات المعنية بالتنفيذ:

### أولاً: اللجنة الحكومية المكلفة بمتابعة تنفيذ مرتديات حوار التوافق الوطني

أتى الهدف الأساسي لتشكيل اللجنة الحكومية المكلفة بمتابعة تنفيذ المرتديات، ضمان مركزية الإشراف العام والمتابعة اليومية الدقيقة لتنفيذ مرتديات الحوار بمحاوره الأربع، المتمثلة في المحور السياسي والمحور الاجتماعي والمحور الاقتصادي

## آلية عمل الحكومة

والمحور الحقوقـي، وضمان جودة الإجراءات من خلال دورية الاجتماعـات، حيث كانت اللجنة تعقد اجتماعـين أسبوعـياً، كل يوم اثنـين وخمـيس. وفيـ حال ما تطلب الأمر مزيدـاً من الاجتماعـات، تعقد اللجنة اجتماعـاً إضافـياً يوم الثلاثاء.

وأضطـلتـت اللجنة المـكلفة بإصدار التوجـيهـات واتخـاذ القرارات الـلـازمة لـتنفيذ المرئـيات.

وفيـ إطار حرص اللجنة على التـسرـيع من وـتـيرـة التنفيـذ وـملـاءـمة الإـجـراءـات المـتـخذـة معـ متـطلـباتـ المرئـيات وـتطـلـعـاتـ المـشارـكـينـ فيـ جـلسـاتـ حـوارـ التـوـافـقـ الوـطـنـيـ، اـتـخـذـتـ اللجنةـ الحـكـومـيـةـ المـكـلـفـةـ بـمـتـابـعةـ تـنـفيـذـ مـرـئـيـاتـ حـوارـ التـوـافـقـ الوـطـنـيـ الإـجـراءـاتـ التـالـيـةـ:

أـ. تـوزـيعـ مـهـامـ مـتـابـعةـ تـنـفيـذـ مـرـئـيـاتـ المـتـعلـقةـ بـمـحاـورـ حـوارـ الأـربـاعـةـ عـلـىـ عـدـدـ مـنـ الـوزـراءـ الـمعـنيـينـ الـذـيـنـ شـارـكـواـ كـمـمـثـلـيـنـ لـلـحـكـومـةـ فيـ جـلسـاتـ حـوارـ التـوـافـقـ الوـطـنـيـ، وـفقـ التـالـيـ:

- المحـورـ السـيـاسـيـ: اـرـتـأتـ الـلـجـنةـ وـنـظـرـاـ لـأـهمـيـةـ هـذـاـ المـحـورـ وـاتـصالـهـ بـتـعـديـلاتـ مـباـشـرـةـ عـلـىـ الدـسـتـورـ، أـنـ يـكـونـ كـلـ ماـ يـتـعلـقـ بـهـذـاـ المـحـورـ مـنـ اـخـتـصـاصـ الـلـجـنةـ ذاتـهاـ، بـحـيثـ تـشـرـفـ وـبـصـورـةـ مـباـشـرـةـ عـلـىـ هـذـاـ المـحـورـ.

- المحـورـ الـاجـتمـاعـيـ: كـلـفتـ الـلـجـنةـ سـعادـةـ وزـيرـ شـؤـونـ مـجـلـسـ الـوزـراءـ بـمـتـابـعةـ وـإـشـرافـ عـلـىـ تـنـفيـذـ مـرـئـيـاتـ هـذـاـ المـحـورـ.

- المحـورـ الحـقـوقـيـ: كـلـفتـ الـلـجـنةـ سـعادـةـ وزـيرـ شـؤـونـ مـجـلـسـ الـوزـراءـ بـمـتـابـعةـ وـإـشـرافـ عـلـىـ تـنـفيـذـ مـرـئـيـاتـ هـذـاـ المـحـورـ.

- المحـورـ الـاقـتصـاديـ: كـلـفتـ الـلـجـنةـ مـعـالـيـ وزـيرـ الـمـالـيـةـ بـمـتـابـعةـ وـإـشـرافـ عـلـىـ تـنـفيـذـ مـرـئـيـاتـ هـذـاـ المـحـورـ.

وعليه تم تكليف الوزراء المعينين بالمهام التالية:

- المتابعة المستمرة للوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية المعنية بتنفيذ مركبات حوار التوافق الوطني، لضمان اتخاذهم الإجراءات الضرورية اللازمة للتسريع من التنفيذ.
- تقديم الدعم الاستشاري اللازم للجهات المعنية بالتنفيذ.
- إعداد التقارير الدورية اللازمة حول الإجراءات المتخذة واستعراضها خلال اجتماعات اللجنة الحكومية المكلفة بمتابعة تنفيذ المركبات.

ب. **تصنيف المركبات في المحاور الأربع على النحو التالي:**

- المركبات التي طلبت إجراءات تنفيذية.
- المركبات التي طلبت تعديلات تشريعية أو مراسيم ملكية أو سن تشريعات جديدة.
- المركبات التي طلبت تعديلات دستورية.

ج. **توجيه الوزارات والهيئات والشركات الحكومية بوضع الخطط التنفيذية الزمنية اللازمة لتنفيذ المركبات التي طلبت إجراءات تنفيذية، والتي تولى ديوان صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء إحالتها للوزارات والأجهزة الحكومية المعنية، كل بحسب نطاقه و اختصاصه.**

د. قامت اللجنة بالتنسيق مع السلطة التشريعية، وذلك لدراسة أفضل السبل الممكنة لتنفيذ مركبات حوار الوطنى التي طلب تعديلات دستورية وتشريعية. حيث عقدت اللجنة بتاريخ ١٨ أغسطس ٢٠١١، وبدعوة من سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس اللجنة اجتماعا مشتركا مع رئيس مجلس الشورى والنواب. حيث خلص الاجتماع إلى ضرورة تسريع وتيرة إصدار التشريعات والتعديلات الدستورية التي ستقوم الحكومة بإحالتها للسلطة التشريعية.

## آلية عمل الحكومة

هـ. وفي إطار سعي اللجنة لإطلاع الرأي العام على جميع المستجدات، فقد تم نقل إدارة موقع حوار التوافق الوطني للحكومة، وذلك بالتنسيق مع معالي رئيس مجلس النواب رئيس حوار التوافق الوطني. حيث تم تسخير الموقع لمتابعة تنفيذ مركبات حوار التوافق الوطني، وهو ما أتاح للمواطنين والمقيمين متابعة أخبار تنفيذ المركبات وأعمال اللجنة الحكومية المكلفة بمتابعة تنفيذ مركبات حوار التوافق الوطني.

### ثانياً: لجنة الصياغة الدستورية

تولت اللجنة إدخال التعديلات اللاحقة على دستور مملكة البحرين، بما يتلاءم مع متطلبات المركبات التالية:

- تطوير آلية تضمن الإسراع في إصدار التشريع.
- نقل رئاسة المجلس الوطني لرئيس مجلس النواب.
- وضع معايير لاختيار أعضاء مجلس الشورى.
- عدم ازدواجية جنسية النائب ومرور (٥) سنوات على حصوله على الجنسية.
- زيادة الصالحيات التشريعية والرقابية لمجلس النواب.
- صلاحية طرح المواضيع العامة في الجلسة.
- إلزام الوزراء بحضور جلسات مجلس النواب لمناقشة مواضيع وزاراتهم.
- عقد الاستجوابات في جلسة مجلس النواب وليس اللجان.
- تم التوافق بالدعم الواسع مع بعض الاستثناءات على النص التالي: «تعيين رئيس الحكومة من جلالة الملك وتكتليفه بتشكيل الحكومة».

- تم التوافق على تفعيل الإرادة الشعبية في الحكومة من خلال البرلمان كما تم التوافق على رفع المرئيتين التاليتين: «عرض الحكومة على مجلس النواب (المجلس الوطني) لنيل الثقة بضوابط تمنع المحاسبة والتعطيل أو عرض برنامج الحكومة على مجلس النواب (المجلس الوطني) لنيل الثقة بضوابط تمنع المحاسبة والتعطيل والفصل بين السلطات».

### ثالثاً: اللجنة القانونية لصياغة التشريعات بالتنسيق مع هيئة الافتاء والتشريع

تولت اللجنة المهام التالية:

- التنسيق مع الوزارات والأجهزة الحكومية لدراسة المرئيات التي تطلب تنفيذها تعديلات تشريعية أو مراسيم ملكية أو سن تشريعات جديدة.
- إعداد الأدوات القانونية المتعلقة بتلك المرئيات، وبما يتناسب مع متطلبات المرئية والأنظمة والقوانين.
- إعداد التقارير الدورية حول ما الإجراءات المتخذة لتنفيذ المرئيات.

### رابعاً: ديوان صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء

أنسنت اللجنة الحكومية المكلفة بمتابعة تنفيذ مرئيات حوار التوافق الوطني لديوان صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء العديد من المهام المساعدة، على النحو التالي:

1. دراسة التقارير الدورية الخاصة بالإجراءات المتخذة لتنفيذ المرئيات والمعدة من قبل أصحاب المعالي والسعادة الوزراء المعنيين بمتابعة محاور الحوار، لضمان ملاءمتها لطلعات المتحاورين.

## آلية عمل الحكومة

٢. إعداد تقارير موحدة وشاملة للإجراءات المتخذة لتنفيذ المرئيات بالمحاور الأربع، ووضع التوصيات الازمة، ومن ثم رفع تلك التقارير للجنة الحكومية لدراستها وإصدار التوجيهات والقرارات الازمة حيالها.
٣. نقل التوجيهات والقرارات التي تصدرها اللجنة الحكومية إلى الجهات المعنية، ومتابعة تنفيذها.
٤. التنسيق والتواصل المستمر مع الديوان الملكي من خلال تشكيل فريق عمل مشترك، يضمن جودة وكفاءة عملية التنفيذ.

### ثالثاً : تفاصيل تنفيذ مرتئيات حوار التوافق الوطني

بعد توجيهه الحكومة للوزارات والهيئات والمؤسسات والشركات الحكومية بتنفيذ المرتئيات، خلصت الجهات التنفيذية باتخاذ الإجراءات التالية:

#### الإجراءات المتخذة لتنفيذ مرتئيات المحور السياسي العدد الكلي لمرئيات المحور: ٢٥ مرتئية

رقم المرئية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المرئيات	الترتيب العام للمحور
المحور الفرعى: الجمعيات السياسية			
١.	تم إعداد مشروع تعديل القانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٥ بشأن الجمعيات السياسية، بما يحقق مقاصد وأهداف هذه المرئية، وبما يتبع وضع نظم للموارد المالية ومصادر تمويلها وتطبيق الشفافية في نشر ميزانية الجمعيات. وسيتم إحالة مشروع التعديل إلى السلطة التشريعية لإصداره وفقاً للإجراءات الدستورية. وستحرص الحكومة بالتنسيق مع السلطة التشريعية على سرعة استجازه .	وضع معايير لتنظيم ومراقبة تمويل الجمعيات وزيادة وتنظيم التمويل الذي تقدمه الوزارة.	١.
٢.	تحقيقاً للمرئية تم إعداد مشروع تعديل القانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٥ بشأن الجمعيات السياسية، تعزيزاً لمعالجة الممارسات الطائفية والرقابة عليها. وسيتم إحالة مشروع التعديل إلى السلطة التشريعية لإصداره وفقاً للإجراءات الدستورية. وستحرص الحكومة بالتنسيق مع السلطة التشريعية على سرعة استجازه .	تفعيل المادة (٤) من قانون الجمعيات التي تعالج مسألة الطائفية وتطبيق العقوبات الواردة فيه، مع وضع معايير وتعريفات واضحة للطائفية.	٢

## المحور السياسي

رقم الميرية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	الميريات	الترتيب العام للمحور
٣.	تم إعداد مشروع تعديل القانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٥ بشأن الجمعيات السياسية. وسيتم إحالة مشروع التعديل إلى السلطة التشريعية لإصداره وفقاً للإجراءات الدستورية. وستحرص الحكومة بالتنسيق مع السلطة التشريعية على سرعة استنجازه.	تخفيض سن الانضمام إلى الجمعيات السياسية، على أن يربط بالسن المذكور في قانون مباشرة الحقوق السياسية.	٣.
٤.	تحقيقاً لهذه الميرية فقد تم إعداد مشروع تعديل القانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٥ بشأن الجمعيات السياسية، بما يمنع استخدام المنبر الديني للترويج لبرامج الجمعيات السياسية. وسيتم إحالة مشروع التعديل إلى السلطة التشريعية لإصداره وفقاً للإجراءات الدستورية. وستحرص الحكومة بالتنسيق مع السلطة التشريعية على سرعة استنجازه.	فصل المنبر الديني عن الجمعيات السياسية في ممارستها لنشاطها بحيث لا يستخدم كأداة أو كمرجعية للجمعيات السياسية.	٤.
٥	البقاء على الوضع الحالي كما جاء في الميرية	(٢٠) من قانون الجمعيات السياسية التي تعالج الموضوع ولا داعي للتعديل.	٥.

## المحور السياسي

رقم المئوية في القرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤشرات	الاتساع العام للمحور
٦.	<p>تم إعداد مشروع تعديل القانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٥ بشأن الجمعيات السياسية، وسيتم إحالة مشروع التعديل إلى السلطة التشريعية لإصداره وفقاً للإجراءات الدستورية. وستحرص الحكومة بالتنسيق مع السلطة التشريعية على سرعة استجرازه.</p> <p>وتقوم وزارة الداخلية باتخاذ العديد من الإجراءات من خلال إدارة مكافحة الجرائم الاقتصادية وأيضاً شعبة جرائم الفساد، ووحدة غسل الأموال التي تتبع أي أنشطة ذات صلة بعمليات غسل الأموال التي من شأنها الإضرار بالاقتصاد. وتتخذ الوزارة كذلك الإجراءات اللازمة بشأن تحديد الأماكن التي يحضر فيها عقد الاجتماعات العامة والمسيرات بما لا يضر بالمصالح العامة، كما يتم التعاون والتنسيق مع الجهات الرقابية المالية مثل مصرف البحرين المركزي وديوان الرقابة المالية والدوائر الجمركية والدوائر المختصة بضبط محاولات التهريب الجمركي.</p> <p>ويتم تطبيق قانون العقوبات على الجرائم المتعلقة بالإضرار بالمصالح العامة ومنها الإضرار العمدي بمال العام والإستيلاء عليه والتربح والإحتلاس.</p>	<p>منع ممارسة أي نشاط من شأنه الإضرار بالاقتصاد الوطني أو الإضرار بالمصالح العامة.</p>	٦.
٧.	<p>تم إعداد مشروع تعديل القانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٥ بشأن الجمعيات السياسية، بما يحقق منع الجمعيات السياسية من طرح الموضوعات الطائفية في برامجها واجتماعاتها. وسيتم إحالة مشروع التعديل إلى السلطة التشريعية لإصداره وفقاً للإجراءات الدستورية. وستحرص الحكومة بالتنسيق مع السلطة التشريعية على سرعة استجرازه.</p>	<p>منع الجمعيات السياسية من طرح الموضوعات الطائفية.</p>	٧

## المحور السياسي

رقم المئية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المئيات	الترتيب العام للمحور
٨.	<p>تم إعداد مشروع تعديل للقانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٥ بشأن الجمعيات السياسية، بما يحقق اخضاع أموال الجمعية إلى حكم المال العام واعتبار القائمين على شئون الجمعية والعاملون بها في حكم الموظفين العموميين. وسيتم إحالة مشروع التعديل إلى السلطة التشريعية لإصداره وفقاً للإجراءات الدستورية. وستحرص الحكومة بالتنسيق مع السلطة التشريعية على سرعة استنجازه.</p>	<p>تطبيق قوانين الكشف عن الذمة المالية على أعضاء إدارات الجمعيات السياسية.</p>	٨.
٩.	<p>تم إعداد مشروع تعديل القانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٥ بشأن الجمعيات السياسية، بما يلزم الجمعيات السياسية بنشر ميزانياتها السنوية وحساباتها الختامية، وما يستوجب ذلك من إجراءات. وسيتم إحالة مشروع التعديل إلى السلطة التشريعية لإصداره وفقاً للإجراءات الدستورية. وستحرص الحكومة بالتنسيق مع السلطة التشريعية على سرعة استنجازه.</p>	<p>يجب نشر ميزانيات الجمعيات والحسابات الختامية.</p>	٩.
١٠.	<p>البقاء على الوضع الحالي كما جاء في المئية</p>	<p>البقاء على الوضع الحالي لأنه من غير المناسب تأسيس جمعيات سياسية بمجرد الإخطار.</p>	١٠.

## المحور السياسي

رقم المؤدية في القرير النهائي لل الحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤديات	الاتساع العام للمحور
.١١	من أجل تحقيق تنظيم إصدار النشرات التي تصدرها الجمعيات السياسية وغيرها من الجمعيات، فقد تم إعداد مشروع تعديل القانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٥ بشأن الجمعيات السياسية، بما يتيح إصدار النشرات في إطار الأنظمة خاصة بها. وسيتم إحالة مشروع التعديل إلى السلطة التشريعية لإصداره وفقاً للإجراءات الدستورية. وستحرص الحكومة بالتنسيق مع السلطة التشريعية على سرعة استنجازه.	تنظيم إصدار نشرات الجمعيات.	.١١
<b>المحور الفرعى: صلاحيات مجلس الشورى والنواب</b>			
.١	تحقيقاً لهذه المؤدية تم إعداد مشروع التعديلات الدستورية على دستور مملكة البحرين بما يحقق ما جاء في هذه المؤدية من أهداف.	تطوير آلية تضمن الإسراع في إصدار التشريع.	.١٢
.٢	تحقيقاً لهذه المؤدية تم إعداد مشروع التعديلات الدستورية على دستور مملكة البحرين بما يحقق ما جاء في هذه المؤدية من أهداف.	نقل رئاسة المجلس الوطني لرئيس مجلس النواب.	.١٣
.٣	الإبقاء على الوضع الحالي كما جاء في المؤدية	الحفاظ على نظام المجلسين.	.١٤
.٤	تحقيقاً لهذه المؤدية تم إعداد مشروع التعديلات الدستورية على دستور مملكة البحرين بما يحقق ما جاء في هذه المؤدية من أهداف.	وضع معايير لاختيار أعضاء مجلس الشورى.	.١٥
.٥	تحقيقاً لهذه المؤدية تم إعداد مشروع التعديلات الدستورية على دستور مملكة البحرين بما يحقق ما جاء في هذه المؤدية من أهداف.	عدم ازدواجية جنسية النائب ومرور (٥) سنوات على حصوله على الجنسية.	.١٦

## المحور السياسي

رقم الميرية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	الميريات	الترتيب العام للمحور
٦	تحقيقاً لهذه الميرية تم إعداد مشروع التعديلات الدستورية على دستور مملكة البحرين بما يحقق ما جاء في هذه الميرية من أهداف.	زيادة الصلاحيات التشريعية والرقابية لمجلس النواب.	١٧
٧	تحقيقاً لهذه الميرية تم إعداد مشروع التعديلات الدستورية على دستور مملكة البحرين بما يحقق ما جاء في هذه الميرية من أهداف.	صلاحية طرح المواضيع العامة في الجلسة.	١٨
٨	تحقيقاً لهذه الميرية تم إعداد مشروع التعديلات الدستورية على دستور مملكة البحرين بما يحقق ما جاء في هذه الميرية من أهداف.	إرماز الوزراء بحضور جلسات مجلس النواب لمناقشة مواضيع وزارتهم.	١٩
٩	تحقيقاً لهذه الميرية تم إعداد مشروع التعديلات الدستورية على دستور مملكة البحرين بما يحقق ما جاء في هذه الميرية من أهداف.	عقد الاستجوابات في جلسة مجلس النواب وليس اللجان.	٢٠
<b>المحور الفرعى: الحكومة</b>			
١	تحقيقاً لهذه الميرية تم إعداد مشروع التعديلات الدستورية على دستور مملكة البحرين بما يحقق ما جاء في هذه الميرية من أهداف.	تم التوافق بالدعم الواسع مع بعض الاستثناءات على النص التالي: «تعين رئيس الحكومة من جلالة الملك وتكتيله بتشكيل الحكومة».	٢١

## المحور السياسي

رقم المؤدية في القرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤديات	الاتساع العام للمحور
٢.	<p>تحقيقاً لهذه المؤدية تم إعداد مشروع التعديلات الدستورية على دستور مملكة البحرين بما يحقق ما جاء في هذه المؤدية من أهداف.</p>	<p>تم التوافق على تفعيل الإرادة الشعبية في الحكومة من خلال البرلمان كما تم التوافق على رفع المديفين التاليين: «عرض الحكومة على مجلس النواب (المجلس الوطني) لنيل الثقة بضوابط تمنع المحاسبة والتعطيل أو عرض برنامج الحكومة على مجلس النواب (المجلس الوطني) لنيل الثقة بضوابط تمنع المحاسبة والتعطيل والفصل بين السلطات».</p>	٢٢
<b>المحور الفرعى: النظام الانتخابي</b>			
١.	<p>ستعمل الحكومة على تشكيل لجنة مختصة للنظر في توزيع الدوائر الانتخابية، وذلك قبل فترة من انعقاد دورة الانتخابات القادمة</p>	<p>إعادة النظر في الدوائر الانتخابية لتكون أكثر عدالة.</p>	٢٣

## المحور السياسي

رقم المؤدية في القرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤديات	الترتيب العام للمحور
٢.	<p>قامت وزارة الداخلية بإعداد مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون الجنسية لسنة ١٩٦٣ ويتضمن هذا التعديل جواز منح الجنسية لأبناء البحرينية المتزوجة من أجنبي وفقاً لضوابط محددة وميسرة.</p> <p>كما تقوم الوزارة بالتنسيق المستمر من المجلس الأعلى للمرأة لحل المشاكل وإزالة كل الصعاب التي تواجه أبناء المرأة البحرينية.</p> <p>ويتم منح تسهيلات لأبناء البحرينية المتزوجة من أجنبي تمثل في تسهيل الإقامة معها بالبحرين وإصدار وثيقة سفر مؤقتة وإعفاؤهم من رسوم التأشيرات والعلاج والدراسة.</p>	منح الجنسية لأبناء البحرينية المتزوجة من أجنبي بضوابط.	٢٤
٣	<p>أن الممارسة الانتخابية الحالية اتاحت للمجتمع المدني مراقبة الانتخابات وإجراءاتها، ويأتي تنفيذ هذه الممارسة لخالة هذه الممارسة، وذلك بإعداد مشروع تعديل المرسوم بقانون رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٢ بشأن مباشرة الحقوق السياسية، بما يتيح لمؤسسات المجتمع المدني مراقبة عملية الاستفتاء وما يتطلبه ذلك من ضوابط وإجراءات. وسيتم إحالة مشروع التعديل إلى السلطة التشريعية لإصداره وفقاً للإجراءات الدستورية. وستحرص الحكومة بالتنسيق مع السلطة التشريعية على سرعة استجاهه.</p>	السماح لمؤسسات المجتمع المدني بمراقبة الانتخابات.	٢٥

## الإجراءات المتخذة لتنفيذ مركبات المحور الاجتماعي العدد الكلي لمركبات المحور: ٨٥ مركبة

رقم المركبة في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المركبات	الترتيب العام للمحور
المحور الفرعى: الشباب			
١.	تعمل الحكومة على إعادة دراسة التنظيم الإداري للمؤسسة العامة للشباب والرياضة بهدف زيادة الموارد الإدارية والمالية المعنية بالشباب، وزيادة المخصصات المالية لتمكين المؤسسة من أداء دورها بالشكل الأمثل.	إنشاء وزارة أو هيئة حكومية للشباب.	١.
٢.	تقوم الحكومة عن طريق صندوق العمل تمكين وبنك البحرين للتنمية بتوفير عدة مساعدات على شكل قروض دراسية وتدربيّة وتجاريّة لبدء الأعمال، وسيتم استمرار وزيادة البرامج والميزانيات المخصصة لدعم الشباب اقتصادياً من قبل هذه الجهات .	التمكين الاقتصادي للشباب	٢
٣.	قامت المؤسسة العامة للشباب والرياضة بالتعاقد مع شركة متخصصة لتحديث الإستراتيجية الوطنية للشباب ، وذلك بعد نقل الاتحادات الرياضية إلى اللجنة الأولمبية وفقاً للمعايير الدولية ، وسيتم العمل على الإسراع من الانتهاء من وضع الإستراتيجية على أن تواكب المتغيرات والاحتياجات الفعلية للشباب في جميع جوانب الحياة مع الاستثناء بأراء ممثلي المراكز والجمعيات الشبابية.	تطوير وتفعيل الإستراتيجية الوطنية للشباب	٣

## المحور الاجتماعي

رقم المؤدية في القرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤديات	السلسل العام للمحور
٤	تقوم المؤسسة العامة للشباب والرياضة بإجراء دراسة شاملة حول نظام الدعم الحكومي المالي للأندية والمراکز والجمعيات الشبابية والعمل على رفع الميزانية والدعم المقدم حسب المعايير الموجودة بالتنسيق مع وزارة المالية لاعتماد هذه الزيادة خلال ميزانية الدولة للأعوام ٢٠١٢ و ٢٠١٣.	استحداث نظام يكفل دعم مالي للأندية والمراکز والجمعيات الشبابية	٤
٥	تؤكد الحكومة على استمرار أعمال اللجنة الوطنية لتطوير التعليم والتدريب لما لها من دور مهم في تطوير الخدمات التعليمية والتدريبية والاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال.	التأكيد على دور اللجنة الوطنية لتطوير التعليم وتعزيز دور الشباب في العملية التعليمية	٥
٦	تقوم المؤسسة العامة للشباب والرياضة بوضع خطة للسنوات الأربع القادمة وتوفير ميزانية إضافية لإنشاء مراكز شبابية نموذجية تحتوي على الملاعب والمرافق الضرورية، وصالة رياضية متعددة الاستعمالات ومبني إداري ثقافي . و يتم في الوقت الحالي إعداد الرسومات لإنشاء مركز في محافظة المحرق والمحافظة الوسطى والجنوبية.	إنشاء مراكز نموذجية للشباب مع مراعاة التوزيع الجغرافي بحيث تلبي احتياجات الشباب وطموحاتهم في جميع المحافظات	٦
٧	تقوم الحكومة بتقديم العديد من البرامج والفعاليات الموجهة لإكساب الشباب مهارات متنوعة من خلال برامج تقدمها تمكين والمؤسسة العامة للشباب والرياضة، وبنك البحرين للتنمية ، وكلية بوليتكنك والمؤسسات التدريبية الأخرى . و تسعى الحكومة لمبادرات أخرى تضمنها برنامج عملها . كما وسيتم الاستمرار في تطوير وزيادة البرامج والفعاليات ضمن خطة عمل المؤسسة العامة للشباب والرياضة، بما فيها مدينة شباب ٢٠٢٠، بحيث تقدم برامجها للشباب طوال العام .	تنمية مهارات الشباب واعدادهم لسوق العمل من خلال مؤسسات متطرفة وبرامج تدريبية	٧

## المحور الاجتماعي

رقم المؤدية في القرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤديات	الاتساع العام للمحور
٨.	تقوم المؤسسة العامة للشباب والرياضة بتدشين برنامج وطني لتعزيز المواطنة لدى الشباب من خلال التوعية السياسية والمناهج الدراسية بالتنسيق مع معهد البحرين للتنمية السياسية. ويعكف المعهد على إنشاء فريق عمل وطني شبابي يقوم بدور التوعية وتعزيز المواطنة .	تعزيز المواطنة لدى الشباب	٨.
٩.	تعمل المؤسسة العامة للشباب والرياضة على زيادة الشراكة في تقديم مختلف الأنشطة والبرامج الشبابية، وسيتم الاستمرار في إيجاد الشراكات بما يضمن تقديم برامج أفضل للشباب، وتعمل المؤسسة على وضع برامج واضحة لتعزيز مبدأ الشراكة بين مختلف الجهات.	زيادة التنسيق والشراكة بين الجهات المعنية بالشباب الحكومية والاهلية	٩.
١٠.	تؤكد الحكومة بأنها تولي الشباب أهمية بالغة ، وعليه فسوف تتضمن إستراتيجية الشباب الجديدة مايكفل تنفيذ هذه المؤدية .	رعاية الشباب رياضياً وثقافياً واجتماعياً وتوفير التشريعات اللازمة لهم للمشاركة في التعاطي مع قضائهم ومع شؤون المجتمع والوطن	١٠.
١١	قامت المؤسسة العامة للشباب والرياضة بإنشاء عدد من الساحات الشعبية في عدة مناطق من المملكة وستعمل على وضع خطة لإنشاء ساحات شعبية نموذجية أخرى .	تطوير البنية التحتية الشبابية	١١

## المحور الاجتماعي

رقم المؤية في التقرير النهائي للحوار	إجراءات التنفيذية المتخذة	المؤيات	الاتساع العام للمحور
١٢	<p>ويتم ذلك عن طريق زيادة عدد البرامج المعنية بتطوير مهارات القيادة لدى الشباب ضمن برنامج عمل الحكومة. بالإضافة إلى البرامج التي تقدمها تمكين، والمؤسسة العامة للشباب والرياضة.</p>	<p>تطوير مهارات القيادة لدى الشباب</p>	١٢
١٣	<p>يعمل المجلس الأعلى للشباب والرياضة بالتنسيق مع هيئة التشريع والإفتاء القانوني لإصدار الأداء القانونية لتعريف سن الشباب بحسب المعايير الدولية ليتم اعتماده في كل ما يتعلق بشئون الشباب .</p>	<p>تحديد سن موحد للشباب بما يتطابق مع المعايير الدولية</p>	١٣
١٤	<p>تم معالجة المشكلة الإسكانية للشباب بشكل عام من خلال وزارة الإسكان بحيث تمثل فئة الشباب النسبة الأكبر من المستفيدين من هذه الخدمات ، حيث تمنح لهم علاوة بدل السكن لم استوفى الشروط ، وتعمل الوزارة على وضع معايير وإشتراطات جديدة ميسرة للحصول على الخدمات الإسكانية .</p>	<p>معالجة المشكلة الإسكانية للشباب</p>	١٤

## المحور الاجتماعي

رقم المؤدية في القرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤديات	الاتساع العام للمحور
١٥	<p>تشمن الحكومة هذه المؤدية لحوار التوافق الوطني والتي تعد مرتكزاً أساسياً من مرتكزاتها في تحقيق التنمية المستدامة، وتأكد بأنه :</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>١. قد تم إنشاء اللجنة العليا للتعليم والتدريب والتي تشرف على التأكيد من جودة مخرجات التعليم وأنها في صالح سوق العمل.</li> <li>٢. تم إنشاء هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب تقوم بقياس مستوى مخرجات التعليم.</li> <li>٣. تقوم وزارة التربية والعلم بما يلي:</li> <ul style="list-style-type: none"> <li>• تحديث المناهج وتطويرها من خلال تصميم استشرافي للامتحن خريج التعليم الأساسي والثانوي في ضوء أعمدة التربية الأربع؛ لتمكين المتعلم من أحد خيارات:</li> </ul> <p>- متابعة تعليمه بنجاح في ضوء تمكّنه من كفايات التعلم الأساسية فيسائر المواد الدراسية، وهي كفايات مبنية على قدرات ومهارات عليا تيسّر للمتعلم الاندماج في سوق العمل، هذا فضلاً عما تتضمّنه تلك الكفايات من أبعاد قيمة مركّزة في تقديم العلم والعمل وأبعاد مهارّية وقدرية مركّزة في حل المشكلات والتّفكير الإبداعي وتوظيف الذّكاءات المتعدّدة وصقلها،</p> <p>- (أو) الانخراط في سوق العمل انخراطاً لا خشية فيه على المتعلم من مخاطر التّدرج إلى الأممية؛ إذ لا يُغادر مرحلة التعليم الأساسي أو الثانوي أو الصناعي إلا وهو مزود بكفايات مستدامة تيسّر له سبل النجاح والاندماج السّلس في الحياة المهنية.</p> </ul>	ربط المخرجات التعليمية باحتياجات سوق العمل	١٥

## المحور الاجتماعي

رقم المؤدية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤديات	الترتيب العام للمحور
	<ul style="list-style-type: none"> <li>• دعم التّواصل مع مؤسّسات المجتمع المدني وأرباب العمل؛ لإضفاء واقعية أكبر على المناهج.</li> <li>• زيادة التركيز في التّدريب المهني والتّقني.</li> <li>• استنباط آليّات تحدّ من نسب التسرّب المدرسي، وتتضمن للمتسربين – إنْ وُجداً - الالتحاق ببرامج تدريب وتأهيل مهنيّ توجّه بحسب حاجات سوق العمل.</li> <li>• عقد شراكة مع القطاع الخاص وتشجيع هذا القطاع على تقديم فرص تدريب عمليّ للطلبة في المصانع والشركات والقطاعات الاقتصادية المختلفة.</li> <li>• وتم تكوين قاعدة بيانات لمتابعة الخريجين في سوق العمل وإجراء الدراسات المستمرة لتقدير مخرجات التعليم، وذلك بالتنسيق مع وزارة العمل.</li> </ul>		
١٦	تؤكد الحكومة بأنها تحرص على دعم وتشجيع الشباب المقبلين على الزواج، وذلك من خلال تقديم الخدمات الإسكانية للمتزوجين، وصرف علاوة بدل السكن لمن لم تتوفر له الخدمة الإسكانية.	دعم الشباب مادياً عند الزواج	١٦
١٧	تعكف المؤسسة العامة للشباب والرياضة على الاستمرار في زيادة وتطوير البرامج المقدمة خلال أوقات الإجازات، كالبرامج الرياضية والدينية والثقافية والعلمية، وذلك لتحقيق أعلى درجات الفائدة للشباب في أوقات الفراغ والإجازات.	إقامة البرامج الشبابية في أوقات الإجازات	١٧

## المحور الاجتماعي

رقم المؤدية في القرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤديات	الاتساع العام للمحور
١٨	قامت المؤسسة العامة للشباب والرياضة بالبدء في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوسيعة مراافق مركزي تنمية المواهب والإبداع لدى الشباب، ومركز سلمان الثقافى . كما يتم زيادة وتطوير عدد البرامج المقدمة في هذه المراكز .	إنشاء مراكز لتنمية الإبداع لدى الشباب	١٨
١٩	تعمل اللجنة الأولمبية البحرينية على وضع نظام واضح لعملية اكساب الجنسية البحرينية للرياضيين الأجانب ذوي القدرات الإستثنائية بالتنسيق مع الجهات المعنية .	تنظيم التحنيس الرياضي	١٩
٢٠	قامت وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية بإضافة باب خاص إلى مشروع قانون المنظمات الأهلية الجديد كفيل بتحقيق متطلبات المرأة، وسيتم إحالة مشروع القانون إلى السلطة التشريعية وفقا للإجراءات الدستورية الالزمة.	قانون خاص للجمعيات الشبابية	٢٠
٢١	تؤكد الحكومة بأن جميع الأجهزة الحكومية يصب عملها وبرامجها لتحسين المستوى المعيشي.	تحسين مستوى معيشة الشباب	٢١
٢٢	تؤكد الحكومة بأن الشباب ثروة وطنية وركنا أساسيا في التنمية البشرية المستدامة ، وتعكف المؤسسة العامة للشباب والرياضة على التجهيز لعقد مؤتمرات وورش العمل وندوات بمشاركة موسعة من الشباب لمراجعة الاستراتيجيات والخطط والبرامج الجديدة المعنية بالشباب.	إشراك الشباب في وضع الخطط الاستراتيجية	٢٢

## المحور الاجتماعي

الرقم المؤدية في التقرير النهائي للحووار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤديات	الترتيب العام للمحور
٢٢	الإجراءات التنفيذية المتخذة تؤكد الحكومة بأن المكرمات الملكية تشمل جميع أفراد وفئات المجتمع ومنهم فئة الشباب.	استفادة الشباب من المكرمات الملكية	٢٢
٢٤	تم إنشاء فريق عمل وطني مشترك بين المؤسسة العامة للشباب والرياضة، وزارة التربية والتعليم ومعهد البحرين للتنمية السياسية لوضع خطة وطنية شاملة. وسيدشن برنامج وطني لتعزيز المواطنة لدى الشباب من خلال التوعية السياسية والمناهج الدراسية. وقد تم تضمين تنفيذ هذه المبادرة ضمن برنامج عمل الحكومة لضمان متابعة التنفيذ.	وضع برامج لتعزيز اللحمة الوطنية	٢٤
٢٥	تعمل وزارة الصحة على وضع خطة شاملة لتعزيز مفاهيم الصحة الإنجابية وبرامج التوعية، وذلك بالتنسيق مع مختلف الجهات ذات العلاقة.	تعزيز مفاهيم الصحة الإنجابية لدى الشباب	٢٥
٢٦	تؤكد الحكومة بأن الكثير من المبادرات والبرامج الحكومية تهدف لمعالجة البيروقراطية كالحكومة الإلكترونية ومركز البحرين للتميز ، وإن مشاركة المؤسسة العامة للشباب والرياضة في برامج التميز سيؤدي لمعالجة البيروقراطية في تنفيذ المشاريع الشبابية .	معالجة البيروقراطية في تنفيذ المشاريع الشبابية	٢٦
٢٧	تؤكد الحكومة بأنها ستتولى زيادة المخصصات المالية للجمعيات والمراکز الشبابية . وقد تم توفير مبنى لمقار الجمعيات الشبابية بمنطقة الشاخورة بالبديع ، ويستفيد من المقر حالياً ١٦ جمعية شبابية .	وقف فرض الإيجارات على مقار الجمعيات الشبابية المخصصة من الدولة	٢٧

## المحور الاجتماعي

رقم المؤدية في القرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤديات	الاتساع العام للمحور
٢٨	تعكف اللجنة الأولمبية البحرينية على عمل دراسة جدوى لوضع نظام احتراف تدريجي للاعبين الاندية الوطنية. حيث سيتم الاستعانة بالخبرات الدولية والمتخصصة في مثل هذا المجال .	وضع نظام احتراف تدريجي للاعبين الاندية الوطنية مع توفير الميزانية المطلوبة	٢٨
٢٩	تؤكد الحكومة بأن هذه المؤدية سيتم التطرق لها من خلال الاستراتيجية الجديدة للشباب .	دراسة احتياجات الشباب	٢٩
٢٠	تعمل المؤسسة العامة للشباب والرياضة على تقديم فرص متساوية للشباب والشابات في جميع البرامج الشبابية المقدمة ، وتعكف على تنظيم العمل في المراكز الشبابية بما يضمن دخول الشابات في إدارة المراكز الشبابية .	تمكين الشابات في المراكز الشبابية	٢٠
٢١	تعمل المؤسسة العامة للشباب والرياضة على زيادة الشراكات المجتمعية من خلال التعاون والشراكة مع بعض الشركات في تنظيم بعض البرامج ، كما وقد أصدر مجلس الوزراء قرارا يحث الجهات الحكومية على تحقيق الشراكة المجتمعية ، وقد تم تضمين تنفيذ هذه المؤدية ضمن برنامج عمل الحكومة لضمان متابعة التنفيذ .	تشجيع الشركات في الأنشطة الشبابية انطلاقا من مبدأ الشراكة المجتمعية	٢١

## المحور الاجتماعي

رقم المؤدية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤديات	الترتيب العام للمحور
٢٢	<p>تعمل وزارة التربية والتعليم بالتنسيق مع الجهات المعنية على وضع آلية لتقنين استخدام المدارس وتطوير المراافق الحالية بما يتاسب ومتطلبات التوسع، وذلك بإعادة تأهيل ١٠ مدارس بواقع مدرستان في كل محافظة بما يكفل توفير متطلبات التوسيع في البرامج الصيفية.</p> <p>كما تقوم الوزارة بتطوير مراكز الأندية الصيفية لتشجيع طلبة جميع المراحل التعليمية (٦ - ١٨) سنة للمشاركة في تلك المراكز، وشغل أوقات فراغهم بما فيه الخير والصلاح لهم.</p> <p>وقدّمت الوزارة بإعداد وتنفيذ الأنشطة التي تساهم في تزويد الطلبة بالمهارات العلمية والفنية والرياضية والقيمية. بالإضافة لاستحداث المشروع الوطني لأندية تشمل جميع المراحل التعليمية، وتهدف إلى معالجة مشاكل التحصيل الدراسي لدى الطلبة وإكسابهم المعارف العلمية والمهارات التي تساهم في تربية روح المواطنة لديهم. وستشمل هذه البرامج الصيفية أيضاً طلبة المدارس الخاصة. وسيكون هذا العمل كله بعد اختيار مشرفين متمنكين لتقديم البرامج والإشراف عليها.</p>	الاستفادة من مراافق المدارس وفتحها لأنشطة الشباب خلال فترة الصيف	٢٢
٣٣	<p>تعمل المؤسسة العامة للشباب والرياضة على الاتصال والعمل مع مؤسسات شبابية دولية لنقل تجاربهم عن طريق تطبيق برامجهم في البحرين وإرسال مجموعة من الشباب البحرينيين وتدريبهم لنقل التجربة . كما ويتم العمل على تعزيز دور عضوية مملكة البحرين في اللجان الشبابية الخليجية والعربية . بالإضافة لتوقيع المزيد من إتفاقيات التعاون الثنائي مع الدول الصديقة في مجال الشباب .</p>	استقطاب المؤسسات الشبابية الدولية وتوظيف خبراتها لشباب البحرين تحت رقابة الجهات المعنية	٣٣

## المحور الاجتماعي

رقم المؤية في القرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤيات	الاتساع العام للمحور
٢٤	<p>تم إتخاذ الإجراءات لإصدار أمر ملكي بإضافة عضو للمجلس الأعلى للشباب والرياضة تكون مدة عضويته لحين انتهاء دورته الحالية، بالتنسيق بين مجلس الأعلى للشباب والرياضة وهيئة الإفتاء والتشريع القانوني لإصدار الأداة القانونية استناداً إلى المرسوم بقانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٠ والمتعلق بإنشاء المجلس الأعلى للشباب والرياضة والذي يسمح بإضافة أعضاء جدد كما جاء في المادة الثالثة من القانون .</p>	<p>السعى لممثل الشباب في مجلس الأعلى للشباب والرياضة</p>	٢٤
٢٥	<p>تعمل هيئة شئون الإعلام على تكثيف البرامج الإعلامية المتخصصة والمعنية بمخاطبة الشباب على تليفزيون البحرين والإذاعة وإذاعة الشباب وإذاعة بحرين FM، والقناة الرياضية، واعدة في اعتبارها تعزيز روح الولاء والانتماء الوطني، والنهوض بالقطاع الشبابي وتوعيته للمساهمة في خدمة الوطن سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وفكرياً ورياضياً، وذلك بالتنسيق مع الوزارات والهيئات الحكومية المعنية.</p> <p>ولضمان متابعة التنفيذ، تم إدراج ذلك ضمن برنامج عمل الحكومة.</p>	<p>تكثيف البرامج الإعلامية المخصصة للشباب</p>	٢٥
٢٦	<p>تم وضع وتنفيذ برامج وطنية تعنى بالتوعية السياسية للشباب ، وتشكيل فريق عمل وطني يضم ممثلي من المؤسسة العامة للشباب والرياضة ومعهد البحرين للتنمية السياسية، والجهات الأخرى لتنفيذ برنامج وطني للتوعية الشباب سياسياً .</p> <p>وقد تمت مخاطبة معهد البحرين للتنمية السياسية بهذا الشأن .</p>	<p>تعزيز الثقافة السياسية لدى الشباب برعاية معهد التنمية السياسية.</p>	٢٦

## المحور الاجتماعي

رقم المؤدية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤديات	الترتيب العام للمحور
٣٧	<p>تعكف وزارة التربية والتعليم من خلال إدارة البعثات ونظم المعلومات على :</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• العمل على إيجاد ربط الكتروني مع الجامعات المحلية للحصول على البيانات والمعلومات الضرورية حول الطلبة المبتعثين ليتسنى صرف مستحقاتهم المالية من مخصصات ورسوم وبدلات في وقت مبكر.</li> <li>• بالنسبة للطلبة المبتعثين في الخارج وبالتنسيق مع وزارة المالية سيتم العمل على تحويل المستحقات المالية للطلبة مباشرة إلى الملحقيات الثقافية في وقت مبكر لتقوم الأخرى بدورها بصرف مخصصات الطلبة ومستحقاتهم المالية فور استلام البيانات والمعلومات الأكademie من الجامعات والمعاهد التي يدرسون فيها.</li> <li>• فيما يتعلق بالطلبة المبتعثين في الخارج وفي الدول التي لا توجد بها ملحقات ثقافية فسيتم العمل على صرف المستحقات المالية للطلبة مع بداية كل عام دراسي وعدم انتظار البيانات الأكademie، على أن تقوم الإدارة بمراجعة البيانات والمعلومات الأكademie في نهاية كل عام دراسي وإجراء آلية تسويات مالية بناءً على النتائج الأكademie بالتنسيق مع وزارة المالية.</li> <li>• كما وتعمل الوزارة على زيادة الملحقيات .</li> </ul>	تطوير آلية دفع المكافآت المخصصة للطلبة الجامعيين	٣٧
<b>المحور الفرعى: مؤسسات المجتمع المدنى</b>			
١	<p>تحقيقاً للمؤدية قامت وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية بإعداد مسودة مشروع قانون للمنظمات الأهلية تمهدًا لإحالته إلى السلطة التشريعية وفقاً للإجراءات الدستورية، وستعمل الحكومة مع السلطة التشريعية على سرعة استنجاز القانون .</p>	تعديل بنود قانون الجمعيات الأهلية	٣٨

## المحور الاجتماعي

رقم المرأة في القرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤشرات	الاتساع العام للمحور
٢.	<p>تحقيقاً للمرأة قامت وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية بإعداد مسودة مشروع قانون للمنظمات الأهلية يشمل على باب خاص حول الجمعيات المهنية، ويحقق متطلبات المرأة.</p> <p> وسيتم إحالته إلى السلطة التشريعية وفقاً للإجراءات الدستورية ، وستعمل الحكومة مع السلطة التشريعية على سرعة استجاز المشروع .</p>	سن قانون خاص للجمعيات المهنية	٣٩
٣.	<p>تحقيقاً للمرأة قامت وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية بإعداد مسودة مشروع قانون للمنظمات الأهلية تمهدأ لإحالته إلى السلطة التشريعية وفقاً للإجراءات الدستورية ، وستعمل الحكومة مع السلطة التشريعية على سرعة استجاز القانون .</p>	سن قانون جديد للجمعيات الأهلية.	٤٠
٤.	<p>تقوم وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية حالياً بدعم الجمعيات من خلال برنامج المنح المالية. وتدرس الوزارة تخصيص مبلغ إضافي لصندوق العمل الأهلي الاجتماعي لزيادة الدعم المادي للجمعيات وتوزيعه وفق معايير واضحة.</p>	زيادة الدعم المادي للجمعيات وتوزيعه وفق معايير واضحة	٤١
٥.	<p>تحقيقاً للمرأة قامت وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية بإعداد مسودة مشروع قانون للمنظمات الأهلية تمهدأ لإحالته إلى السلطة التشريعية وفقاً للإجراءات الدستورية ، وستعمل الحكومة مع السلطة التشريعية على سرعة استجاز القانون .</p>	تنظيم العلاقات الخارجية للجمعيات الأهلية وان تكون في حدود الأهداف التي أنشئت لها	٤٢

## المحور الاجتماعي

رقم المئوية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤشرات	الترتيب العام للمحور
٦.	<p>قامت وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية بتحويل ادارة خدمات عدد ٥ مراكز تابعة لها الى جمعيات اهلية، اضافة الى منح احدى المؤسسات الخاصة عقد لإدارة مركز متكمال . واعدت الوزارة خطة عمل متكاملة للشراكة المجتمعية مع الجمعيات والقطاع الخاص بهدف ارساء مبدأ التفاعل والتواصل مع القطاع الاهلي والخاص بلورة مفهوم الشراكة المجتمعية .</p>	<p>زيادة الشراكة والتنسيق بين القطاع العام والجمعيات</p>	٤٢
٧.	<p>ستقوم وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية بتقديم دعم إضافي للجمعيات لتحقيق المئوية حيث يبلغ عدد الجمعيات المسجلة بالوزارة ٥٣٦ ، وتعكف الوزارة حاليا على دراسة السبل لتقديم دعم مالي إضافي للجمعيات.</p>	<p>دعم إنشاء مقار للجمعيات الأهلية.</p>	٤٤
٨.	<p>ستقوم وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية بمتتابعة تفعيل ضوابط تنظيم العمل الخيري بالتنسيق مع لجنة مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال (المينا ماتقا) ، والاستمرار في التنسيق مع المصرف المركزي وإدارة مكافحة الجرائم الاقتصادية لضبط حركة الأموال للخارج ، وستعين الوزارة فريق تفتيش بعد تعديل هيكل إدارة دعم المنظمات الأهلية .</p>	<p>تنظيم التبرعات بالتنسيق مع وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية</p>	٤٥

## المحور الاجتماعي

رقم المؤية في القرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤيات	الاتساع العام للمحور
٩.	<p>تعمل هيئة الحكومة الإلكترونية بالتعاون مع وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية على:</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>١. إجراء عملية تدقيق وفحص متكاملة على النظام الإلكتروني المقترن للتأكد من استيفاء النظام جميع المعايير الأمنية والحفاظ على خصوصية المعلومات.</li> <li>٢. إجراء عملية اختبار مستوى جودة الخدمات الإلكترونية المقدمة من خلال النظام الإلكتروني وذلك للتأكد من خلوها من أي عيوب فنية أو إدارية تتعلق بالعمليات.</li> <li>٣. تنفيذ بعض الخدمات المتعلقة بالمنظمات الأهلية عن طريق وسائل الاتصال الحديثة كمنصات الهواتف الذكية.</li> </ol>	توظيف معاملات الحكومة الإلكترونية في التعامل مع الجهات الأهلية.	٤٦
١٠.	<p>تعمل وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية بالتعاون مع هيئة الحكومة الإلكترونية على تدشين نظام الكتروني للتواصل مع الجمعيات والمنظمات الأهلية وتنظيم إجراءات التواصل.</p>	تطوير إجراءات التعامل بين مجالس إدارات الجمعيات ووزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية	٤٧
١١	<p>تؤكد الحكومة بأن المرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩ يحظر الجمع بين العمل السياسي وال الأهلي، وستقوم الجهة الحكومية المعنية بالتأكد من تفعيل هذه المادة لتحقيق المرئية.</p>	عدم جواز الجمع بين العمل السياسي والعمل الأهلي	٤٨

## المحور الاجتماعي

الرقم المؤدية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤديات	الترتيب العام للمحور
١٢	<p>تعمل وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية على التجهيز لتنظيم ندوة لرؤساء وأعضاء الجمعيات والمنظمات الأهلية بالتنسيق مع معهد البحرين للتنمية السياسية للتعريف بأحكام الدستور والقوانين بشكل مستمر ضمن برامج عمل الوزارة . كما ستستمر الوزارة في متابعة ومراقبة أداء الجمعيات وتحديد المخالفات للتزاماً بمبدأ سيادة القانون .</p>	ضرورة التزام الجمعيات بأحكام الدستور والقوانين	٤٩
١٣	<p>ستقوم وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية بمتابعة تفعيل ضوابط تنظيم العمل الخيري بالتنسيق مع لجنة مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال (المينا ماتقا) ، والاستمرار في التنسيق مع المصرف المركزي وإدارة مكافحة الجرائم الاقتصادية لضبط حركة الأموال للخارج . كما ستعين الوزارة فريق تفتيش بعد تعديل هيكل إدارة دعم المنظمات الأهلية.</p>	وضع الضوابط المنظمة لعمل الجمعيات الخيرية	٥٠
١٤	<p>توفر وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية حالياً تسهيلات لتسجيل الجمعيات الأجنبية حيث بلغ عدد الجمعيات الأجنبية المسجلة بالوزارة ١١٠ ، وقد تمت اضافة مادة الى مشروع قانون المنظمات الاهلية الجديد لضمان حقوق الجاليات الأجنبية في مؤسسات المجتمع المدني .</p>	ضمان حقوق الجاليات الأجنبية في مؤسسات المجتمع المدني	٥١

## المحور الاجتماعي

رقم المئوية في القرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤشرات	الاتساع العام للمحور
١٥	<p>تم إعداد مسودة مشروع قانون النقابات العمالية ، بما يحقق المئوية .</p>	سن تشريعات جديدة للنقابات العمالية	٥٢
١٦	<p>أعدت وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية دراسة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة وتضمنت توصيات ستقوم الوزارة بدراسة وتنفيذ هذه التوصيات والتي من أهمها :</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• تطوير اداء المنظمات في التخطيط الاستراتيجي لمشاريعها .</li> <li>• نشر المفهوم الصحيح للعمل التطوعي .</li> <li>• بناء علاقة فعالة بين المنظمات الأهلية والقطاع الخاص</li> <li>• استكمال تقييم فاعلية الجمعيات الأهلية من خلال الدراسة المعدة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP .</li> <li>• اصدار قرار وزاري للإجراءات الإدارية للجمعيات غير الفاعلة والجمعيات التي تعمل في نطاق واحد.</li> </ul>	عمل دراسة تقييمية لفاعلية الجمعيات ترتب عليها وضع إجراءات بشأنها	٥٣
١٧	<p>ستقوم وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية بالاستمرار في تنظيم ورشة عمل لتعليم كيفية الاعتماد على التمويل الذاتي بالمركز الوطني لدعم المنظمات الأهلية وعمل دورات تدريبية مكثفة حولاليات وطرق التمويل الذاتي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP</p>	ذاتية التمويل بدل من الاعتماد على التمويل الحكومي	٥٤

## المحور الاجتماعي

رقم المؤدية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤديات	الترتيب العام للمحور
١٨	<p>تم تشكيل فريق عمل لمتابعة وتنفيذ التوصيات اللازمة برئاسة وزير حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية وتضم في عضويتها ممثليين من وزارة المالية، غرفة تجارة وصناعة البحرين، هيئة شئون الإعلام ووزارة الصناعة والتجارة.</p> <p>وقد قامت الوزارة بتحويل إدارة خدمات عدد ٥ مراكز تابعة لها إلى جمعيات أهلية، إضافة إلى منح أحدى المؤسسات الخاصة عقد لإدارة مركز متكمال</p>	التأكيد على الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية	٥٥
١٩	<p>قامت وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية بإعداد خطة خمسية بالمركز الوطني لدعم المنظمات الأهلية لتعزيز القدرات بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وتعمل الوزارة بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP لوضع استراتيجية لعمل الجمعيات الأهلية والمهنية وتطوير أدائها.</p>	وضع استراتيجية لعمل الجمعيات الأهلية والمهنية وتطوير أدائها	٥٦
٢٠	<p>قام مجلس الوزراء بإصدار قرار بتشكيل فريق عمل حكومي يضم أعضاء من وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية، ووزارة المالية، وغرفة تجارة وصناعة البحرين، وزارة الصناعة التجارية، لوضع التوصيات اللازمة للتأكيد على وضع آليات لتطبيق المسئولية الاجتماعية على القطاع الخاص تجاه مؤسسات المجتمع المدني.</p> <p>وتؤكد الحكومة على تضمينها لأية مبادرات أخرى تصدر ضمن برنامج عمل الحكومة.</p>	التأكيد على وضع آليات لتطبيق المسئولية الاجتماعية على القطاع الخاص تجاه مؤسسات المجتمع المدني	٥٧

## المحور الاجتماعي

رقم المؤدية في القرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤديات	السلسل العام للمحور
٢١	تقوم وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية بإضافة مادة الى مشروع قانون المنظمات الأهلية الجديد، بما يحقق متطلبات المرأة، تمهيداً لـإحالـة مشروع القانون إلى السلطة التشريعية لاتخاذ الإجراءات الدستورية الـلـازمة.	وضع آليات لمنع الممارسـات الطائفـية في مؤسسـات المجتمع المدني	٥٨
٢٢	تقوم الحكومة على تضمين اللجان الوطنية ممثـلين من القطاع المدني والأهـلي ، وأنـ الحكومة تحرص على متابـعة هذا التـوجه . ويـتم حالـياً إـشـراكـ الجمعـياتـ فيـ مناقـشـةـ القـضاـيـاـ المـتعلـقـةـ بهـمـ .	تعزيـزـ التـمـثـيلـ الرـسـميـ لـالـجـمـعـيـاتـ فيـ الـهـيـئـاتـ الـحـكـومـيـةـ	٥٩
٢٣	تعمل وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية بالترتيب لعقد اجتماع مع الجمعـياتـ والمـراكـزـ المعـنيةـ بالإـعـاقـةـ لـزيـادـةـ فـاعـلـيـةـ مـشارـكةـ الأـشـخـاصـ ذـويـ الإـعـاقـةـ فيـ هـذـهـ الجـمـعـيـاتـ وـمـجاـلـسـ إـدـارـتهاـ وـتـحـدـيدـ السـبـلـ الكـفـيلـةـ بـإـشـراكـهمـ فيـ المـجـتمـعـ المـدنـيـ .	الاهتمام بـذـوـيـ الـاحـتـيـاجـاتـ الـخـاصـةـ وـإـشـراكـهمـ فيـ مؤـسـسـاتـ المـجـتمـعـ المـدنـيـ	٦٠
٢٤	تقوم وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية بإعداد برامج تدريبية بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP لتأهيل الموظفين المسؤولين عن الجمعـياتـ والمـنظـمـاتـ الأـهـلـيـةـ ، وـتـعـمـلـ عـلـىـ وضعـ خـطـةـ خـمـسـيـهـ لـالـمـرـكـزـ الـوطـنـيـ لـدـعـمـ المـنظـمـاتـ الأـهـلـيـةـ تـضـمـنـ تـفـيـذـ جـمـيعـ المـرـئـيـاتـ ذاتـ العـلـاقـةـ بـالـعـاـونـ معـ بـرـنـامـجـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدةـ الإنـمـائـيـ UNDPـ .	تأهـيلـ الـمـوـظـفـينـ الـمـسـؤـلـينـ عـنـ الـجـمـعـيـاتـ الـأـهـلـيـةـ	٦١

## المحور الاجتماعي

رقم المؤدية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤديات	الترتيب العام للمحور
<b>المحور الفرعى: الأمن والسلم الأهلى</b>			
١.	تؤكد الحكومة بأنها ملتزمة بتنفيذ الأنظمة والقوانين دون تمييز وبشكل شفاف على الجميع ، وأنها ملتزمة بالديمقراطية بإعتبارها حكم القانون ، وأن خطابات جلالة الملك المفدى وسمو رئيس الوزراء تؤكد على سيادة القانون وعدم التمييز في تطبيقه .	التأكيد على سيادة القانون وتطبيقه على الجميع دون تمييز وبشفافية.	٦٢
٢.	تؤكد الحكومة على ما ورد في الدستور والقانون والمواثيق الدولية المعنية بمكافحة كافة أشكال التمييز ، وتشدد على إنعكاس تطبيق النصوص على واقع جميع الممارسات الحكومية . وتعمل الحكومة على تفعيل الأنظمة باستحداث الإجراءات التي تمنع أي ممارسات تمييز بين المواطنين في مختلف المؤسسات .	تفعيل القانون المجرم لأي تمييز بين المواطنين.	٦٣
٣.	تعمل الحكومة مع السلطة التشريعية، لاستنجاز مشروع قانون بشأن تنظيم الصحافة والطباعة والنشر والموجود حالياً لدى السلطة التشريعية، بما يضمن تعطية كافة الجوانب التي تتطلبها المرئية.  وتأكيداً من الحكومة على منح مرئيات حوار التوافق الوطني أهمية خاصة فقد قامت أيضاً هيئة شؤون الإعلام بتشكيل لجنة قانونية داخلية لإعداد وصياغة مسودات بمشروعات القوانين والتعدلات التشريعية والقرارات الوزارية المطلوبة، وتمت إحالة هذه المرئيات إلى هيئة التشريع والإفتاء القانوني.	تفعيل قانون تنظيم النشر الإلكتروني.	٦٤

## المحور الاجتماعي

رقم المؤدية في القرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤديات	الاتساع العام للمحور
٤.	تؤكد الحكومة بأن المرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون العقوبات يكفل تجريم سب آل البيت والصحابة الأطهار ، والقضاء يقبل أية دعوى بخصوص ذلك .	وضع قانون يجرم سب آل البيت والصحابة الأطهار	٦٥
٥.	يقوم مأمور الضبط القضائي التابعين لوزارة حقوق الإنسان والتنمية الإجتماعية بإدارة المنظمات الأهلية برصد الكيانات غير المرخصة ، وقد تم تحويل ٧ جمعيات غير مرخصة للنيابة ، وسيستمر التنسيق مع وزارة العدل والشئون الإسلامية والنيابة العامة ووزارة الداخلية لوضع الآليات لمعالجة وضعية الكيانات غير المرخصة.	معالجة وضعية الكيانات غير المرخصة	٦٦
٦.	قامت وزارة الداخلية بإعداد مشروع بتعديل قانون الإجتماعات العامة والمسيرات والتجمعات بما يحقق متطلبات المرأة. وسيتم إحالته للسلطة التشريعية لإصداره وفقاً للإجراءات الدستورية، وستحرص الحكومة على سرعة استجراه.	تحديد مناطق وأوقات الاعتصامات والمسيرات والتجمعات لضمان عدم تعطيل مصالح الناس وتنظيمها.	٦٧
٧.	سيتم إدخال التعديلات الالزمة على الإجراءات وأنظمة القائمة بما يحقق متطلبات المرأة.	تحرير قانون حظر الخمور وتطبيق توصيات لجنة التحقيق البرلمانية بمنع الدعارة والفجور بالمرافق السياحية وغيرها ووضع ضوابط لذلك.	٦٨

## المحور الاجتماعي

رقم المئية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤيات	الترتيب العام للمحور
٨.	<p>تم تنفيذ المئية عن طريق صدور قرار من رئيس مجلس الوزراء بتشكيل لجنة برئاسة وزير العمل لدراسة حالات الفصل أو التسريح ، كما وقد تم توظيف المتطوعين بناء على قرار مجلس الوزراء وبحسب ما نصت عليه المادة رقم (١٤/١٥) من اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية</p>	<p>حل مشكلة المسرحين من أعمالهم بسبب الأحداث وفقاً للقانون وتوظيف العاطلين المتطوعين خلال الأحداث.</p>	٦٩.
٩.	<p>أقرت الحكومة زيادة في الرواتب الأساسية للموظفين المدنيين والعسكريين، إضافة إلى استحداث علاوة ثابتة بمسمي «علاوة تحسين معيشة» تمنح للمتقاعدين وجميع الموظفين، الأمر الذي كان له الأثر الطيب على معيشة المواطنين، وزاد من قوتهم الشرائية .</p>	<p>توفير الحياة الكريمة للمواطنين وتحسين أوضاعهم المعيشية وزيادة الحد الأدنى منها</p>	٧٠.

## المحور الاجتماعي

رقم المئوية في القرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤشرات	الاتساع العام للمحور
١٠.	<p>تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إلغاء كافة مظاهر التمييز في الخدمات والعمليات التي تقوم بها الحكومة ، وعلى سبيل المثال :</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• المساواة في توزيع الدخل (تم اصدار قانون للضمان الاجتماعي - حيث يتم توزيع المساعدات الاجتماعية استنادا الى خط الفقر النسبي)</li> <li>• المساواة في توزيع الممتلكات - يتم توفير المسكن للمواطنين من خلال وزارة الاسكان حسب المعايير الموضوعة التي تستهدف الفئة المحتاجة</li> <li>• المساواة في توزيع فرص العمل - تقوم وزارة العمل بتوفير الوظائف للعاطلين عن العمل ، اضافة الى اعانة بدل التعلق للعاطلين عن العمل</li> <li>• المساواة في حق وامكانية الحصول على المعرفة - تقوم وزارة التربية والتعليم بتوفير التعليم الاساسي مجانا لجميع المواطنين، كما وتقديم منح وبعثات سنوية للدراسات الاكاديمية الجامعية لجميع المواطنين</li> <li>• المساواة في توزيع الخدمات الصحية والامن الاجتماعي - تقوم وزارة الصحة بتقديم الخدمات العلاجية لجميع المواطنين مجانا، وقد انشئت الوزارة مراكز لتلقاء الخدمات في مختلف مناطق المملكة</li> <li>• المساواة في فرص المشاركة المدنية والسياسية - تم اصدار قانون لتنظيم عمل منظمات المجتمع المدني وقانون مباشرة العمل السياسي، وقانون الجمعيات السياسية، الذي يحدد المسؤوليات والحقوق السياسية لجميع لممارسة حقوقهم الدستوري</li> </ul>	تحقيق العدالة الاجتماعية	٧١

## المحور الاجتماعي

رقم المؤية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤيات	الترتيب العام للمحور
.١١	<p>تؤكد الحكومة بأنها تعمل في كل برامجها على توفير الخدمات للمواطنين في إطار من العدالة والشفافية ، ففيما يتعلق بالوظائف يقوم ديوان الخدمة المدنية حسب لائحته التنفيذية بالتنسيق مع الجهة الراغبة في التوظيف بفرز المتقدمين عن طريق الإعلان عن الوظائف الشاغرة لاختيار الأكفاء.</p> <p>وتبني الديوان مبادئ الجدارة والمسائلة في عملية التعيين والاختيار من خلال المشاركة الفعالة بينه وبين الوزارات والأجهزة الحكومية المختلفة.</p> <p>أما فيما يتعلق بالسكن، فتقوم الحكومة بتوفير الخدمات الإسكانية لكل مواطن مستحق وفق الشروط القانونية وحسب المعايير المعمول بها، وتقوم حالياً بمراجعة تلك المعايير التي تحدد المستحقين للخدمات الإسكانية، كما تقدم الحكومة الدعم والبرامج والمعونات الاجتماعية وتعمل حالياً على إعادة توجيه الدعم لكي يصل إلى مستحقيه.</p>		النوع العام للمحور .٧٢

## المحور الاجتماعي

رقم الم رئيسية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	الم رئي سات	التسا سل العام للمحور
١٢.	<p>قامت وزارة الداخلية بتخصيص صفحة بجريدة الأيام أسبوعيا يوم الأحد تتولى نشرها وتعلق بموضوعات التثقيف لاحترام رجال الأمن وكذلك إلتزام رجال الأمن في التعامل بمبادئ حقوق الإنسان.</p> <p>هذا إلى جانب إنشاء موقع إلكتروني لمركز الإعلام الأمني يتم من خلاله التواصل مع المجتمع ووكالات الأنباء والتلفزيون.</p> <p>وسيتم تكثيف الجهود من خلال التنسيق مع الجهات المعنية مثل هيئة شؤون الإعلام ووزارة التربية والتعليم، ووزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية وغيرها من الجهات المعنية</p>	٧٣. تثقيف المواطنين والعاملين في قطاع الأمن بمبادئ حقوق الإنسان وزيادة مراقبة تطبيق هذه المبادئ.	
١٣.	<p>تشمن الحكومة هذه الم رئي سة لحوار التوافق الوطني لما تحمله من تدليل على ثقافة الاحترام والبحث على تفصيلها في المجتمع ، وتأكد بأن المسؤولية في تنفيذ هذه الم رئي سة تضامنية بين الجهات الرسمية والمجتمع .</p>	٧٤. نشر ثقافة احترام رجال الأمن وتشديد العقوبات على من يتعرض لسلامتهم.	

## المحور الاجتماعي

رقم الم رئيسية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	الم رئي سيات	التسا سل العام للمحور
	<p>وقد قامت وزارة الداخلية بإعداد مشروع قانون بتعديل أحكام المادة رقم (٢٢١) من قانون العقوبات بتشديد عقوبة من يتعدي على الموظف العام إذا كان من أعضاء قوات الأمن العام حال أدائه أعمال وظيفته ( يجعلها الحبس لا تقل عن سنتين ). إذ أن التعدي على رجل الشرطة يعد مساساً بهيبة الدولة بإعتباره منتسباً للجهة القائمة على تنفيذ القانون وإحترامه شأنه في ذلك شأن رجال القضاء .</p>		
١٤	<p>أن وزارة الداخلية لا تدخر الجهد في تنفيذ التدابير الالزمة للمحافظة على الأمن وهي على أهبة الاستعداد لمواجهة أي من الأزمات التي تهدد السلم الأهلي حيث أنها الجهة المسؤولة بتطبيق القانون .</p> <p>ويتم تنفيذ ذلك من خلال تسيير عدد كبير من الدوريات الأمنية بكل محافظات المملكة وبعدد يتناسب مع مساحة وكثافة كل محافظة وتنوع هذه الدوريات إلى دوريات نجده ودوريات مهام محددة ودوريات خفر السواحل بالإضافة ونقاط التفتيش ودوريات مراكز الشرطة الأمنية والباحث ويكون توزيع هذه الدوريات على مدار ٢٤ ساعة .</p> <p>وتطبيق القانون هو مهمة أساسية للوزارة وكافة الوزارات والأجهزة الحكومية كل فيما يخصه .</p>	<p>عدم اللجوء تحت أي ظرف من الظروف لسحب قوات الأمن من جميع مناطق المملكة وذلك كمعالجة سياسية بأي أزمة مستقبلية لما في ذلك من تهديد للسلم الأهلي .</p>	٧٥

## المحور الاجتماعي

رقم المؤدية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤديات	السلسل العام للمحور
١٥	<p>نصت المادة رقم (٢٢) من الدستور على حرية القيام بشعائر الأديان والمواكب والإجتماعات الدينية طبقاً للعادات المرعية في البلد وفي هذا الإطار تنسق وزارة الداخلية باستمرار مع هيئة المواكب الدينية الحسينية من خلال لقاءات ممثلي الوزارة والمسئولين عن هيئة المواكب الحسينية بهدف التأكيد على ضمان عدم خروج المواكب الدينية عن أي أمر قد تخل بطابعها المتعارف عليه.</p> <p>وتقوم الوزارة بتوفير الخدمات الأمنية الالزمة مثل هذه المناسبات وتهيئة جميع الظروف الأمنية والتنظيمية لإحياء الفعاليات الدينية والمواكب العزائية وتقام ذات الإجراءات بشأن كافة المواكب والإجتماعات الدينية المختلفة.</p> <p>وتعمل الوزارة على التنسيق مع وزارة العدل بإعتبارها الجهة المعنية بذلك.</p>	تنظيم المواكب والاجتماعات الدينية.	٧٦
١٦	<p>تقوم وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف بالإشراف والرقابة على إدارة الأوقاف السنوية وإدارة الأوقاف الجعفرية من خلال مجلس الأوقاف السنوية والأوقاف الجعفرية.</p> <p>كما وإن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ومشكل من أعضاء من شيوخ الدين من الطائفتين السنوية والجعفرية، ويصدر توجيهاته وتعليماته لتحقيق رؤية ومعايير واحدة لتقادي الإزدواجية، مع احترام خصوصية المذهب.</p>	وضع الأوقاف السنوية والجعفرية تحت مظلة وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف، وتعمل ضمن رؤية ومعايير ورقابة واحدة لتقادي الإزدواجية مع احترام خصوصية المذهب	٧٧

## المحور الاجتماعي

رقم المؤية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤيات	التساس العام للمحور
١٧.	<p>تعمل وزارة العدل على تطوير العمل في إدارة الشؤون الدينية من خلال تعين الكوادر المؤهلة لتنظيم العمل في دور العبادة.</p>	<p>تنظيم دور العبادة بإشراف وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف مع الالتزام بتطبيق القوانين والأنظمة.</p>	٧٨
١٨	<p>يقوم معهد البحرين للتنمية السياسية بمشاركة المؤسسة العامة للشباب والرياضة، ووزارة التربية والتعليم بوضع خطة وطنية شاملة لتعزيز ثقافة المواطنة إعادة اللحمة الوطنية.</p>	<p>وضع خطة وطنية تتبعها الدولة لتعزيز ثقافة المواطنة وإعادة اللحمة الوطنية، تستعين بخبرات وكفاءات متخصصة لها آلية تنفيذ ومتابعة.</p>	٧٩

## المحور الاجتماعي

رقم المؤدية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤديات	السلسل العام للمحور
١٩	<p>تعمل الحكومة على تشكيل لجنة مكونة من : وزارة التربية والتعليم ، وزارة الداخلية ، وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية، وزارة الصحة ، المؤسسة العامة للشباب والرياضة واللجنة الأولمبية لدراسة الأسباب التي أدت إلى أعمال العنف.</p> <p>وتقوم الجهات المعنية حالياً بالتالي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• تعزيز روح المواطنة من خلال تنفيذ مشاريع مشتركة مع الوزارات ذات العلاقة مثل وزارة الثقافة ووزارة شؤون البلديات والتخطيط العثماني ووزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية وهيئه الإذاعة والتلفزيون والقطاع الخاص.</li> <li>• بناء وتصميم المناهج بما يكفل التحقق من تأصيل قيم المواطنة والتعايش المشترك ب مختلف المقررات الدراسية.</li> <li>• استضافة خبير لتقييم وبناء مناهج المواطنة.</li> <li>• إقامة ندوات ودورات وبرامج تثقيفية (محاضرات، مؤتمرات...); لنشر ثقافة الحوار وتعزيز قيم العيش معاً.</li> <li>• تطوير الكتب المدرسية بجعلها متضمنة قيم المواطنة.</li> <li>• إضافة مساقات جديدة تعنى بمشكلات الشباب وبالتسامح والتعايش المشترك وتأصيل آداب الحوار والصالح مع الذات.</li> <li>• متابعة المدارس الخاصة في تطبيق منهج المواطنة ضمن المنهج الدراسي وتفعيل مواد المقرر عملياً عن طريق سلوكيات وممارسات تبني الجانب الوطني وحس الانتماء والولاء</li> </ul>	تطوير مناهج المواطنة والسلم الأهلي ونبذ العنف في المدارس الخاصة والحكومية بعد عمل دراسات وبحوث للتعرف على الأسباب التي أدت إلى انحراف الشباب في الأعمال المخالفة للقانون	٨٠

## المحور الاجتماعي

رقم المؤدية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤديات	السلسل العام للمحور
	<p>والمواطنة الصالحة، كما تسهم في تقوية العلاقات الاجتماعية والتوافق الاجتماعي بين الأفراد الأمر الذي يبعد العنف بين الشباب والميول العدوانية.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• تطوير منهج المواطننة بحيث يتلاءم مع بيئة التلاميذ وخبراتهم العلمية ومستوى النمو العقلي والتحصيلي، وان تكون الأنشطة حقيقة ومتعددة وواقعية تغدو التلاميذ في حياتهم.</li> <li>• التوسيع في تدريب المعلمين وال媢جهين واحتصاصي المناهج على كيفية توظيف وتدريس منهج المواطننة .</li> <li>• زيادة ممارسات تطبيق مناهج المواطننة من خلال تطبيق الاتجاهات الحديثة في المواقف التعليمية.</li> <li>• تخصيص أنشطة للمواطننة لنشر ثقافة التسامح وتعزيز اللحمة الوطنية في المدارس الخاصة أسوة بالمدارس الحكومية.</li> <li>• دعم أنشطة المدارس الخاصة في المناسبات الوطنية.</li> <li>• تكليف إدارة البحث العلمي بإعداد دراسات وبحوث للتعرف على الأسباب التي أدت إلى انحراف الشباب في الأعمال المخالفة للقانون، وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية في المملكة.</li> <li>• القيام بدعم إدارة البحث العلمي بالأمانة العامة مجلس التعليم العالي من خلال تزويدها بعدد من الباحثين للاستعانة بخبراتهم في إعداد مثل هذه الدراسات.</li> </ul>		

## المحور الاجتماعي

رقم المؤدية في التقرير النهائي لل الحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤديات	السلسل العام للمحور
٢٠	<p>قامت هيئة شئون الإعلام بتشكيل لجنة من خبراء متخصصين نفسيين وتربيوين وإعلاميين لوضع برامج نوعية متخصصة في هذا المجال ودراستها، وعرضها على الإذاعة والتلفزيون في الأوقات المناسبة بما يضمن معالجة الآثار السلبية للأزمة الأخيرة وغيرها في نفوس الأطفال والشباب.</p>	<p>إعداد وتنفيذ برامج إعلامية موجهة للأطفال والشباب تعالج الآثار النفسية الناتجة عن الأزمة، وتساهم في تعزيز السلم الأهلي عبر مختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة.</p>	٨١
٢١	<p>تؤكد الحكومة بأن وزارة الداخلية لا تدخر جهداً في تنفيذ التدابير اللازمة للمحافظة على الأمن.</p>	<p>تطبيق القانون في كل ما يمس الأمن والسلم الأهلي.</p>	٨٢
٢٢	<p>أعدت وزارة الداخلية رؤية شاملة تضمنت أن يكون تفعيل عمل المحافظات على النحو التالي:</p> <p>أولاً: تفعيل قانون المحافظات:</p> <p>أن قانون المحافظات قد حدد الإطار العام لعمل المحافظين ولهذا سعت وزارة الداخلية إلى اتخاذ إجراءات لتفعيل عمل المحافظات وزيادة صلاحيات المحافظين ومن هذه الإجراءات:</p> <p>١- تحديد طبيعة العلاقة الوظيفية بين المحافظ ومدير شرطة المحافظة من خلال اطلاع المحافظ على الإجراءات والتدابير الأمنية في نطاق محافظته.</p> <p>٢- يتم زيادة الموارد المالية للمحافظات للقيام بالمشاريع التنموية من خلال تنظيم قبول التبرعات طبقاً للقانون.</p> <p>٣- تم إعداد دراسة شاملة تهدف إلى تعزيز الشراكة الأمنية بين المحافظات وزارات الدولة في إطار التنسيق العام والإشراك الفعلي للمحافظات في مسيرة التنمية للوصول إلى الهدف الأساسي وهو الأمن الشمولي للمواطن.</p>	<p>تفعيل دور المحافظات والتي تجمع كل الأطياف.</p>	٨٢

## المحور الاجتماعي

رقم الم رئيسية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	الم رئي سات	التسا سل العام للمحور
	<p>٤- تم إقرار الهيكل التنظيمي للمحافظات بما يتوافق مع المتطلبات الإدارية وتحديد للواجبات والمسؤوليات لكل وظيفة إدارية بشكل واضح ومحدد</p> <p>ثانياً: تم إعداد مشروع قانون لتعديل قانون المحافظات لإعادة العمل بنظام المخاتير وأقره مجلس الوزراء وجاري تفعيله.</p>		
٢٢	<p>تؤكد وزارة الداخلية بأن هناك تنسيق وتعاون قائم ومستمر من خلال اللجنة الأمنية المشتركة بين الوزارة وقوة الدفاع.</p> <p>كما يكون ذلك أيضاً من خلال مهام اللجنة الوطنية لمواجهة الكوارث التي تضم ممثلين عن الوزارات المعنية والجهات الحكومية والمجتمع المدني فضلاً عما تقوم به الإدارة العامة للدفاع المدني وسيتم العمل على تعزيز هذا التعاون.</p> <p>ويتم التنسيق بالفعل مع قوة دفاع البحرين في خلال الأحداث الأخيرة من خلال اللجنة الأمنية المشتركة التي تضم ممثلين لقوة الدفاع والداخلية والحرس الوطني وتم التعاون معها في كل النواحي لمواجهة هذه الأحداث سواء في تأمين المنشآت الحيوية والمحافظة على الأمن وتتأمين توفير الرعاية الصحية وإنقاذ المصابين.</p> <p>كما شمل التعاون أيضاً فتح مستشفى قوة دفاع البحرين لعلاج المصابين من المواطنين والمشاركين في المظاهرات ومنتسبي وزارة الداخلية أو غيرهم من المقيمين وتقديم التعاون المستمر.</p>	<p>تكثيف وزيادة التعاون مع الجيش وقوات الأمن لدعم الأعمال الإنسانية.</p>	٨٤

## المحور الاجتماعي

رقم المؤدية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤديات	السلسل العام للمحور
٢٤	<p>يعمل معهد البحرين للتنمية السياسية على عقد جلسات حوارية دورية تضم ممثلين عن فئات المجتمع كافة لدراسة الموضوعات الهامة التي تشعل الرأي العام، وذلك لدفع الحياة الديموقراطية إلى الأمام وترسيخ حكم القانون. وينشر المعهد خلاصات التوافقات الحوارية لخلق رأي عام مستنير حولها.</p>	إنشاء مركز دائم للحوار الوطني	٨٥

## المحور الاقتصادي

### الإجراءات المتخذة لتنفيذ مركبات المحور الاقتصادي العدد الكلي لمركبات المحور: ٨٥ مركبة

رقم المرئية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المرئيات	الترتيب العام للمحور
المحور الفرعى: تعزيز التنافسية الاقتصادية			
١	<p>تم الأخذ بالمرئية، مع التزام مملكة البحرين باتفاقية الإقتصادية الخليجية لدول مجلس التعاون، والآليات المحددة لمعالجة معوقات تفہیذ الإتفاقية</p>	<p>السعى لتنفيذ بنود الاتفاقية الاقتصادية الخليجية من قبل جميع دول مجلس التعاون لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس والتأكيد على المعاملة بالمثل، خدمة للاقتصاد البحريني.</p>	١
٢	<p>بدء مجلس التنمية الاقتصادية ووزارة الصناعة والتجارة بمراجعة تحديث مجموعة من القوانين والتشريعات التجارية كمشروع قانون حماية المنافسة، مشروع قانون حماية البيانات، مشروع قانون جرائم الحاسب الآلي، مشروع قانون بشأن التحكيم، مشروع قانون بشأن الشركات التجارية ، وذلك بهدف تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد البحريني.</p>	<p>استكمال وتحديث منظومة القوانين والتشريعات التجارية بما يتواءب مع رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠ ويعزز القدرة التنافسية للاقتصاد البحريني.</p>	٢

## المحور الاقتصادي

رقم المئية في القرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤشرات	الاتساع العام للمحور
٣	<p>تنفيذاً للمرئية تم إصدار قرار مجلس الوزراء رقم ٢١٢٧-١٢ في جلسته المنعقدة بتاريخ ١١ سبتمبر ٢٠١١م بأن يحال مجلس التنمية الاقتصادية للتسيير مع وزارة المالية من أجل العمل على تطوير قانون الخصخصة بما لا يضر بالمصلحة الوطنية مع إعطاء الأولوية للمواطن والقطاع الخاص البحريني دون الإخلال بحقوق الموظفين العموميين.</p> <p>وسيتم متابعة تنفيذ المرئية من خلال تضمين ذلك ضمن برنامج عمل الحكومة</p>	<p>تطوير قانون الخصخصة بما لا يضر بالمصلحة الوطنية مع إعطاء الأولوية للمواطن والقطاع الخاص البحريني وعدم الإخلال بحقوق الموظفين.</p>	٣
٤	<p>وضعت وزارة الصناعة والتجارة ضمن برامجها القادمة عدة سياسات بهدف تحرير السوق المحلية منها تطوير نظام تسجيل وترخيص الأعمال التجارية، وضع تصنيف موحد للأنشطة الصناعية، مراجعة وتطوير إجراءات إصدار التراخيص والتسجيل الصناعي</p> <p>وتم تضمين ذلك في برنامج عمل الحكومة لضمان متابعة التنفيذ.</p>	<p>تطوير السياسات التي تهدف إلى تحرير السوق المحلية مع مراعاة الأبعاد الاجتماعية.</p>	٤
٥	<p>أنتهت وزارة العمل من إعداد مشروع قانون العمل الجديد وهو موجود حالياً لدى السلطة التشريعية.</p> <p>وستعمل الحكومة مع السلطة التشريعية، لسرعة استنجاز هذا المشروع.</p>	<p>الإسراع في إقرار قانون العمل الجديد.</p>	٥

## المحور الاقتصادي

رقم المؤية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤيات	الترتيب العام للمحور
٦.	<p>يتم فض المنازعات التجارية من خلال دوائر متخصصة وفقاً للمادة (١٢) من قانون السلطة القضائية، أما بالنسبة للمنازعات المصرفية فهي تدخل ضمن اختصاص غرفة البحرين لتسوية المنازعات واللجنة المنشأة بمصرف البحرين المركزي.</p>	<p>إنشاء محاكم متخصصة بقضاء متخصصين لفض المنازعات التجارية والمصرفية والعقارات والعمالية بآليات سريعة وتعزيز دور مركز التحكيم التجاري.</p>	٦.
٧.	<p>قامت وزارة الصناعة والتجارة بوضع عدة سياسات ضمن برامجها القادمة بهدف تعزيز دور مكتب حماية الملكية الفكرية وبراءات الإختراع وتطبيق قوانين الملكية الفكرية، ومنها: استخدام أنظمة آلية، بناء القدرات في مجال فحص براءات الإختراع واستخدام نظام آلي لتسجيل العلامات التجارية وبراءات الإختراع والتصاميم الصناعية</p> <p>وتم تضمين ذلك في برنامج عمل الحكومة لضمان متابعة التنفيذ.</p>	<p>تعزيز دور مكتب حماية الملكية الفكرية وبراءات الإختراع وتطبيق قوانين الملكية الفكرية.</p>	٧.
٨.	<p>أعد مجلس التنمية الاقتصادية خطة للفترة القادمة لترويج مملكة البحرين كنقطة جذب إقتصادي وتنظيم زيارات ومشاركات لأهم الدول، كما طورت هيئة شئون الإعلام للقطاع المعنى بالإعلام الخارجي والتواجد في العواصم الرئيسية، كما أعدت وزارة الصناعة والتجارة خطط مختلفة تصب في ترويج مملكة البحرين في المجال التجاري والإقتصادي.</p>	<p>العمل على ترويج البحرين كنقطة جذب اقتصادي مع الاهتمام بالإعلام الخارجي وفتح ملحقيات اقتصادية في العواصم الرئيسية.</p>	٨.

## المحور الاقتصادي

رقم الم رئيسية في القرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	الم رئيسات	الاتساع العام للمحور
٩.	<p>وضعت وزارة الصناعة والتجارة ضمن خططها منح المستثمرين الأجانب تسهيلات للاستثمار بالمملكة، كما ستعمل وزارة الداخلية على المراجعة الدورية لإجراءات دخول وتنقل المستثمرين.</p> <p>وسيتم متابعة تفاصيل ذلك من خلال تضمين الإجراءات اللازم اتخاذها ضمن برنامج عمل الحكومة.</p>	فتح الحدود أمام المستثمرين الأجانب بالنقل بين الدول.	٩.
١٠.	<p>تنفيذاً لهذه الم رئيسية، وافق مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١١/٩/١٨م بدعم جهاز مكافحة الفساد الإداري والمالي وقرر إنشاء إدارة عامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني بوزارة الداخلية، وتحتسب بمكافحة جرائم الفساد المالي والإداري وتكون شراكة مجتمعية وتقويتها لمكافحة جرائم الفساد والجرائم الاقتصادية وتطوير التحكم الوقائي والتدابير للكشف عن جرائم الفساد والحد منها والتصدي للجريمة المنظمة بجميع أشكالها وأساليبها وتقليل جرائم الإلكترونية.</p> <p>وتعتبر مكافحة الفساد المالي والإداري من صميم اختصاصات ديوان الرقابة المالية والإدارية، وهو يمتلك بحسب قانونه كافة الصالحيات الرقابية إلى جانب الأدوات الفنية والخبرات التراكمية العلمية اللازمة والفعالة في مكافحة الفساد المالي والإداري في جميع الأجهزة الحكومية الخاضعة تحت رقابة الديوان.</p>	مكافحة جميع أشكال الفساد الإداري والمالي.	١٠.

## المحور الاقتصادي

رقم المؤدية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤديات	الترتيب العام للمحور
.١١	<p>أدرجت وزارة الصناعة والتجارة ضمن خططها التعاون مع مجلس التنمية الاقتصادية في مجال إعادة هيكلة الرسوم المفروضة على المستثمرين وبشكل دوري حيث كان آخر إنجاز في هذا المجال فرض رسوم الترخيص التجاري ليكون رسماً ثابتاً لجميع الأنشطة التجارية بدلاً من فرضها حسب النشاط التجاري وتم تضمين ذلك في برنامج عمل الحكومة لضمان متابعة التنفيذ.</p>	<p>إعادة تقييم الرسوم المفروضة على المستثمرين.</p>	.١١
.١٢	<p>يعمل ديوان الخدمة المدنية على تنفيذ مشروع إدارة التوظيف الذي يعتمد على مبادئ الجدارة والمساءلة في عملية التعيين والاختيار وتحقيق المزيد من المشاركة الفعالة بين ديوان الخدمة المدنية والوزارات في التوظيف.</p>	<p>مراجعة الدقة والكفاءة في التعيينات مع التأكيد على تكافؤ الفرص.</p>	.١٢
.١٣	<p>قامت هيئة تنظيم سوق العمل بإعداد استراتيجية في مجال معالجة مشكلة العمالة الوافدة وخاصة السائبة منها تتضمن تطوير عدة مجالات أهمها: زيادة أعداد فرق التفتيش التابعة للهيئة من ٣٦ إلى ٦٠ مفتش، زيادة مستوى التنسيق مع وزارة الداخلية لساندنة الحملات التفتيسية، زيادة الطاقة الاستيعابية لمراكز الإيواء التابعة للإدارة العامة للجنسية والجوازات والإقامة وذلك لإيداع العمالة السائبة لحين ترحيلها، تطبيق مبدأ الأمر القضائي في ترحيل العمالة السائبة، تعديل إجراء إنتقال العمالة الأجنبية، زيادة الضوابط والتدقيق قبل منح تراخيص العمل.</p> <p>وتم تضمين تلك البرامج في برنامج عمل الحكومة لضمان متابعة التنفيذ</p>	<p>الإسراع في معالجة مشكلة العمالة الوافدة وخاصة السائبة منها.</p>	.١٣

## المحور الاقتصادي

رقم المئوية في القرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤشرات	الاتساع العام للمحور
١٤	<p>سيتم طرح هذا الموضوع للمناقشة في إطار مجلس التعاون وإتفاقيات التجارة الحرة، لبحث إمكانية معالجة تعارض هذه المئوية مع قرارات مجلس التعاون وما تم الإتفاق عليه في إتفاقيات التجارة الحرة.</p>	<p>الأفضلية للشركات والمقاولين البحرينيين في المناقصات بنسبة (%) ١٠ مع الربط بالمسؤولية الاجتماعية</p>	١٤
١٥	<p>أدرجت وزارة الصناعة والتجارة ضمن برامجها ومشاريعها للفترة القادمة توفير أراضي صناعية وإستثمارية مع توفير كافة مستلزماتها الخدمية ومن أهم تلك المشاريع: تطوير المناطق الصناعية الحالية، ومشروع إنشاء مدينة إقتصادية جديدة.</p> <p>ويتم تنفيذ كل تلك المشاريع ببدأ تكافؤ الفرص وفقاً للمرسوم رقم (٢٨) لسنة ١٩٩٩ بشأن إنشاء وتنظيم المناطق الصناعية ومن خلال إتباع معايير عادلة وشفافة بهذا الشأن دون تمييز بين المستثمرين الصناعيين</p> <p>وتم تضمين ذلك في برنامج عمل الحكومة لضمان متابعة التنفيذ.</p>	<p>ضرورة توفير الأرضي الصناعية والاستثمارية التجارية مع كافة مستلزماتها الخدمية مع مراعاة تكافؤ الفرص.</p>	١٥
١٦	<p>قيام مصرف البحرين المركزي بإعداد مشاريع لتطوير التسهيلات المقدمة للبنوك لجذب الاستثمار كخطوة تنفيذ بازل (٢)، تطوير وتحديث الأنظمة الخاصة بحماية المستهلك، إصدار لائحة بشأن تنظيم تسويق الخدمات المصرفية طبقاً للمادة (٤٢) من قانون المصرف، إصدار لائحة بشأن شروط منح الترخيص لتقديم الخدمات المصرفية وفقاً لمتطلبات المادة (٤٤) من قانون المصرف، مشروع عملية مقاومة الشيكولات الإلكترونية، البدء في تنفيذ المعيار الدولي لترقيم الحساب المصرفية</p> <p>وتم تضمين هذه البرامج في برنامج عمل الحكومة لضمان متابعة التنفيذ.</p>	<p>إعادة التسهيلات والخدمات المقدمة للبنوك لجذب الاستثمار في هذا القطاع.</p>	١٦

## المحور الاقتصادي

الرقم المؤية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤيات	الترتيب العام للمحور
١٧	<p>قامت وزارة المالية بإعداد خطة إقتصادية تتضمن نقلة في الاقتصاد البحريني وبرنامج طموح في كافة القطاعات، وذلك من خلال الإستفادة من برنامج دول مجلس التعاون الخليجي للتنمية وتم تضمين ذلك في برنامج عمل الحكومة لضمان متابعة التنفيذ.</p>	<p>إحداث صدمة إيجابية في الاقتصاد من خلال برنامج إنفاق توسيعي وطموح.</p>	١٧
١٨	<p>أعدت وزارة الصناعة والتجارة دراسات في تطوير القطاع الصناعي تشمل عدة مجالات منها صناعة الحديد والصلب، صناعة البلاستيك، الصناعات الغذائية، قطاع البتروكيمياويات.</p> <p>كما أعدت الوزارة خطة لتطوير النظام الإلكتروني الموحد لقواعد المعلومات الصناعية وخطة لتنظيم منتديات ومؤتمرات للاستثمار في قطاع الصناعة وتم تضمين ذلك في برنامج عمل الحكومة لضمان متابعة التنفيذ.</p>	<p>التوسيع في الصناعات التحويلية المساندة للصناعات الأساسية.</p>	١٨
١٩	<p>أعدت وزارة الصناعة والتجارة دراسة للتسهيلات المقدمة للمشاريع الصناعية بهدف جذب وتشجيع الإستثمارات في قطاع الصناعة ومن ضمن هذه المشاريع مركز تنمية الصادرات.</p> <p>وتم تضمين ذلك في برنامج عمل الحكومة لضمان متابعة التنفيذ.</p>	<p>دراسة التسهيلات المقدمة للمشاريع الصناعية القائمة في المنطقة.</p>	١٩

## المحور الاقتصادي

رقم المؤدية في القرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤديات	الاتساع العام للمحور
٢٠.	<p>أدرجت وزارة الصناعة والتجارة ضمن استراتيجيتها دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر ومن تلك الخطط: إنشاء البوابة الإلكترونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خدمات الدعم لتطوير الصناعات الحرفية، برنامج تقديم المعونات الفنية للصناعات الصغيرة والمتوسطة، تطوير برنامج تدريب وتأهيل رواد الأعمال.</p> <p>من جهة أخرى أعدت تمكين عدة برامج لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة أهمها: تطوير برنامج حاضنات الأعمال، برنامج تطوير المؤسسات، برنامج التمويل الميسر، وتم رصد الميزانيات المطلوبة لتنفيذ هذه البرامج.</p> <p>هذا بالإضافة إلى ما يقدمه بنك البحرين التنمية من دعم مادي لتأسيس المشاريع الصغيرة والمتوسطة</p> <p>كما أن وزارة الحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية تعمل على تنظيم العديد من الأنشطة والبرامج الداعمة للمشاريع المتناهية للصغر. هذا إلى جانب الدعم الذي يقدمه بنك الأسرة وبنك الإبداع.</p> <p>وتم تضمين البرنامج الداعمة لهذا المجال في برنامج عمل الحكومة لضمان متابعة التنفيذ.</p>	تطوير وتنفيذ استراتيجية متكاملة للنهوض بالصناعات الصغيرة والمتوسطة.	٢٠.

## المحور الاقتصادي

الرقم المؤية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤيات	الترتيب العام للمحور
٢١	<p>أعدت وزارة الأشغال عدة مشاريع في البنية التحتية والمشاريع الصناعية بالتنسيق مع وزارة التجارة، وتم تكليف أحد الجهات المتخصصة لتدشين برنامج مكتب البنية التحتية الوطنية والذي سيناط به مهمة التسريع في إنجاز الإستراتيجية العامة للبنية التحتية والتأكد من إنجاز منظومة البنية التحتية المتكاملة لدعم المشاريع الإستراتيجية في المملكة.</p> <p>وتم تضمين ذلك في برنامج عمل الحكومة لضمان متابعة التنفيذ.</p>	<p>الإسراع في إنشاء البنية التحتية اللازمة لتنفيذ الاستراتيجيات والمشاريع الصناعية.</p>	٢١
٢٢	<p>تعمل الحكومة على تقوية ودعم الجهاز الحالي الخاص بالسياحة لدى وزارة الثقافة، ليقوم بمهمة تطوير القطاع السياحي في المملكة ويعمل كبديل لإنشاء هيئة مستقلة أخرى للسياحة.</p> <p>وببدأ هذا الجهاز بإعداد خطة استراتيجية لتطوير وترويج المملكة في مجال السياحة، كما تم تكليف شركة استشارية متخصصة في التنمية السياحية بإعداد دراسة مفصلة عن تطوير السياحة بشكل عام في مملكة البحرين وقد تضمنت الدراسة اقتراح بعض المشاريع السياحية</p> <p>وسيتم تضمين الإجراءات المطلوبة للارتقاء بالقطاع السياحي بكافة جوانبه، ضمن برنامج عمل الحكومة، وذلك لضمان التنفيذ والمتابعة المستمرة</p>	<p>إيجاد هيئة مستقلة تعنى بتنمية وتطوير القطاع السياحي، ووضع خطة استراتيجية واضحة لتطوير وترويج المنتج السياحي البحريني ترتكز على المقومات الثقافية والتراثية وتقديم الخدمات الملاجية وسياحة المعارض وجعل البحرين وجهة سياحية مفضلة للأفراد والعائلات.</p>	٢٢

## المحور الاقتصادي

رقم المئوية في القرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤشرات	الاتساع العام للمحور
٢٢	<p>أدرجت وزارة شئون البلديات والتنظيم العمراني ضمن خططها تطوير المساحات الساحلية والشواطئ وبحث تأمين مساحات جديدة في مناطق مختلفة، كما شرعت وزارة الثقافة ممثلة بقطاع السياحة وبالتعاون مع الجهات المعنية ذات العلاقة بدعم المشاريع في عدة شواطئ ساحلية لإقامة المشاريع الفندقية السياحية والأنشطة المصاحبة لها إضافة إلى دعم إقامة بعض الأنشطة الترفيهية البحرية وتشجيع تسيير رحلات سياحية بحرية، كما تم تكليف شركة إستشارية متخصصة لدراسة تطوير السياحة بشكل عام في مملكة البحرين وتضمنت الدراسة إنشاء بعض المشاريع الساحلية.</p> <p>وتم تضمين ذلك في برنامج عمل الحكومة لضمان متابعة التنفيذ.</p>	<p>تأمين المساحات الساحلية والشواطئ اللازمة لتطوير الصناعة الفندقية السياحية، والاهتمام بالرياضات والأنشطة الترفيهية البحرية وتنظيم الأنشطة والفعاليات الترويجية الموسمية، وضمان الميزانيات اللازمة لنجاحها.</p>	٢٢
٢٤	<p>تم انجاز مشروع قانون بشأن التطوير العقاري ومشرع قانون بشأن إيجار العقارات، وسيتم تحويل هذه المشاريع إلى السلطة التشريعية بعد دراستها من قبل كافة الجهات، بحيث يتم تطبيق أفضل الممارسات في هذا المجال.</p>	<p>حتى السلطة التشريعية والحكومة على تطوير منظومة القوانين المتعلقة بتطوير التملك العقاري وتطوير قانون ممارسة المهن المتعلقة بالقطاع العقاري، فضلاً عن ضرورة مراجعة قانون الإيجارات ومد نطاق سريانه ليشمل كافة مناطق البحرين.</p>	٢٤

## المحور الاقتصادي

رقم المئوية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤشرات	الترتيب العام للمحور
٢٥	<p>تم البدء في تنفيذ مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المشاريع الإسكانية كما تم إستكمال التقييم الفني والمالي للعروض المقدمة من الشركات الخاصة بتنفيذ المشاريع الإسكانية والبنية التحتية لتحقيق السرعة المطلوبة لإنجاز المشاريع الإسكانية.</p> <p>كما أدرجت وزارة الإشغال موضوع هذه المئوية ضمن الأهداف الرئيسية الاستراتيجية للوزارة، وتم بحث عدة إجراءات تنفيذية في هذا المجال أهمها: تطوير الإطار القانوني للشراكة بين القطاعين، تطوير شروط إتفاقيات الشراكة والتخصيص لضمان مشاركة القطاع الخاص، تطوير آلية رخص التخطيط والعمل والبناء لمشاريع الشراكة وتسريع إجراءات الموافقات الحكومية.</p> <p>وتتخذ هيئة شئون الكهرباء والماء العديد من مبادرات الشراكة الهدفية إلى تلبية الاحتياجات المتزايدة من الطاقة والمياه في مملكة البحرين، واستخدام التقنيات الحديثة لتوليد الطاقة النظيفة</p> <p>وتم تضمين كل ذلك في برنامج عمل الحكومة لضمان متابعة التنفيذ.</p>	سرعة تحقيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المشاريع الإسكانية وتلك المتعلقة بالبنية التحتية.	٢٥

## المحور الاقتصادي

رقم المؤدية في القرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤديات	الاتساع العام للمحور
٢٦	<p>في سبيل تنفيذ المؤدية، تم إصدار قرار رقم (٧) لسنة ٢٠١١ ب تاريخ ٤/٩/٢٠١١م من قبل نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس لجنة الخدمات والبنية التحتية بتشكيل فريق عمل من الوزارات والجهات المختصة لتطوير منظومة القوانين المتعلقة بالملك العقاري ودراسة استحداث دائرة حكومية تعنى بالتنظيم العقاري والإسراع باتخاذ ما يلزم قانوناً لتخفيض رسوم التسجيل العقاري، ومراجعة ودراسة المعايير والمتطلبات الالزمة لتطوير النظم الحالية في إدارة الأراضي والمتلكات وفقاً لأنظمة ومعايير دولية، ودعوة المكاتب الاستشارية المؤهلة من بيوت الخبرة العالمية لإعداد الدراسات الالزامية في هذا الشأن.</p> <p>وفي مجال العقار تم إعداد مشروع قانون بشأن إيجار العقارات بهدف تنظيم أركان الإيجار والتزامات طرف في العلاقة الإيجارية، كما تم إعداد مشروع قانون بشأن التطوير العقاري «البيع على الخريطة» بهدف تنظيم البيع على الخريطة وتنظيم البيئة الاستثمارية في هذا المجال.</p>	<p>إيجاد دائرة حكومية تعنى بالتنظيم العقاري والإسراع باتخاذ ما يلزم قانوناً لتخفيض رسوم التسجيل العقاري.</p>	٢٦
٢٧	<p>كلف وزارة الأشغال أحد الجهات المختصة لتدشين برنامج مكتب البنية التحتية الوطني والذي سيناط به مهمة التسريع في إنجاز الارتفاع بالإستراتيجية العامة للبنية التحتية والتأكد من إنجاز منظومة البنية التحتية المتكاملة لدعم كافة المشاريع بالمملكة ومن ضمنها المشاريع المتكاملة لتطوير العقاري</p> <p>وتم تضمين ذلك في برنامج عمل الحكومة لضمان متابعة التنفيذ.</p>	<p>سرعة توفير الدولة للبنية التحتية المكملة لتطوير العقاري.</p>	٢٧

## المحور الاقتصادي

رقم المؤدية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤديات	الترتيب العام للمحور
٢٨	<p>يعمل معهد الإدارة العامة بتطوير البرامج الخاصة بتنمية الموارد البشرية، إضافة إلى تطوير مشروع إدارة الأداء (المؤسسي - الفردي) الخاص بديوان الخدمة المدنية، بهدف تحسين الإنتاجية.</p> <p>كما يقوم مركز البحرين للتميز بإدارة برنامج خاص لبناء القدرات والذي يختص بتدريب الكوادر البشرية على مفاهيم التميز والتقييم الذاتي.</p> <p>ويتولى المركز نشر ثقافة التميز في المؤسسات من خلال معايير برنامج البحرين للتميز والتي أصبح يطبقها معظم المؤسسات والأجهزة الحكومية.</p> <p>وتم تضمين محور لتطوير الأداء الحكومي بما يشمل ذلك من تقديم الأنشطة والبرامج والمتابعة المستمرة على الأداء، ضمن برنامج عمل الحكومة.</p>	<p>الاهتمام بالموارد البشرية الوطنية كأحد مركبات التناصصية والتركيز على الإنتاجية والفاء وأخلاقيات العمل وريادة الأعمال ونشر ثقافة الجودة والتميز في الأداء المؤسسي.</p>	٢٨
٢٩	<p>أعدت وزارة الصناعة والتجارة مشروع قانون محدث بشأن الشركات التجارية بالتنسيق مع مجلس التنمية الاقتصادية يهدف إلى دعم الاستثمار بالمملكة ويتماشى مع الإتجاهات التشريعية الحديثة ومواكبة التطورات الاقتصادية، إضافة إلى إعداد مشاريع قوانين عديدة لدعم الاقتصاد البحريني كمشروع قانون حماية المنافسة، مشروع قانون تنظيم استثمار الأراضي المملوكة للدولة، مشروع قانون بشأن التحكيم، مشروع قانون حماية البيانات، مشروع قانون جرائم الحاسوب الآلي، ومشروع الشركات التجارية</p>	<p>قيام السلطة التشريعية والحكومة بدورهما في تطوير التشريعات اللازمة لدعم تناصصية الاقتصاد البحريني وتحديث التشريعات والقوانين المنظمة لقطاع الأعمال مثل إقرار قانون الشركات التجارية الجديد وتبني قوانين لحماية الاستثمار.</p>	٢٩

## المحور الاقتصادي

رقم المؤدية في القرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤديات	الاتساع العام للمحور
٢٠	<p>تنفيذاً لهذه المؤدية، وافق مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٨/٩/٢٠١١م بدعم جهاز مكافحة الفساد الإداري والمالي وقرر إنشاء إدارة عامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني بوزارة الداخلية، وتختص بمكافحة جرائم الفساد المالي والإداري وتكوين شراكة مجتمعية وتنميتها لمكافحة جرائم الفساد والجرائم الاقتصادية وتطوير التحكم الوقائي والتدابير للكشف عن جرائم الفساد والحد منها والتصدي للجريمة المنظمة بجميع أشكالها وأساليبها وتقليل الجرائم الإلكترونية.</p> <p>وتعتبر مكافحة الفساد المالي والإداري من صميم اختصاصات ديوان الرقابة المالية والإدارية، وهو يمتلك بحسب قانونه كافة الصلاحيات الرقابية إلى جانب الأدوات الفنية والخبرات التراكمية العلمية الضرورية والفعالة في مكافحة الفساد المالي والإداري في جميع الأجهزة الحكومية الخاضعة تحت رقابة الديوان.</p> <p>كما تم إصدار قرار مجلس الوزراء في جلسته رقم ٢١٢٧ المنعقدة بتاريخ ١١ سبتمبر ٢٠١١م بإلزام جميع الوزارات والجهات الحكومية الخاضعة لرقابة ديوان الرقابة المالية والإدارية بوضع برنامج تنفيذي لتطبيق التوصيات واللاحظات الواردة في التقارير الصادرة عن ديوان الرقابة المالية والإدارية في مدة لا تتجاوز شهر سبتمبر الجاري.</p>	<p>مكافحة الفساد الإداري والمالي بفاعلية، وتفعيل توصيات ديوان الرقابة المالية والإدارية، وتسهيل الإجراءات للقضاء على البيروقراطية وتعزيز ثقافة الحكومة والمساءلة والشفافية.</p>	٢٠

## المحور الاقتصادي

رقم المؤدية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤديات	الترتيب العام للمحور
٣١	<p>بدأت وزارة التربية والتعليم بإعداد وثيقة تتضمن المناهج المطورة ومعايير تقويم أداء الطلبة تشمل المفردات التي تركز على العنصر البشري وتشجيع الابتكار وفتح آفاق أرحب للتفكير خارج إطار المدرسة، إضافةً إلى العمل على إعداد أنشطة تعليمية لتفعيل الابتكار ومهارات الحياة.</p> <p>من جهة أخرى ستعمل الوزارة على تفعيل دور مركز رعاية المراهقين لاستقطاب الناشئة التي لديها حس ابتكاري وإبداعي والتركيز في تأهيل الشباب كما ستعمل الوزارة على مراجعة الحوافز في هذا المجال وتم تضمين ذلك في برنامج عمل الحكومة لضمان متابعة التنفيذ.</p>	<p>دعم الابتكار كأحد الروافد الأساسية للتنافسية من خلال التشريعات والقوانين وتأمين الموارد والإمكانيات واستحداث الحوافز والآليات اللازمة لذلك وتضمينه في المناهج التعليمية.</p>	٣١
٣٢	<p>اجتمع مصرف البحرين المركزي بجمعية المصارف البحرينية في ١٦/٨/٢٠١١م لبحث آلية العمل على تقليل الفارق بين سعر الفائدة للودائع والقروض، وأكدت الجمعية بتدني الفارق المطبق بمملكة البحرين مقارنة مع القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون وعلى المستوى العالمي، كما أكدت الجمعية على إستعدادها التام للتعاون في هذا المجال ودراسة هذا الموضوع للتوصل إلى أفضل الحلول لتنفيذ المائية ضمن آلية السوق. وسوف يواصل مصرف البحرين المركزي جهوده في حث المصارف لتحقيق هذه المائية.</p>	<p>حثّ مصرف البحرين المركزي بالتعاون مع البنوك العاملة في البحرين بالعمل على تقليل الفارق بين سعر الفائدة للودائع والقروض.</p>	٣٢

## المحور الاقتصادي

رقم المئوية في القرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤشرات	الاتساع العام للمحور
٢٣	<p>تأكيد مجلس الوزراء على تبني دعم وتعزيز البيئة السياسية والأمنية باعتبارهما من ركائز تنافسية الاقتصاد الوطني.</p>	<p>البيئة السياسية المستقرة والأمن من ركائز تنافسية الاقتصاد البحريني.</p>	٢٣
٢٤	<p>يعمل المجلس الأعلى للمرأة على تقديم عدد من البرامج لتمكين المرأة اقتصادياً بالتعاون مع الجهات المعنية على الأخص برامج تمكين وبنك البحرين للتنمية إضافة إلى البرامج، قام المجلس بدراسة بعض التعديلات التشريعية الكفيلة بتمكين المرأة اقتصادياً وستعمل وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية على تكثيف البرامج التي تقدمها في سبيل التمكين الاقتصادي للمرأة ولضمان متابعة التنفيذ، تم إدراج كل ذلك ضمن برنامج عمل الحكومة</p>	<p>دعم جهود تمكين المرأة البحرينية اقتصادياً، وتوفير التشريعات والخدمات المساندة اللازمة لتفعيل دورها وزيادة مشاركتها في سوق العمل.</p>	٢٤
٢٥	<p>تم ربط برنامج عمل الحكومة برؤية المملكة ٢٠٢٠ ويتم متابعة تنفيذ البرنامج من خلال مؤشرات أداء محددة مرتبطة بالموازنات العامة وجداول زمنية للتنفيذ، يمكن من خلالها تحاشي وقوع التأخير والتجاوزات، بما يكفل اتخاذ القرارات والإجراءات الالزمة.</p>	<p>الإسراع في تطوير القدرة التنفيذية للحكومة بالتنسيق مع مجلس التنمية الاقتصادية لضمان تحقيق الرؤية ٢٠٣٠، وتنفيذ الخطط والبرامج بفاعلية، وقيام الحكومة بوضع مؤشرات الأداء وقياسها، وسرعة اتخاذ الخطوات التصحيحية.</p>	٢٥

## المحور الاقتصادي

الرقم المؤدية في التقرير النهائي للحوارات	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤديات	الترتيب العام للمحور
٣٦	<p>تنفيذًا للمرئية، صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٢١٢٧-١١ في جلسته المنعقدة بتاريخ ١١ سبتمبر ٢٠١١ م بأن يحال مجلس التنمية الاقتصادية التنسيق مع الجهات المختصة لتطوير الإطار القانوني المنظم لعمل مجلس التنمية الاقتصادية وعلاقته بالحكومة وبما يدعم المجلس في ممارسة الاختصاصات الموكلة إليه لاسيما في مجال التخطيط الاستراتيجي للاقتصاد البحريني.</p>	<p>تطوير الإطار القانوني المنظم لعمل مجلس التنمية الاقتصادية وعلاقته بالحكومة وبما يدعم المجلس في ممارسة الاختصاصات الموكلة إليه، لاسيما في مجال التخطيط الاستراتيجي للاقتصاد البحريني.</p>	٣٦
٣٧	<p>بدأت الحكومة بتطوير العمل في تمكين من خلال إجراء بعض التعديلات الإدارية مثل تعيين رئيس مجلس إدارة جديد.</p> <p>وتعمل تمكين على تطوير البرامج التي تقدمها بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل والرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠.</p> <p>وقدت بتحديد مؤشرات أداء لعملياتها الرئيسية، يمكن من خلالها المتابعة المستمرة لأداء عملها وتوجهاتها</p>	<p>تطوير أداء (تمكين) بما يحقق انسجامها مع أهداف الرؤية الاقتصادية وقياس ونشر المردود من برامجها.</p>	٣٧
٣٨	<p>أدرجت وزارة التربية والتعليم ضمن مناهجها الدراسية زيادة الاهتمام بمهارات التفكير العلمي والإبداعي وبشكل مكثف في العلوم والرياضيات، كما أدرجت الوزارة ضمن خطتها واستراتيجيتها الخاصة بالمناهج التوسع في مفاهيم الاتصال والتفكير العلمي والإبداعي ومهارات حل المشاكل والمبادرات ويدعم هذا التوجه مشروع مدارس المستقبل، من جهة أخرى أدرج معهد الإدارة العامة عدة برامج لتطوير الموظفين في مجال الاتصال الفعال والإبداع في حل المشاكل الإدارية.</p> <p>وتم تضمين كل ذلك ضمن برنامج عمل الحكومة لضمان متابعة التنفيذ.</p>	<p>زيادة الاهتمام بمهارات الاتصال والتفكير العلمي والإبداعي ومهارات حل المشاكل والمبادرة الفردية والفكر الناقد في مراحل التعليم المختلفة.</p>	٣٨

## المحور الاقتصادي

رقم المئوية في القرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤشرات	السلسل العام للمحور
٣٩	<p>تعاقد معهد الإدارة العامة مع إحدى الشركات الإستشارية العالمية لإجراء دراسة مفصلة لتقدير برامج التدريب وتقديم احتياجات سوق العمل وتحسين مخرجات التدريب والتعليم، وجاري العمل حالياً على تنفيذ تطوير مركز التقييم بالمعهد والذي سيوكل إليه تقييم فعالية برامج التدريب وربطها بالإحتياجات الفعلية للسوق.</p> <p>وتقوم اللجنة العليا لتطوير التعليم والتدريب بالإشراف على البرامج التي تهدف إلى ربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل</p> <p>كما تعمل وزارة التربية والتعليم على تحديد المناهج وتطويرها من خلال تصميم استشارة في ملامح خريج التعليمين الأساسي والثانوي في ضوء أعمدة التربية الأربع؛ لتمكين المتعلم من أحد خيارات:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- متابعة تعليمه بنجاح في ضوء تمكّنه من كفايات التعليم الأساسية فيسائر المواد الدراسية، وهي كفايات مبنية على قدرات ومهارات عليا تيسّر للمتعلم الاندماج في سوق العمل، هذا فضلاً عما تتضمّنه تلك الكفايات من أبعاد قيمة مرتكزة في تقديم العلم والعمل وأبعاد مهارّة وقدرّة مرتكزة في حل المشكلات والتفكير الإبداعي وتوظيف الذكاءات المتعدّدة وصقلها،</li> <li>- (أو) الانخراط في سوق العمل انخراطاً لا خشية فيه على المتعلم من مخاطر التّدرج إلى الأمّيّة؛ إذ لا يُعادر مرحلة التعليم الأساسي أو الثانوي أو الصناعي إلا وهو مزود بكفايات مستدامة تيسّر له سبل النّجاح والاندماج السّلس في الحياة المهنية.</li> </ul>	مراجعة وتقدير فاعلية برامج التدريب والتأهيل ومواءمتها بالاحتياجات الفعلية في سوق العمل.	٣٩

## المحور الاقتصادي

رقم المؤدية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤديات	الترتيب العام للمحور
	<p>كما تعمل الوزارة على دعم التواصل مع مؤسسات المجتمع المدني وأرباب العمل؛ لإضفاء واقعية أكبر على المناهج.</p> <p>هذا إلى جانب زيادة التركيز في التدريب المهني والتكنولوجي من خلال استباط آليات تحدّ من نسب التسرب المدرسي، وتتضمن للمتسربين – إن وجدوا – الالتحاق ببرامج تدريب وتأهيل مهني توجّه بحسب حاجات سوق العمل، وعقد شراكة مع القطاع الخاص وتشجيع هذا القطاع على تقديم فرص تدريب عملي للطلبة في المصانع والشركات والقطاعات الاقتصادية المختلفة.</p> <p>وتعمل وزارة العمل وتمكين على وضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى ربط برامج التدريب والتأهيل باحتياجات سوق العمل</p>		
٤٠	<p>أدرجت وزارة التربية والتعليم ضمن خططها تطوير سياسة الإبتعاث منها: زيادة عددبعثات الدراسية لاستيعاب جميع الطلبة المتفوقين، والعمل على تكثيف التواصل والتنسيق مع الجهات المعنية بالمملكة لتحديد احتياجات سوق العمل، إضافة إلى تحصيص بعثات للطلبة ذوي الإعاقة.</p> <p>وتم تضمين ذلك في برنامج عمل الحكومة لضمان متابعة التنفيذ.</p>	<p>تطوير سياسة الإبتعاث من حيث العدد والنوع والتخصص بما يلبي الاحتياجات المستقبلية للاقتصاد الوطني مع مراعاة تكافؤ الفرص.</p>	٤٠

## المحور الاقتصادي

رقم المئوية في القرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤشرات	الاتساع العام للمحور
٤١	<p>تنفيذاً للمرئية، صدر قرار مجلس الوزراء في جلسته رقم ٢١٢٧ المنعقدة بتاريخ ١١ سبتمبر ٢٠١١م بتكليف مجلس التعليم العالي بإعداد إستراتيجية وطنية للبحث والتطوير وربطها بمتطلبات القطاع العام والخاص بما يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد البحريني.</p>	<p>تطوير استراتيجية وطنية للبحث والتطوير وربطها بمتطلبات القطاع العام والخاص بما يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد البحريني.</p>	٤١
٤٢	<p>وضعت وزارة الصناعة والتجارة ضمن سياساتها مشاركة رجال الأعمال والاقتصاديين وغرفة تجارة وصناعة البحرين ومؤسسات المجتمع المدني في صنع القرارات الاقتصادية من خلال المشاركة في المنتديات واللجان الاقتصادية، والمشاركة في سن التشريعات والإجراءات المتعلقة بالقطاع الخاص.</p> <p>من جهة أخرى يشارك القطاع الخاص في بعض مجالس إدارة المؤسسات والشركات الحكومية المعنية بالنشاط الاقتصادي</p>	<p>زيادة مشاركة رجال الأعمال والاقتصاديين وغرفة تجارة وصناعة البحرين ومؤسسات المجتمع المدني في عملية صنع القرارات الاقتصادية، وتمثيلهم في المؤسسات والشركات الحكومية المعنية بالنشاط الاقتصادي.</p>	٤٢
<b>المحور الفرعى: مستوى الخدمات الحكومية</b>			
١.	<p>تم إحالة القانون إلى السلطة التشريعية، وستعمل الحكومة مع السلطة التشريعية لاستنجاز هذا المشروع</p>	<p>الإسراع في إصدار قانون التأمين الصحي الإلزامي على العاملين الأجانب في البحرين.</p>	٤٣

## المحور الاقتصادي

الرقم المؤثية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المرئيات	الترتيب العام للمحور
٢	<p>أدرجت وزارة الصحة ضمن استراتيجياتها استمرار الارتقاء بكفاءة وجودة الخدمات الصحية، وهي تعمل حالياً على تنفيذ توصيات الاعتماد الكندي في كل من مجمع السلمانية الطبي ومستشفى الطب النفسي وجميع المراكز الصحية وخصوصاً المعايير التي تهدف إلى تطوير جودة الخدمات وضمان سلامة المرضى. حيث تعمل الوزارة على تنفيذ مشروع متكملاً لتحسين جودة الخدمات الصحية.</p> <p>كما تم إعداد دراسة خاصة بمبادرات الاستثمار في القطاع الصحي بالتعاون والتنسيق بين وزارة الصحة وهيئة تنظيم المهن الصحية.</p> <p>وتم تضمين الإجراءات الكفيلة بتجويد الصحة والارتقاء بالخدمات الصحية المقدمة في برنامج عمل الحكومة لضمان متابعة التنفيذ.</p>	<p>الارتقاء بكفاءة وجودة الخدمات الصحية الحكومية وتوفير بيئة جاذبة للقطاع الخاص للتكامل مع الخدمات الصحية الحكومية الحالية.</p>	٤٤
٣	<p>يعمل مركز البحرين للتميز بالتنسيق مع الأجهزة الحكومية على تحديد مؤشرات أداء للعمليات الرئيسية والخدمات التي تقدمها تلك الأجهزة، بما يشمل ذلك وضع الأطر العلمية للمقارنات المعيارية لمستوى الخدمات. ولتعزيز ذلك، صدر قرار مجلس الوزراء في جلسته رقم ٢١٢٧ المنعقدة بتاريخ ١١ سبتمبر ٢٠١١م بوضع ومتابعة ونشر مؤشرات أداء الخدمات الحكومية مقارنة بمعايير دولية ومراقبتها من قبل ديوان الرقابة المالية والإدارية.</p> <p>وتم تضمين العديد من البرامج المعززة لثقافة القياس والتقييم الذاتي ضمن برنامج عمل الحكومة، لضمان متابعة التنفيذ.</p>	<p>ضرورة قيام جميع الأجهزة الحكومية بوضع ونشر مؤشرات أداء لمستوى خدماتها مقارنة بمعايير دولية ومراقبتها من قبل ديوان الرقابة المالية والإدارية.</p>	٤٥

## المحور الاقتصادي

رقم المؤدية في القرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤديات	الاتساع العام للمحور
٤.	<p>تنفيذاً للمرئية، صدر قرار مجلس الوزراء في جلسه رقم ٢١٢٧ المنعقدة بتاريخ ١١ سبتمبر ٢٠١١م بتكليف اللجنة الوزارية للشؤون المالية والاقتصادية بتقييم الرسوم الحكومية بالشكل الذي يعزز أداء الاقتصاد البحريني ويأخذ بعين الاعتبار المستوى المعيشي للمواطنين.</p>	<p>دراسة وتقييم الرسوم الحكومية ومواءمتها مع القوانين، بما يعزز أداء الاقتصاد البحريني وأخذًا بالاعتبار المستوى المعيشي للمواطنين.</p>	٤٦
٥.	<p>وضعت وزارة الصناعة والتجارة ضمن خططها وبرامجه تطوير البيئة الاستثمارية في المملكة للقطاع الخاص لمساهمة في تكوين شراكة مع القطاع العام لتقديم الخدمات الحكومية ومن ضمن خطط دعم البيئة الاستثمارية: تطوير المستثمر الإلكتروني، والاستمرار في تطوير خدمات مركز البحرين للمستثمرين.</p> <p>وتم تضمين ذلك في برنامج عمل الحكومة لضمان متابعة التنفيذ.</p>	<p>توفير البيئة الاستثمارية المناسبة للقطاع الخاص لتساهم في تكوين شراكة مع القطاع العام لتقديم الخدمات الحكومية المختلفة في مراعاة مصلحة المواطن أولاً في الحصول عليها بالجودة والأسعار المناسبة.</p>	٤٧
٦	<p>تقوم اللجنة العليا لتطوير التعليم والتدريب بالإشراف على البرامج التي تهدف إلى ربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل</p> <p>كما تعمل هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب بالراجعات الدورية والتقييمات المحفزة على الارتقاء بالأداء التعليمي، وبجودة المخرجات التعليمية</p>	<p>تحسين جودة مخرجات التعليم والتدريب ضمن استراتيجية وطنية وربطها باحتياجات سوق العمل.</p>	٤٨

## المحور الاقتصادي

رقم المئوية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤشرات	الترتيب العام للمحور
	<p>كما قامت وزارة التربية والتعليم بدراسة عدة مقتراحات لتحسين جودة مخرجات التعليم وربطها بمخرجات السوق منها: ترخيص مزاولة مهنة التدريس، إنشاء وحدة لتنفيذ كادر الوظائف التعليمية، تعديل نظام التدريب التربوي، تحسين البيئة المدرسية، تطوير المناهج الدراسية بما يواكب التغيرات في سوق العمل محلياً وعالمياً، إدخال تعديلات على نظام التعليم في المرحلة الثانوية، إعتماد أساليب التفكير العلمي، تنمية روح الإبتكار والإبداع، تعزيز برنامج تحسين أداء المدارس، تطبيق مشروع مؤشرات الأداء، تعزيز نظام إدارة الأداء في جميع المدارس.</p> <p>من جهة أخرى سيعمل المجلس الأعلى للتعليم العالي على دعم متابعة إلتزام مؤسسات التعليم العالي بضوابط جودة مخرجات العملية التعليمية.</p> <p>ولضمان تغطية جميع الجوانب التي تتطلبها المرئية، تم إصدار قرار من قبل مجلس الوزراء في جلسته رقم ٢١٢٧ المنعقدة بتاريخ ١١ سبتمبر ٢٠١١ م بتكليف مجلس التعليم العالي بإعداد إستراتيجية وطنية للبحث والتطوير وربطها بمتطلبات القطاع العام والخاص بما يعزز القدرة التنافسية للأقتصاد البحريني على أن ترفع هذه الإستراتيجية إلى مجلس الوزراء في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخه.</p> <p>وتم تضمين الإجراءات المتخذة لتحسين جودة التعليم والتدريب في برنامج عمل الحكومة، وذلك لضمان متابعة التنفيذ.</p>		

## المحور الاقتصادي

رقم المؤدية في القرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤديات	الاتساع العام للمحور
٧.	<p>قامت وزارة التربية والتعليم بإعداد دراسة لتطوير العملية التعليمية بما يتواءل مع الرؤية الاقتصادية، وتتضمن عدة جوانب منها: تطوير المناهج التعليمية، الإرتقاء بمستوى التعليم الثانوي الصناعي، تحسين الأنشطة المدرسية، تطوير المختصين بإدارة المناهج، تعزيز مهارات الإبتكار والإبداع من خلال جائزة لجنة تطوير التعليم والتدريب.</p> <p>كما تعمل وزارة التربية والتعليم على تحديث المناهج وتطويرها من خلال تصميم استشارة في ملامح خريج التعليم الأساسي والثانوي في ضوء تمكّنه من كفايات التعلم الأساسية في سائر المواد الدراسية، وهي كفايات مبنية على قدرات ومهارات عليا تيسّر للمتعلم الاندماج في سوق العمل، هذا فضلاً عما تتضمّنه تلك الكفايات من أبعاد قيمة مركّزة في تقدير العلم والعمل وأبعاد مهارية وقدرية مركّزة في حل المشكلات والتفكير الإبداعي وتوظيف الذكاءات المتعددة وصقلها.</p> <p>وتم تضمين الإجراءات الالازمة اتخاذها لتطوير المناهج التعليمية في برنامج عمل الحكومة لضمان متابعة التنفيذ.</p>	<p>إعداد دراسة لتطوير المناهج التعليمية بما يتواءل مع الرؤية الاقتصاديةأخذًا بالاعتبار الإبتكار والإبداع والمبادرة الفردية كمرتكزات مستقبلية في تطوير هذه المناهج.</p>	٤٩
٨.	<p>تنفيذًا للمرئية، قام مجلس التعليم العالي بإعداد دراسة لتطوير معايير وشروط المنشآت التعليمية، إضافة إلى بحث مقترن مساندة مؤسسات التعليم العالي الخاصة بهدف تشجيع الاستثمار في الخدمات التعليمية.</p> <p>وتم تضمين ذلك في برنامج عمل الحكومة لضمان متابعة التنفيذ.</p>	<p>توفير الحوافز المباشرة وغير المباشرة لساندة القطاع الخاص في الاستثمار في خدمات وبرامج التعليم العالي.</p>	٥٠

## المحور الاقتصادي

رقم المؤدية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤديات	الترتيب العام للمحور
٩.	<p>تعمل وزارة التربية بدراسة إستحداث بند لتحصيل غرامات مالية من المؤسسات التعليمية الخاصة في حالة مخالفتها لأي مواد في القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٨ م بشأن المؤسسات التعليمية والتدريبية الخاصة.</p> <p>من جهة أخرى تقوم الوزارة بدراسة تعديل للقانون رقم (٢) لسنة ٢٠٠٥ م بشأن التعليم العالي والقرارات الخاصة بلوائح مؤسسات التعليم العالي.</p>	<p>وضع ميثاق وضوابط وشروط ضمن قانون ملزم لجميع موفرى الخدمات التعليمية في الجامعات والمدارس الخاصة.</p>	٥١
١٠.	<p>ستستخدم المساعدات المالية من دول مجلس التعاون الخليجي العربي في عملية التنمية وسيتم تخصيص جزء رئيسي منها لمعالجة المشكلة الإسكانية وفقاً للخطط والبرامج الزمني لوزارة الإسكان.</p>	<p>استخدام المساعدات المالية من دول مجلس التعاون الخليجي العربي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبخاصة في معالجة المشكلة الإسكانية كأولوية، مع وضع جدول زمني صارم للتنفيذ.</p>	٥٢

## المحور الاقتصادي

رقم المئوية في القرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤشرات	الاتساع العام للمحور
١١	<p>أنتهت وزارة الإسكان دراسة المعايير الحالية للحصول على الخدمات الإسكانية بهدف توسيعة قاعدة فئات المستفيدين وتقليل فترة الانتظار وتم رفع المقترنات إلى مجلس الوزراء الموقر، وأهم المميزات التي جاءت في المعايير الجديدة فصل راتب الزوج عن الزوجة كي لا يتم إحتساب راتب الزوجة لتحديد سقف الراتب المؤهل للخدمة الإسكانية، تعديل معيار تحديد الحد الأعلى للراتب المؤهل للخدمة الإسكانية ليصل إلى ١٥٠٠ دينار بحريني ويتم إحتساب راتب الزوج فقط، وإضافة فئات جديدة للأسر التي تشملهم الخدمة الإسكانية.</p> <p>وسيصدر مجلس الوزراء قرار بشأن ذلك بعد دراسة المعايير الجديدة</p>	<p>مراجعة معايير واشتراطات الحصول على الخدمات الإسكانية لتوسيعة قاعدة فئات المستفيدين، وتقليل فترة الانتظار للحصول على الخدمات الإسكانية بما لا يتجاوز خمس سنوات.</p>	٥٣
١٢	<p>قامت وزارة الأشغال بإعداد دراسة متكاملة حول مقترن إنشاء مركز متخصص لتطوير بحوث البناء في المملكة.</p>	<p>العمل على إنشاء مركز تطوير بحوث البناء والتشييد بالتعاون مع بقية دول مجلس التعاون.</p>	٥٤

## المحور الاقتصادي

رقم المؤية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤيات	الاتساع العام للمحور
١٢	<p>وضعت الهيئة العامة لحماية البيئة ضمن أهدافها الإستراتيجية للفترة القادمة عدة أهداف تصب في دعم المحافظة على البيئة تتضمن عدة إجراءات منها: تطوير المعايير وانظمة الرصد والتبيؤ لجميع الأوساط البيئية في مناطق البحرين، الحد من إنبعاث الغازات السامة، تطوير المرافق الخاصة لمعالجة النفايات ومراقبتها، مراجعة وتحديث السياسات والقوانين البيئية الوطنية، إجراء مسوحات جوية وبحرية لمستويات التلوث، إدارة التنوع الحيوي وإستدامة الموارد البحرية، وفي هذا المجال سيتم وضع الإستراتيجية المستقبلية للبيئة في المملكة ومتابعة تنفيذها مع الوزارات ومؤسسات المملكة ذات الصلة، كما تم تقديم مشروع قانون جديد للبيئة موجود حالياً لدى السلطة التشريعية.</p> <p>من جهة أخرى وضعت وزارة شئون البلديات والتخطيط العمراني استراتيجية لتنمية المساحات الخضراء من خلال مشاريع التشيير والتجميل.</p> <p>وتم تضمين كل ذلك في برنامج عمل الحكومة لضمان متابعة التنفيذ</p>	<p>اتخاذ الإجراءات الضرورية للمحافظة على البيئة وعلاج التلوث وزيادة المساحة الخضراء وتوسيعها.</p>	٥٥

## المحور الاقتصادي

رقم المؤية في القرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤيات	الاتساع العام للمحور
١٤	<p>أدرجت وزارة شئون البلديات والتطوير العمراني ضمن أهدافها تسهيل إجراءات الحصول على رخص المشاريع الإستثمارية المختلفة وتم بحث عدة إجراءات مقتربة في هذا المجال سيتم تفيذها خلال الفترة القادمة من ضمنها: خفض مدة دراسة الطلبات، الربط الإلكتروني بين جميع الجهات.</p> <p>طورت معايير وإجراءات من جهة أخرى وضعت الهيئة العامة للبيئة عدة معايير لدعم الرقابة على المصانع المسيبة للتلوث كتطوير المعايير والمقاييس البيئية ومؤشرات جودة الأوساط البيئية والحد من إ滨بعاث الغازات السامة من المصانع وتطوير النظام المعلوماتي لرصد جودة المياه البحرية وترخيص إستيراد المصانع للمواد الكيميائية، وخصوصة موقع التخلص من المخلفات الصناعية لل المصانع.</p> <p>وتم تضمين ذلك في برنامج عمل الحكومة لضمان متابعة التنفيذ.</p>	تطوير معايير وإجراءات الحصول على التراخيص وإيجاد آلية تنفيذية فعالة للتنفيذ والتعامل مع المصانع والمؤسسات المسيبة للتلوث بما يكفل حماية البيئة الوطنية.	٥٦

## المحور الاقتصادي

رقم المئوية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤشرات	الترتيب العام للمحور
١٥	<p>انتهت وزارة الصناعة والتجارة من إعداد مشروع قانون حماية المستهلك متضمناً أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال ، والمشروع معروض حالياً لدى السلطة التشريعية.</p> <p>وستعمل الحكومة مع السلطة التشريعية للتسريع من استئناف المشروع.</p> <p>كما يعمل مركز البحرين للتميز بالتنسيق مع هيئة الحكومة الإلكترونية على إيجاد نظام موحد للشكاوى، يمكن من خلاله التعامل مع الشكاوى والتظلمات التي تمس المواطن وحماية المستهلك وقياس رضا المستهلك لجميع الخدمات المقدمة من قبل الحكومة.</p>	<p>الإسراع في إصدار قانون عصري لحماية حقوق المستهلك يتضمن تطبيق حقوق المستهلك الثابتة التي تم التصديق عليها من قبل الأمم المتحدة في أبريل ١٩٨٥م، مع العناية بتكرис مبدأ تطبيق المواصفات والاشتراطات العالمية على كافة المواد الاستهلاكية المستوردة ورفع درجات الإفصاح والنشر حول جميع البيانات والمعلومات التي تتعلق بحماية المستهلك، وإيجاد آلية واضحة المعالم وسرعة التعامل مع الشكاوى والتظلمات التي تمس المواطن وحماية المستهلك.</p>	٥٧

## المحور الاقتصادي

رقم المؤدية في القرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤديات	الاتساع العام للمحور
١٦	<p>تنفيذاً للمرئية، أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي في إجتماعه رقم (٦) لسنة ٢٠١١ المنعقد بتاريخ ١٠ أغسطس ٢٠١١م قرار بتحديث الدراسة الإكتوارية لفحص وتحديد المركز المالي للهيئة حتى نهاية عام ٢٠٠٩ م</p> <p>وتقوم الهيئة كل ثلاثة سنوات بالاتفاق مع خبير اكتواري لفحص وتحديد المركز المالي للهيئة.</p>	<p>القيام بدراسة اكتوارية دقيقة تأخذ بالاعتبار أنظمة التقاعد والمزايا والرسوم التقاعدية والمعايير الأخرى المرتبطة بالتقاعد بشكل عام.</p>	٥٨
١٧	<p>صدور القانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠١١م بشأن رفع الحد الأدنى لمعاشات الخاضعين لأحكام القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لموظفي الحكومة، حيث تم من خلال هذا القانون رفع الحد الأدنى لمعاشات التقاعد لموظفي الحكومة بحد أدنى ٢٠٠ دينار شهرياً</p> <p>وفي إطار تحسين المستوى المعيشي للمتقاعدين تم تخصيص علاوة للمتقاعدين تقدر بـ ٧٥ دينار بحريني</p>	<p>رفع الحد الأدنى للراتب التقاعدي أخذًا بالاعتبار المتغيرات التي أثرت على المستوى المعيشي للمواطن.</p>	٥٩

## المحور الاقتصادي

الترتيب النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤشرات	الترتيب العام للمحور
١٨	<p>تنفيذاً للمرئية، أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي في إجتماعه رقم (٦) لسنة ٢٠١١ المنعقد بتاريخ ١٠ أغسطس ٢٠١١م قرار بإستكمال إنشاء شركة إستثمارية للهيئة (شركة إدارة أصول الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي) التي سوف تكون وبموجب القانون رقم (٢) لسنة ٢٠٠٨ بشأن إنشاء الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي خاضعة لرقابة مصرف البحرين المركزي.</p>	<p>إنشاء آلية رقابية للاستقلال الأمثل للمدخرات التقاعدية بما يسهم في زيادة وتبويع قاعدة الاستثمارات وزيادة عوائدها ومنافعها على المتقدعد بشكل خاص والمواطن بشكل عام.</p>	٦٠
<b>المحور الفرعي: الحوكمة في إدارة المال العام</b>			
١	<p>إن قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية قد أخضع للمراجعة الدقيقة من قبل مجلس النواب، حيث ترتب على ذلك توسيعة صلاحيات الديوان الرقابية لتشمل الرقابة الإدارية وتطوير إختصاصاته للرقابة على المال العام طبقاً للتعديلات التي صدرت بموجب المرسوم بقانون رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٠م</p> <p>وبناء عليه، فإن الديوان قادر على أداء الدور المنوط به في المحافظة على المال العام والتحقق بوجه خاص من سلامة ومشروعية استخدامه وحسن إدارته على الوجه المنصوص عليه في قانونه والقوانين الأخرى ذات العلاقة بمكافحة الفساد الإداري والمالي والمساهمة في تعزيز مبادئ الحوكمة والشفافية والمساءلة عن حسن تصريف الوظائف العامة والالتزام بتطبيق القوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بها</p>	<p>تطوير وتوسيعة مهام و اختصاصات وصلاحيات ديوان الرقابة المالية والإدارية على المال العام.</p>	٦١

## المحور الاقتصادي

رقم المؤدية في القرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤديات	الاتساع العام للمحور
٢.	<p>تنفيذًا للمرئية، تم إصدار قرار مجلس الوزراء في جلسته رقم ٢١٢٧ المنعقدة بتاريخ ١١ سبتمبر ٢٠١١م بإلزام جميع الوزارات والجهات الحكومية الخاضعة لرقابة ديوان الرقابة المالية والإدارية بوضع برنامج تنفيذي لتطبيق التوصيات واللاحظات الواردة في التقارير الصادرة عن ديوان الرقابة المالية والإدارية في مدة لا تتجاوز شهر سبتمبر الجاري.</p>	<p>وضع برنامج تنفيذي لتطبيق توصيات تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية.</p>	٦٢
٣.	<p>أكد ديوان الرقابة المالية والإدارية أن المادة (١١) من قانونه تكفل له السند القانوني الذي يخول له تحويل المخالفين والمتابعين بمال العام للنيابة العامة لتحریک الدعوى الجنائية ضدهم، وقد طبقت المادة وفق رد الديوان في حالات عديدة بعضها لازال في طور التحقيق لدى النيابة العامة والأخر رهن المحاكمة.</p>	<p>إلزام ديوان الرقابة المالية والإدارية بتحريك دعاوى قضائية ضد المخالفين والمتابعين بمال العام.</p>	٦٣
٤.	<p>قيام وزارة المالية بتنفيذ كافة التوصيات الخاصة بالوزارة ضمن تقارير لجان التحقيق البرلمانية بشأن أملاك الدولة. وتعكف وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف ووزارة شئون البلديات والتخطيط العمراني على دراسة التوصيات الواردة في التقرير لغرض تنفيذها.</p>	<p>تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير لجان التحقيق البرلمانية بشأن أملاك الدولة والدفان.</p>	٦٤

## المحور الاقتصادي

الرقم المؤدية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤديات	الترتيب العام للمحور
٥.	وفقاً للتقرير النهائي فإنه لم يتم التوافق على هذه المؤدية  الإجراءات التنفيذية المتخذة	الإحاق ديوان الرقابة المالية والإدارية بمجلس النواب.	٦٥
٦.	تنفيذاً للمؤدية تم إصدار قرار مجلس الوزراء في جلسته رقم ٢١٢٧ المنعقدة بتاريخ ١١ سبتمبر ٢٠١١م، بشأن تكليف مركز البحرين للتميز بإعداد دراسة متكاملة عن التشريعات اللازمة لتطبيق نظم الحكومة في جميع الوزارات والهيئات الحكومية وذلك بالتنسيق مع ديوان الخدمة المدنية والجهات الأخرى ذات العلاقة.  وسيتم متابعة تنفيذ المؤدية من خلال تضمين ذلك ضمن برنامج عمل الحكومة	إصدار التشريعات اللازمة لتطبيق نظم الحكومة في جميع الوزارات والهيئات الحكومية من خلال إدارة محددة.	٦٦
٧.	تنفيذاً للمؤدية، صدر قرار مجلس الوزراء في جلسته رقم ٢١٢٧ المنعقدة بتاريخ ١١ سبتمبر ٢٠١١م بإلزام جميع الشركات الحكومية التي تساهمن فيها الحكومة بنسبة تزيد على ٣٠٪ من رأس المال بتطبيق أنظمة وإجراءات الحكومة بالتنسيق مع وزارة الصناعة والتجارة.  وعليه قامت وزارة الصناعة والتجارة بالتنسيق مع الشركات التي تساهمن بها الحكومة بما يزيد عن ٣٠٪ من رأس المال لتطبيق أنظمة وإجراءات حوكمة الشركات وإعداد جدول زمني لتنفيذ ذلك خلال الفترة القادمة.  وستعمل الوزارة بالتنسيق مع مصرف البحرين المركزي والجهات ذات العلاقة بإستكمال متطلبات تنفيذ الشركات التي تساهمن فيها الحكومة لإجراءات ونظم الحكومة.  وسيتم تضمين الإجراءات اللازمة لحكومة الشركات في برنامج عمل الحكومة لضمان متابعة التنفيذ.	الإلزام الهيئات والشركات الحكومية وتلك التي تساهمن فيها الحكومة بما يزيد عن (٣٠٪) من رأس المال بتطبيق أنظمة وإجراءات الحكومة.	٦٧

## المحور الاقتصادي

رقم المؤئية في القرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤئيات	الاتساع العام للمحور
٨.	قامت وزارة حقوق الإنسان والتنمية الإجتماعية بإعداد مسودة القرار الوزاري بشأن إلزام تطبيق الدليل المحاسبي بهدف الرقابة المالية على الصناديق والجمعيات.	تطبيق إجراءات الرقابة المالية على الصناديق والجمعيات التي تعمل بجمع المال العام والتبرعات.	٦٨
٩.	تنفيذاً للمرئية، تم إصدار قرار مجلس الوزراء في جلسته رقم ٢١٢٧ المنعقدة بتاريخ ١١ سبتمبر ٢٠١١م بتشكيل لجنة برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس الخدمة المدنية لوضع المعايير والمتطلبات الالزمة لتعيين ممثلي الحكومة في مجالس إدارات الهيئات والمؤسسات والشركات الحكومية.	وضع معايير ومتطلبات كفأة واضحة لممثلي الحكومة في مجالس إدارات الهيئات والمؤسسات والشركات الحكومية تضمن تكافؤ الفرص، وتوافق مع ما وقعت عليه البحرين من اتفاقيات دولية.	٦٩
١٠.	تنفيذاً للمرئية، تم إصدار قرار مجلس الوزراء في جلسته رقم ٢١٢٧ المنعقدة بتاريخ ١١ سبتمبر ٢٠١١م بأن لا تزيد فترة عضوية ممثلي الحكومة في مجالس إدارات الهيئات والمؤسسات والشركات الحكومية عن دورتين متتاليتين كحد أقصى اعتباراً من تاريخ آخر تعيين ولا يجوز تكرار عضوية ممثل الحكومة في أكثر من مجلسي إدارة في ذات المدة.	تحديد فترة عضوية ممثلي الحكومة في مجالس إدارات الهيئات والمؤسسات والشركات الحكومية لمدة لا تزيد عن دورتين متتاليتين كحد أقصى، مع عدم تكرار العضوية في أكثر من مجلسي إدارة في نفس الوقت.	٧٠

## المحور الاقتصادي

الرئيسي في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المرئيات	الترتيب العام للمحور
.١١	<p>أعدت وزارة المالية مشروع قرار بشأن ضوابط استثمار الأراضي المملوكة للدولة وللشركات المملوكة بالكامل لها، كما تم إعداد قاعدة للمعلومات الجغرافية شاملة للأملاك الحكومية.</p>	<p>إصدار تشريعات لتنظيم وإدارة أملاك الدولة بما يضمن حمايتها وكفاءة استغلالها والرقابة عليها مع حصرها ونشرها ضمن قاعدة معلومات جغرافية شاملة، وإخضاع تأجيرها لنظام المزادات العامة.</p>	٧١
.١٢	<p>تنفيذاً للمرئية، صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٢١٢٧-٠٩ في جلسه المنعقدة بتاريخ ١١ سبتمبر ٢٠١١م ، بتكليف وزارة المالية بالاستمرار والتوسع في تنفيذ سياسة نقل الأموال والمتلكات العامة إلى شركات حكومية قابضة.</p>	<p>الاستمرار والتوسع في سياسة نقل أموال الدولة والمتلكات العامة إلى شركات حكومية قابضة.</p>	٧٢
.١٣	<p>يتم تنفيذ المرئية من خلال المرسوم رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٨ باعتماد المخطط الهيكلي الاستراتيجي لمملكة البحرين، والذي سوف يلحق به مخطط تفصيلي يبين فيه جميع المناطق الساحلية والأراضي الأخرى.</p> <p>وتحضع لرقابة ديوان الرقابة المالية والإدارية الأرضي المملوكة للدولة والتي تتكون من الأراضي والعقارات المملوكة للدولة بمقتضى القانون، والأراضي والعقارات المملوكة للدولة بموجب وثائق ملكية عقارية، والأراضي التي لا يملكها أحد بموجب وثائق ملكية عقارية، أو أحكام قضائية نهائية، أو بأية مستندات أخرى تثبت ملكيته لها بأي سند قانوني حسب المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٢ بشأن التصرف في الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة، حيث تعتبر هذه الأراضي والعقارات من أموال الدولة.</p>	<p>إعادة الأراضي الشاسعة والسواحل ملكية الدولة</p>	٧٣

## المحور الاقتصادي

رقم المئوية في القرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤشرات	الاتساع العام للمحور
١٤	<p>بدأت وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية بدراسته تعيين فريق تفتيش مختص بالوزارة لدعم الدور الرقابي في مجالات جمع المال لمنفعة العامة والصرف بها.</p> <p>وتم تضمين ذلك في الجزئية الخاصة بالوزارة في برنامج عمل الحكومة لضمان متابعة التنفيذ.</p>	<p>تفعيل الدور الرقابي لجهات الاختصاص الحكومية فيما يتعلق ب المجالات جمع المال لمنفعة العامة والصرف فيها.</p>	٧٤
١٥	<p>ديوان الرقابة المالية والإدارية ملتزم في تطبيق قانون الإفصاح عن الذمم المالية ضمن محاور أعمال الرقابة التي يضطلع بها.</p> <p>كما إن المجلس الأعلى للقضاء وبالتنسيق مع وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف يعمل على إنشاء جهاز يعني بما يتعلق بالكشف عن الذمم المالية، تطبيقاً لقانون الكشف عن الذمة المالية.</p>	<p>التسريع في تطبيق قانون الإفصاح عن الذمم المالية من يتولى المناصب والراكز الحكومية العليا.</p>	٧٥
١٦	<p>ستعمل الحكومة مع السلطة التشريعية لاستجاز القانونين المتعلقين بضمان حق الحصول على المعلومات وحرية المعلومات الموجدين حالياً لدى السلطة التشريعية.</p> <p>وزارة الداخلية بدورها تقوم باتخاذ الإجراءات القانونية في ضوء ما هو منصوص عليه في قانون العقوبات بشأن إفشاء الأسرار أو المعلومات ذات الطابع الأمني.</p>	<p>سرعة إصدار تشريع قانوني يهدف إلى تأمين حق الحصول على جميع المعلومات والبيانات العامة والتي لا تمس بالأمن الوطني.</p>	٧٦

## المحور الاقتصادي

رقم المئوية في التقرير النهائي للحوار	إجراءات التنفيذية المتخذة	المئويات	الترتيب العام للمحور
<b>المحور الفرعى: إعادة توجيه الدعم</b>			
١	<p>بدأت وزارة المالية بتحديث الدراسة السابقة لإحدى الشركات الاستشارية بشأن تطوير ضبط مصروفات الوزارات والهيئات الحكومية.</p> <p>ولضمان متابعة التنفيذ، تم إدراج ذلك في برنامج عمل الحكومة</p>	<p>تطوير الآليات اللازمة لضبط مصروفات الوزارات والمؤسسات الرسمية وإيقاف الهدر المالي وتحفيض الامتيازات دون المساس بأجور المواطنين واحتياجاتهم الرئيسية.</p>	٧٧
٢	<p>إعداد وزارة المالية لخطة اقتصادية بشأن تنويع مصادر الدخل القومي وتتوسيع قاعدة الإيرادات الحكومية، كما تعمل الوزارة على تحديث الدراسة السابقة لإحدى الشركات الاستشارية في هذا الشأن.</p> <p>وتم إدراج العديد من البرامج التي من شأنها تنفيذ المئوية ضمن برنامج عمل الحكومة</p>	<p>تنويع مصادر الدخل القومي وتتوسيع قاعدة الإيرادات غير النفطية.</p>	٧٨
٣	<p>تنفيذاً للمئوية، تعافت وزارة المالية مع إحدى الشركات الاستشارية لتقديم دراسة بشأن الضرائب، وسيتم تقديم هذه الدراسة في ديسمبر ٢٠١١م.</p>	<p>دراسة سياسة الضرائب غير المباشرة وإمكانية استحداث ضرائب دخل على الشركات والمؤسسات الكبيرة، آخذين بالاعتبار السياسات السائدة في دول مجلس التعاون.</p>	٧٩

## المحور الاقتصادي

رقم المئوية في القرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤشرات	الاتساع العام للمحور
٤.	<p>أنهت شركة ممتلكات وبالتنسيق مع وزارة المالية من إعداد دراسة حول أوضاع الشركات التابعة لها بهدف تخفيف الدعم وترشيده عن طريق زيادة الإنتاجية.</p>	<p>دراسة أوضاع المؤسسات والشركات الحكومية ذات الأهمية الاستراتيجية لمستقبل الاقتصاد الوطني بهدف تحفيض الدعم وترشيده عن طريق زيادة الإنتاجية ورفع المقدرة التنافسية.</p>	٨٠.
٥.	<p>تنفيذًا للمرئية قامت وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية بإعداد دراسة حول تعريف دقيق للأسر ذات الدخل المحدود ووضع الآليات المناسبة لإيصال الدعم الحكومي إلى مستحقيه، وذلك بالتنسيق مع البنك الدولي.</p>	<p>إعداد دراسة تهدف إلى وضع تعريف واضح ودقيق للأسر ذات الدخل المحدود، والفئات المستهدفة من الدعم الحكومي ووضع الآليات المناسبة لإيصال الدعم إلى مستحقيه من المواطنين البحرينيين.</p>	٨١
٦.	<p>تنفيذًا للمرئية قامت وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية ووزارة المالية بالتعاون مع البنك الدولي بإعداد دراسة حول الدعم الحكومي بهدف توجيهه للمحتاجين من المواطنين، وجارى العمل الآن على تنفيذ البادئ المثلث لتنفيذ الدعم الحكومي. وحيث أن الحكومة تولي اهتماماً بالغاً في توجيه الدعم للمستحقين، تم إدراج ذلك في برنامج عملها لسنوات القادمة.</p>	<p>دراسة زيادة الدعم الحكومي للمحتاجين من المواطنين لتحقيق العدالة الاجتماعية.</p>	٨٢

## المحور الاقتصادي

رقم المئوية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤشرات	الترتيب العام للمحور
٧.	<p>تنفيذًا للمرئية، بدأت وزارة الصناعة والتجارة ووزارة المالية بالتعاون مع البنك الدولي بإعداد دراسة بشأن دعم اللحوم كما وضعت الوزارة ضمن برامجها السنوية دراسة الآلية المناسبة لدعم المواد الغذائية بهدف توجيه الدعم لمستحقيه من المواطنين وتم تضمين ذلك في برنامج عمل الحكومة لضمان متابعة التنفيذ.</p>	<p>استحداث الآليات المناسبة لدعم المواد الغذائية وتوظيفها لتقنين الدعم وتوجيهه إلى مستحقيه من المواطنين.</p>	٨٢
٨.	<p>تنفيذًا للمرئية، صدر قرار مجلس الوزراء في جلسته رقم ٢١٢٧ المنعقدة بتاريخ ١١ سبتمبر ٢٠١١م بإجراء دراسة كل أربع سنوات حول الدعم الحكومي متضمناً مدى تحقيق أهداف الدعم والنتائج المتوقعة من إعادة توجيهه ومسار الدعم وشروط استحقاقه وتكليف كل من وزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة ووزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية بإعداد هذه الدراسة، على أن تفذ الوزارات المشار إليها أعلاه أول دراسة حول الدعم الحكومي قبل نهاية العام الجاري وترفع إلى مجلس الوزراء لاتخاذ ما يراه مناسبًا.</p>	<p>تكليف الجهات المختصة بإعداد دراسة كل أربع سنوات حول الدعم الحكومي، وعن مدى تحقيقه لأهدافه، والنتائج المتوقعة منه، بالتعاون مع الجهات المختصة والوكادر الوطنية المتخصصة لتعديل مسار الدعم وشروط استحقاقه.</p>	٨٤
٩.	<p>تنفيذًا للمرئية، صدر القرار رقم (٥٤) لسنة ٢٠١١م بشأن تعديل جداول الرواتب في الخدمة المدنية، كما صدر القرار رقم (٥٥) لسنة ٢٠١١م بشأن منح علاوة تحسين المستوى المعيشي بمعدل (٥٠) و (٦٠) دينار شهريًا لبعض الموظفين الخاضعين لديوان الخدمة.</p> <p>كما صدر قرار مجلس الوزراء رقم ١٤-٢١٢٧ في جلسته المنعقدة بتاريخ ١١ سبتمبر ٢٠١١م بالموافقة على إطلاق مشروع تحسين أجور العمالة الوطنية في القطاع الخاص من حملة المؤهلات الجامعية بإشراف وزارة العمل ولمدة سنتين ابتداء من تاريخه بحيث يستفيد من المشروع حملة الشهادات الجامعية العاملين في منشآت القطاع الخاص ممن تقل رواتبهم عن ٤٠٠ دينار شهرياً، وبكلفة إجمالية للمشروع لا تزيد عن (٦) ملايين دينار.</p>	<p>تحسين المستوى المعيشي للمواطنين برفع الرواتب من خلال زيادة الإنتاجية.</p>	٨٥

## الإجراءات المتخذة لتنفيذ مركبات المحور الحقوقى العدد الكلى لمركبات المحور: ٩٦ مركبة

رقم المرئية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المرئيات	الترتيب العام للمحور
<b>المحور الفرعى: حقوق المرأة والطفل وذوي الاحتياجات الخاصة</b>			
١.	<p>ان الحكومة تثمن عاليًا لحوار التوافق الوطني هذه المرئية، لما تهدف إليه من تمكين وحماية المرأة في المجتمع، وإن الحكومة ستعمل مع السلطة التشريعية، لاستنجاز مشروع القانون الموجود لديها حالياً بشأن حماية الأسرة من العنف.</p> <p>وفي هذا المجال لابد من الإشارة إلى أنه قد تم إنشاء لجنة وطنية لحماية الأسرة من العنف، لتقديم البرامج المتعلقة بحماية المرأة من العنف، وتدعم البرامج الوطنية الخاصة بذلك.</p> <p>إضافة إلى مأمولاته الحكومة من أهمية بالغة لتدعم دور المجلس الأعلى للمرأة ووزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية في هذا الجانب.</p>	ضمان حماية المرأة من العنف	١.
٢.	<p>ستعمل الحكومة مع السلطة التشريعية لسرعة استنجاز مشروع قانون بإصدار قانون العمل في القطاع الأهلي، والذي ينظم مسائل العمل دون تمييز بين المرأة والرجل ، كما وأن أنظمة الخدمة المدنية لا تمييز بين الرجل والمرأة وفق الأصل العام فيما عدا بعض الإستثناءات وفقاً لعوامل خاصة في كل جنس .</p>	تحقيق مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في العمل.	٢

## المحور الحقوقى

رقم الميرية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	الميريات	السلسل العام للمحور
٣.	<p>تؤكد الحكومة بأن المجلس الأعلى للمرأة يكشف البرامج الخاصة بالتمكين السياسي للمرأة وقد تم تضمينها في برنامج عمل الحكومة.</p> <p>كما وأن توجهات جلالة الملك ونهج الدولة يدعم هذا التوجه، وتقوم الدولة بتعزيز مركز المرأة وتفعيل تواجدها في مختلف مواقع صنع القرار والمناصب القيادية والتنفيذية.</p>	التمكين السياسي للمرأة.	٣.
٤.	<p>قامت وزارة الداخلية بإعداد مسودة مشروع قانون بتعديل قانون الجنسية لعام ١٩٦٣م ، وقد أرسل لهيئة التشريع والإفتاء القانوني تمهيدا لإتخاذ اجراءات إصداره من السلطة التشريعية.</p>	منح الجنسية لأبناء البحرينية المتزوجة من أجنبي.	٤.
٥.	<p>تم تكليف وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية بزيادة أعداد مراكز الإرشاد والأسري. وتم تضمين ذلك في برنامج عمل الحكومة لضمان متابعة التنفيذ.</p>	زيادة عدد مراكز الإرشاد الأسري وتزويدها بالمحترفين المؤهلين.	٥.
٦.	<p>تؤكد الحكومة بأن المرأة كما الرجل شريكه على قدم المساواة في تحقيق التنمية المستدامة ، وأن قوانين التجارة والعمل لا تميز بين المرأة والرجل، كما وأن الخدمات الحكومية في مجال التمكين الاقتصادي توفر للجنسين دون تفرقة عن طريق صندوق العمل ( تمكين ) وبنك البحرين للتنمية .</p>	التمكين الاقتصادي للمرأة	٦.

## المحور الحقوقى

رقم المئية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤيات	التساس العام للمحور
٧	<p>تم تشكيل لجنة بوزارة الإسكان لدراسة توفير الخدمة الإسكانية، كما مستمرة وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية بتقديم البرامج والأنشطة التي تهدف إلى خدمة هذه الفئة.</p> <p>وستعمل الأجهزة المختصة في الدولة مثل وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والإسكان وهيئة الضمان الاجتماعي بدعم هذه الفئة وسيتم ضمها ضمن الخطط التنفيذية في برنامج عمل الحكومة.</p> <p>وقانون الضمان الاجتماعي الحالي يكفل حق المرأة التي ليس لها عائل بتوفير الضمانات اللازمة لها.</p>	<p>دعم المرأة المعيلة لأسر فقدت عائلها بسبب «الموت، المرض، الهجر» من خلال حفظ حقها في الضمان الاجتماعي وتوفير الخدمة الإسكانية، ودعمها مادياً ومعنوياً.</p>	٧
٨	<p>إن توجهات جلالة الملك ونهج الدولة يدعم هذا التوجه، وتقوم الدولة بتعزيز مركز المرأة وتفعيل تواجدها في مختلف مواقع صنع القرار والمناصب القيادية والتنفيذية على مستوى السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية.</p>	<p>شغل المرأة المناصب العليا في الدولة على أساس الكفاءة وليس الكوتا.</p>	٨
٩	<p>تؤكد الحكومة بأنها تعمل على مراقبة إدماج اتفاقية السيداو ضمن التشريعات الوطنية تحقيقاً لوضع أفضل للمرأة وقد تم إرسال كتاب من رئيس اللجنة الحكومية المكلفة بمتابعة تنفيذ مرتباً حوار التوافق الوطني للمجلس الأعلى للمرأة للتعاون على دراسة الآليات والسبل المثلث لإدماج الاتفاقية.</p>	<p>تطبيق اتفاقية السيداو ضمن التشريعات الوطنية بشرط عدم تعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية</p>	٩

## المحور الحقوقى

رقم الميرية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	الميريات	التساسل العام للمحور
.١٠	<p>تؤكد الحكومة بأن الالتزام بالاتفاقيات الدولية مسألة مبدئية في نهج عمل الحكومة وتنفيذها واجب دولي على الدولة وفي إطار تنفيذ هذه الميرية فقد قامت الحكومة وبالتالي :</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• تشكيل لجنة مشتركة بين المجلس الأعلى للمرأة ووزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية لرصد جميع التشريعات والقوانين واللوائح ذات الصلة بالمرأة وتحديد الإجراءات التنفيذية المطلوبة. ورصد كل ما تتطلبها الاتفاقيات المتعلقة بالمرأة لاتخاذ الإجراءات التنفيذية.</li> <li>• تحقيق مبدأ المساواة وعدم التمييز ضد المرأة في جميع الخدمات تنفيذاً لاتفاقية مناهضة التمييز ضد المرأة التي صادقت عليها مملكة البحرين، وفي التنفيذ فيما يتعلق بذلك فقد منح حق الانتفاع من الخدمات الاسكانية للمرأة التي ليس لديها مصدر دخل والمرأة العازبة والمطلقة والأرملة غير الحاضنة والحاضنة لأبناء غير بحرينيين عبر تعديل القرار الوزاري رقم ٢٠٠٤/١٢ بشأن حق انتفاع المرأة الحاضنة والمطلقة من الخدمات الاسكانية.</li> </ul>	الالتزام بالاتفاقيات الخاصة بالمرأة وتفعيل تنفيذها.	.١٠
.١١	<p>تؤكد الحكومة اهتمامها البالغ برياض الأطفال ومعلميها، وتشير إلى أن قانون رياض الأطفال موجود حالياً لدى السلطة التشريعية ، وستحرص الحكومة على العمل مع السلطة التشريعية لسرعة استنجاز إصدار القانون .</p>	سن تشريعات خاصة بمعلمات رياض الأطفال مع زيادة رواتبهن.	.١١

## المحور الحقوقى

رقم المؤدية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤديات	السلسل العام للمحور
١٢ .	<p>من خلال معايير وزارة الإسكان تم مساواة المرأة المطلقة والأرملة بالرجل المطلق أو الأرمل من حيث أحقيتها بالتقديم لطلب خدمة إسكانية.</p> <p>كما أن مكرمة صاحب الجلاله الملك المفدى حفظه الله ورعاه قد أعفـت المرأة المطلقة والأرملة المعيلة من شرط الخامس سنوات لاستحقاق علاوة السكن وهي ال ١٠٠ دينار، أي بمعنى ان مبلغ ال ١٠٠ دينار يحسب لها من يوم تقدمها بطلب للخدمة الإسكانية من الفئة الثانية (التي تعيل قاصر أو أكثر)</p>	توفير الخدمات الإسكانية للمرأة المطلقة والأرملة والعزبة والمهجورة.	١٢ .
١٣ .	<p>إن القانون رقم (١٨) لسنة ٢٠٠٦ ي شأن الضمان الاجتماعي، يكفل حصول المرأة الغير متزوجة على المساعدات الاجتماعية من صندوق الضمان الاجتماعي.</p> <p>وتم تكليف وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية بدراسة استفادة المرأة الغير متزوجة من الضمان الاجتماعي بالتعاون مع هيئة الضمان الاجتماعي .</p>	تحقيق الضمان الاجتماعي للمرأة غير المتزوجة	١٣ .

## المحور الحقوقى

رقم الم رئيسية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	الم رئي سات	التسا سل العام للمحور
١٤	<p>تؤكد الحكومة بأن الجهود لتنفيذ هذه الم رئيسية متقدمة وتدور عجلتها على قدم وساق حيث قامت هيئة شؤون الإعلام والمجلس الأعلى للمرأة بـ:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• وضع ضوابط ومعايير لظهور المرأة في جميع البرامج والدراما التلفزيونية والاعلانات التجارية في جميع وسائل الإعلام.</li> <li>• تشكيل لجنة معنية بمراقبة واعتماد النصوص الدرامية في التلفزيون يكون المجلس الأعلى للمرأة عضوا فيها ، وتسعى لإبراز الصورة الحقيقية لجدارة المرأة كشريك في عملية التنمية.</li> <li>• تفعيل مذكرة التفاهم بين المجلس الأعلى للمرأة وهيئة شؤون الإعلام في نشر ثقافة ادماج احتياجات المرأة، واستمرار العمل على زيادة المرأة في الهياكل التنظيمية للمؤسسات الإعلامية بما يضمن مشاركتها في مراكز صنع القرار.</li> <li>• تعزيز التعاون بين جمعية الصحفيين البحرينية والصحافة البحرينية مع برامج المجلس الأعلى للمرأة ودعم الجهود في مجال تغيير الصورة النمطية للمرأة في وسائل الإعلام.</li> <li>• زيادة التوعية الاجتماعية من خلال وسائل الإعلام الم رئيسية والمقروءة والمسموحة بسلبيات العنف ضد المرأة وتأثيره على دورها الفاعل في المجتمع سواء كان ذلك في المجتمع الأنثوي أو في المجتمع العام. كذلك نشر ثقافة احترام وتقدير المرأة التي تشكل نصف المجتمع بل وغالبيته.</li> </ul>	تحسين صورة المرأة بعدم استغلالها في وسائل الإعلام	العام

## المحور الحقوقى

رقم المؤدية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤديات	السلسل العام للمحور
	<p>• تكثيف البرامج الإذاعية والتليفزيونية المعنية بقضايا المرأة وزيادتها إلى برنامجين متخصصين على شاشة التليفزيون، إلى جانب بث فقرات توعوية وإعلانية، وتوقع اتفاقية للتعاون والتنسيق بين الهيئة والمجلس الأعلى للمرأة، وتشكيل لجنة تنسيقية بين الإدارة العامة للإذاعة والتليفزيون والمجلس الأعلى للمرأة لمتابعة وتقدير وتحديث البرامج بشكل مستمر، مع إنشاء وحدة متخصصة للعناية بقضايا المرأة والأسرة والطفل.</p> <p>وتم تضمين متطلبات المؤدية في برنامج عمل الحكومة لضمان متابعة التنفيذ.</p>		
١٥	<p>تؤكد الحكومة بأن قوانين العمل لا تميز من حيث الأجر بين الذكور والإإناث، وأن سوق العمل في البحرين سوق حر يتعامل مع الطاقة البشرية بصورة متوازنة وعادلة ومتساوية.</p> <p>وستواصل الحكومة تعزيز هذا التوجه عبر مراعاة هذا الجانب في كل ما يصدر عنها من برامج وأنظمة وأنشطة</p> <p>هذا إلى جانب مواصلة اتخاذ الحكومة لكافة الإجراءات الالزمة لمعالجة الشكاوى التي ترد إلى وزارة العمل وخاصة بالتمييز بين الرجل والمرأة.</p>	النظر في أجور النساء والرجال بالقطاع الخاص.	١٥

## المحور الحقوقى

رقم المؤدية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤديات	الاتساع العام للمحور
١٦	<p>تكليف وزارة حقوق الإنسان والمجلس الأعلى للمرأة بدراسة احتياجات المرأة المطلقة والعازبة والمعيلة كما ستستمر وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية بتقديم البرامج والأنشطة التي تهدف إلى خدمة هذه الفئة.</p> <p>وستعمل الأجهزة المختصة في الدولة مثل وزارة حقوق الإنسان والإسكان وهيئة الضمان الاجتماعي بدعم هذه الفئة وسيتم ضم برامجها في برنامج عمل الحكومة للتأكد من استمرارية التنفيذ.</p>	<p>استحداث علاوة للمرأة المطلقة والأرملة والعازبة والمعيلة لأسر فقدت عائلتها بسبب الموت أو المرض أو الهجر وللأطفال من أم بحرينية</p>	١٦
١٧	<p>قام المجلس الأعلى للمرأة بوضع خطة لإدماج المرأة المعاعة في القطاع العام، بالتنسيق مع وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية وديوان الخدمة المدنية وتم تضمين احتياجات برامج وتعزيز ذوي الاحتياجات الخاصة ضمن عمل الوزارات ذات الاختصاص</p>	<p>فتح المجال للمرأة المعاعة للعمل في الحكومة</p>	١٧
١٨	<p>قام مجلس الوزراء باصدار قرار في جلسته رقم لدراسة السبل الممكنة التي توفر التغطية التنفيذية الالازمة لهذه المؤدية .</p>	<p>تغطية المرأة العاملة التي لديها معاً ساعتين يومياً.</p>	١٨

## المحور الحقوقي

رقم المئوية في القرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤشرات	الاتساع العام للمحور
١٩	<p>الإجراءات التنفيذية المتخذة</p> <p>قامت وزارة التربية والتعليم بتشكيل فريق عمل من عدة أطراف معنية لدراسة الإيجابيات والسلبيات لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة، وتفعيل تعزيز دمجهم في المدارس الحكومية والخاصة. آخذة في الاعتبار مشاركة أولياء أمور الطلبة المستفيدين من برنامج صنوف الدمج والاستعانة ببرنامج الإعاقة الذهنية والتوحد بجامعة الخليج العربي . وقد تم تكليف إدارة البحث العلمي بإعداد دراسة ميدانية حول إيجابيات وسلبيات دمج الأشخاص ذوي الإعاقة، بالتعاون مع إدارة التربية الخاصة بوزارة التربية والتعليم والجهات المعنية في المملكة، وببحث سبل تعزيز دمجهم في المدارس الحكومية والخاصة وفق نتائج الدراسة وتصنيفها.</p> <p>كما تم الاستعانة بالخبراء في مجال الإعاقة والدمج لإعداد دراسة ميدانية حول إيجابيات وسلبيات دمج الأشخاص ذوي الإعاقة، مع الأخذ بالتوجهات العالمية والالتزامات المملكة التي وقعت عليه في الاتفاقيات الإقليمية والدولية في هذا المجال بالتعاون مع إدارة التربية الخاصة بوزارة التربية والتعليم والجهات المعنية في المملكة، وببحث سبل تعزيز دمجهم في المدارس الحكومية والخاصة ، ومؤسسات التعليم العالي وفق نتائج الدراسة وتصنيفها. وقد تم تضمين ذلك في برنامج عمل الحكومة لضمان متابعة تنفيذه.</p>	<p>الدراسة الجادة لسلبيات وإيجابيات دمج الأشخاص ذوي الإعاقة، وتفعيل تعزيز دمجهم في المدارس الحكومية والخاصة.</p>	١٩

## المحور الحقوقى

رقم الم رئيسية في القرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	الم رئيسات	الاتساع العام للمحور
٢٠	<p>تعمل وزارة التربية والتعليم في التوسيع في تفريغ التعليم بما يحقق حصول الطالب من ذوي الاحتياجات الخاصة على حقه في التعلم وفق قدراته وأمكаниاته. وتعمل كذلك على التطوير المستمر للمناهج التعليمية لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة.</p> <p>وقد قامت وزارة التربية والتعليم بتضمين ذلك في برنامج عمل الحكومة في الجانب التعليمي لضمان التنفيذ والمتابعة المستمرة.</p>	<p>إلزام وزارة التربية والتعليم، والجامعات العامة والخاصة بوضع مناهج ملائمة للأشخاص ذوي الإعاقة، ودمجهم وفقاً لنوع إعاقتهم في المدارس الحكومية والخاصة.</p>	٢٠
٢١	<p>صممت وزارة التربية والتعليم من خلال إدارة المناهج في وحدات مختلفة، مناهج تضمنت ثقافة التربية الجنسية كموضوع تعلم يحظى بما يجب من العناية علمياً وتربوياً وقيميَاً دينياً.</p> <p>وتم تضمين ذلك في برنامج عمل الحكومة في الجانب التعليمي، لضمان متابعة تنفيذه.</p>	<p>إدراج برامج توعية حول ثقافة التربية الجنسية في المؤسسات التعليمية.</p>	٢١
٢٢	<p>ان الحكومة تشيد وتشمن اهتمام حوار التوافق الوطني بهذه الم رئيسة التي تؤكد على احترام حقوق الطفل في العملية التعليمية في المراحل الأولى ما قبل سن الدراسة. وتؤكد الحكومة بأن مشروع قانون الطفل قد تضمن ما يدعم هذه الم رئيسة . وستعمل الحكومة مع السلطة التشريعية، لاستنجاز مشروع قانون الطفل الموجود حالياً لدى السلطة التشريعية، بما يضمن تغطية كافة الجوانب التي تتطلبها الم رئيسة.</p>	<p>التأكيد على احترام حقوق الطفل في العملية التعليمية في المراحل الأولى ما قبل سن الدراسة.</p>	٢٢

## المحور الحقوقى

رقم المئوية في القرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤشرات	السلسل العام للمحور
٢٢	<p>تقوم وزارة التربية والتعليم بتقديم دورات تدريبية قصيرة من إعداد وتنفيذ اختصاصيين من إدارة التربية الخاصة، لتأهيل الكادر التعليمي للتعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة كما تقدم دورات خارجية يشترك فيها مجموعة من معلمي واحتضان التربية الخاصة ، إلى جانب المشاركة في الدورات التي تقييمها إدارة التدريب والتطوير المهني ومعهد الإدارة العامة (BIPA) بالإضافة لحضور المؤتمرات الداخلية والخارجية في مجال التربية الخاصة.</p> <p>ولابد من الإشارة إلى اتفاقية التعاون مع جامعة الخليج العربي بشأن تنفيذ برامج تدريبية لمعظمي واحتضان التربية الخاصة في المدارس طويلة وقصيرة المدى. بالإضافة لوضع برنامج للتمهين خاصة بمعظمي التربية الخاصة في المدارس وزيادة عدد البعثات لنيل درجة диплом والماجستير بجامعة الخليج العربي.</p> <p>وقد قامت وزارة التربية والتعليم بالشروع في تنفيذ المعاونة المخصصة لبرامج ذوي الاحتياجات الخاصة. ووفرت خبيراً مقيماً لإعداد خارطة لتدريب الكادر التعليمي وتأهيله لتدريس ذوي الاحتياجات الخاصة. وتتسق الوزارة بصورة دائمة مع المنظمات الدولية ذات الاهتمامات ومؤسسات المجتمع المدني المحلية لرسم خطة تدريبية متكاملة في مجال تدريب الكادر التعليمي وتأهيله لتدريس الأشخاص من ذوي الإعاقة. وتشمل أسس التدريب والتعليم التي يحظى بها المعلمون في هذا المجال التالي :</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>١. تدريب المعلمين على كيفية تدريس الطلبة ذوي الإعاقة، وتمكينهم من تكيف المنهج المقدم من خلال طرق تدريس مناسبة تلائم ذوي الإعاقة والاستمرار في تأهيلهم بما يستجد من طرق وأساليب حديثة.</li> <li>٢. تدريب المعلمين على أساليب تقويم خاصة تتناسب الطلبة ذوي الإعاقة أثناء التدريس.</li> <li>٣. تضمين نظام التقويم التربوي بنود خاصة بتصنيف الطلبة ذوي الإعاقة بما يتاسب مع نوع إعاقتهم.</li> <li>٤. توفير معيينات للتدرسيين في المدارس تتناسب ذوي الإعاقة. وتم تضمين ذلك كله في برنامج عمل الحكومة في الجانب التعليمي، لضمان متابعة تنفيذه.</li> </ol>	تدريب الكادر التعليمي واستمرارية تأهيله لتدريس الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.	٢٢

## المحور الحقوقى

رقم المؤئية في القرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤئيات	الاتساع العام للمحور
٢٤	<p>تم تضمين هذه المؤئية في برنامج عمل الحكومة الخاص بوزارة التربية والتعليم ، بحيث يتم في بداية كل عام دراسي إجراء دراسة لحصر عدد الطلبة المحتجين للمواصلات من ذوي الاحتياجات الخاصة ( المعاقين ومن في حكمهم ).</p> <p>وعلى أثر هذه الدراسة ستقوم الوزارة بالتعاقد مع شركة نقل لتوفير حافلات بمواصفات خاصة. وكبداية ستكون خمس حافلات مجهزة لذوي الاحتياجات الخاصة. إضافة إلى توفير مرافقين مؤهلين للطلبة المعاقين أثناء النقل.</p>	<p>إلزم وزارة التربية والتعليم بتوفير المواصلات للطلبة المعاقين</p>	٢٤
٢٥	<p>تؤكد الحكومة بأن سياساتها في ما يتعلق بالعمل بإعتباره حقا وواجبها وطنيا دستوريا تسهر على تنفيذها وزارة العمل مستهدفة في ذلك فئة ذوي الإعاقة بإعتبارهم جزءاً أساسيا من نسيج المجتمع ، كما وأن قانون رعاية وتأهيل المعاقين يكفل تنفيذ هذه المنشآة ، وتم تكليف وزارة العمل بتشكيل فرق عمل للتقتیش لضمان إستمرارية تفعيل هذه المؤئية .</p>	<p>توفير فرص عمل مناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة وتدريبهم وتأهيلهم للعمل بمختلف المجالات بما يتلاءم و ساعتهم مع توفير سبل السلامة والأمان إليهم.</p>	٢٥
٢٦	<p>تؤكد الحكومة بأن العمل جاري على الإنتهاء من إنشاء مركز متخصص للقياس والتثخيص للأشخاص ذوي الإعاقة . وذلك بالتنسيق مع وزارة الصحة لتحديد احتياجات المركز من المعدات والموظفين. وسيتم الانتهاء من إنشاء المركز في شهر يناير ٢٠١٢</p>	<p>الإسراع في إنشاء مركز متخصص للقياس والتثخيص للأشخاص ذوي الإعاقة على أساس علمي مدعم بكوادر مؤهلة كافية.</p>	٢٦

## المحور الحقوقى

رقم المئية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المئيات	الترتيب العام للمحور
٢٧	<p>تؤكد الحكومة على التزام جميع الجهات المعنية بتطبيق الاتفاقيات الدولية والأنظمة والقوانين الخاصة بتوفير حياة أفضل للمعاقين في كافة الجوانب الصحية والعلمية والمهنية والترفيهية كل في مجاله.</p> <p>كما وقد تم توجيه الأجهزة الحكومية بإدراج كل ما يتعلق بالاهتمام بهذه الفئة من المواطنين في برنامج عمل الحكومة لضمان متابعة تنفيذه.</p>	<p>تطبيق حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتهيئة البيئة الصحية والعلمية والمهنية والترفيهية لهم في المجتمع</p>	٢٧
٢٨	<p>قامت وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) على وضع استراتيجية وطنية للأشخاص ذوي الإعاقة . والعمل جاري لعقد مؤتمر وطني لمناقشة الإستراتيجية واعلانها.</p>	<p>احترام خصوصية الأشخاص ذوي الإعاقة في تقديم مختلف الخدمات الضرورية اللازمة لهم.</p>	٢٨
٢٩	<p>قامت وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية بزيادة المخصصات المعتمدة لبرنامج الدعم المالي لمراكز رعاية وتأهيل ذوي الإعاقة من ٥٠٠ ألف دينار إلى ١,٥ مليون دينار .</p>	<p>تقديم الدعم المالي اللازم من الدولة لمؤسسات المجتمع المدني التي ترعى الأطفال ذوي الإعاقة، وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني التي ترعى الأشخاص ذوي الإعاقة وفق تخصصاتهم.</p>	٢٩

## المحور الحقوقى

الرئيسيات	السلسل العام للمحور	إجراءات التنفيذية المتخذة	رقم الرئيسي في التقرير النهائي للحوار
رفع سن الطفل إلى (١٨) عاماً وتعديل ذلك في جميع التشريعات الوطنية.	٣٠	<p>تقوم المؤسسة العامة للشباب والرياضة بصياغة الإستراتيجية الوطنية للطفل حالياً بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ، كما وأن مشروع قانون الطفل الموجود لدى مجلس النواب حالياً سيعالج هذه الرئيسي، وستعمل الحكومة مع السلطة التشريعية على سرعة إستجاز القانون .</p> <p>ولابد من الإشارة في هذا المجال بأن المادة الأولى من إتفاقية حقوق الطفل المصادق عليها من قبل مملكة البحرين تفرض اعتبار الطفل بأنه كل من لم يتجاوز الثامنة عشرة سنة .</p>	٣٠
تطوير المناهج الدراسية وتكييفها لتلبى احتياجات الموهوبين وتراعي الفروق الفردية	٣١	<p>تشمن الحكومة عاليًا إهتمام حوار التوافق الوطني بالموهوبين، وتحث الوزارات ذات العلاقة لوضع برامج خاصة بالموهوبين .</p> <p>وتحديداً للجهود المبذولة نؤكّد بأن وزارة التربية والتعليم تقوم بإعداد مناهج ثرية ومتقدمة لكلّ مادة من المواد الدراسية .</p> <p>كما وتعمل على إدخال أنشطة إضافية متقدمة إلى التمارين الموجودة في المنهج العادي، وإعداد مناهج غير مرتبطة بالمنهج المدرسي في مجال تنمية التفكير الإبداعي والنادر تدرس ضمن حصص الإبداع وغيرها.</p>	٣١

## المحور الحقوقى

رقم الم رئيسية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	الم رئيسات	الترتيب العام للمحور
	<p>كما وتعكف الوزارة على تطوير الأنشطة المنظمة من قبل إدارة الخدمات الطلابية والوجهة لجميع الطلبة ومن ضمنهم الموهوبين. والتي تشمل إقامة المراسيم والمعارض الفنية بجميع أنواعها. والاهتمام بالموهاب الطلابية في مجال التمثيل من خلال إقامة الورش التدريبية والمهرجانات المسرحية. والاهتمام بالموهاب الموسيقية والورش التدريبية للمدرسين والطلبة. وإقامة المهرجانات الموسيقية للطلبة الموهوبين والمشاركة في الاحتفالات والمناسبات الوطنية من خلال انتاجات المدارس وفرق وزارة التربية والتعليم الموسيقية. بالإضافة إلى المشاركات الخارجية في مجال المسرح والفنون التشكيلية.</p> <p>وقد قامت وزارة التربية والتعليم بتضمين متطلبات هذه الم رئيسية التنفيذية ضمن برنامج عمل الحكومة دعما لفئة الموهوبين التي تمثل ثروة وطنية يجب توفير كامل الرعاية والعناية بها .</p>		
٣٢	<p>يوجد لدى وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية دار متخصصة لإيواء الأشخاص ذوي الإعاقة ممن ليس لديهم من يرعاهم. وقد تم إصدار قرار الرعاية البديلة ويتضمن رعاية المعاق الذي في حاجة إلى من يرعاه وتخصيص ميزانية لكافأة الأسرة التي توفر الرعاية البديلة .</p>	رعاية الدولة للمعاق عند وفاة من يرعاه.	٣٢

## المحور الحقوقـي

رقم المؤية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤيات	الترتيب العام للمحور
٣٣	<p>قامت وزارة حقوق الإنسان والتنمية الإجتماعية بتنفيذ دورات تدريبية للأسر في مركز التأهيل .</p> <p>والعمل جاري للإستفادة من الخبرات الأقليمية والدولية في هذا المجال وسوف يتم تنفيذ بعض الدورات في أكتوبر ٢٠١١ ، و تكثيف الندوات وورش العمل لتحسين نفسيات الأشخاص ذوي الاعاقة وعائالتهم . كما ويتم تحويل الأسر إلى مكاتب الإرشاد الأسري المنتشرة في جميع المراكز الاجتماعية لتدريبهم .</p> <p>وقد تم تضمين ذلك في برنامج عمل الحكومة لضمان متابعة التنفيذ</p>	<p>إعداد دورات تدريبية لأهل المعاق لتحسين نفسيتهم وتعليمهم كيفية التعامل مع هذه الفئة.</p>	٣٣
٣٤	<p>تؤكد الحكومة بأن قوانين الدولة تمنع أي تمييز بشأن تمتع المعاق بحقوقه الأصلية في الحصول على التعليم .</p> <p>ويتم وضع البرامج من قبل وزارة حقوق الإنسان والتنمية الإجتماعية مشاركة مع وزارة التربية والتعليم لتذليل الصعاب التي قد تواجه ممارسة فئة ذوي الاحتياجات الخاصة لحقهم المشروع بتكافؤ الفرص في مجال التعليم وكافة المجالات ، حسب إمكانياتهم .</p>	<p>تمتع المعاق بنفس حقوق أقرانه في الوصول إلى أعلى درجات التعليم</p>	٣٤
٣٥	<p>تم تكليف وزارة حقوق الإنسان والتنمية الإجتماعية باتخاذ الإجراءات المناسبة المتضمنة في برنامج عملها لتفعيل البطاقة التعريفية للمعاق بما يضمن ذلك التنسيق مع الجهات المعنية الرسمية واستشارة الجهات الأهلية</p>	<p>تفعيل البطاقة التعريفية للمعاق.</p>	٣٥

## المحور الحقوقى

رقم المئية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤيات	الترتيب العام للمحور
٣٦	<p>ان الحكومة تؤكد بأنها تعمل على تفعيل الإستراتيجية الوطنية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة . والتي تشمل رؤية واضحة وعملية حول توفير المواصلات الخاصة أو الاحتياجات الخاصة لهذه الفئة في وسائل المواصلات العامة أو الخاصة .</p> <p>تقوم وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية واللجنة الوطنية لرعاية المعاقين بتضمين برامجها الخاصة برعاية ذوي الاحتياجات الخاصة ضمن برنامج عمل الحكومة لاتخاذ طريقها في التنفيذ المستمر.</p>	<p>وضع برنامج وطني لتشييد بنية تحتية متضمنة وسائل المواصلات المناسبة لتسهيل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مختلف المرافق الخاصة وال العامة بالمملكة.</p>	٣٦
٣٧	<p>تم تكليف وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية بدراسة المتطلبات المالية الإضافية لتنفيذ هذه المئوية، مع تكثيف التعاون مع القطاع الأهلي والخاص . علماً أن الإعتمادات التي وفرت لفئة المعاقين قد تمت زيادتها من ٥٠٠ الف دينار الى ١,٥ مليون دينار . وقد تم تضمين ذلك ضمن برنامج عمل الحكومة لضمان متابعة التنفيذ.</p>	<p>إلزم الدولة بتحمل تكاليف تعليم المعاق في المراكز الخاصة ومن لم يتم إدماجهم في المراكز الحكومية.</p>	٣٧
٣٨	<p>لتغطية هذه المئوية تم تضمين الآتي في برنامج عمل الحكومة، بما يشمل تحصيص الميزانية:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>١. توسيعه قسم الأطراف الصناعية .</li> <li>٢. شراء أجهزة متقدمة وحديثة.</li> <li>٣. توظيف متخصصين في هذا المجال.</li> <li>٤. توفير التدريب العملي المكثف لخلق كفاءات وطنية في هذا المجال .</li> </ul>	<p>تطوير المركز الخاص بصناعة الأطراف الصناعية</p>	٣٨

## المحور الحقوقى

رقم الم رئيسية في القرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	الم رئيسات	الترتيب العام للمحور
٣٩	<p>تؤكد الحكومة بأن من ضمن سياساتها و توجهاتها والتي تنفذها وزارة حقوق الإنسان والتنمية الإجتماعية منح ذوي الإعاقة اهتماما خاصاً . وتحقيقاً لهذه الم رئيسية، فقد تمت مضاعفة الميزانية المخصصة لهذه الفئة من المواطنين. وستواصل الحكومة دراسة أوضاع فئة ذوي الإعاقة، لضمان توفير كافة احتياجاتهم .</p>	<p>زيادة الدعم المالي المباشر للأشخاص ذوي الإعاقة.</p>	٣٩
٤٠	<p>تؤكد الحكومة بأنها قد قامت بتحصيص أرض لبناء مركز متخصص للإعاقة الشديدة واخر للإعاقة المزدوجة بالإضافة الى انه يوجد مركز متخصص للشلل الدماغي . وقد كلفت وزارة حقوق الإنسان والتنمية الإجتماعية بالتنسيق مع وزارة الصحة لتشغيل هذه المراكز.</p>	<p>بناء مراكز متخصصة تعنى بالإعاقات الشديدة وذوي الإعاقات المزدوجة.</p>	٤٠
٤١	<p>تشمن الحكومة هذه الم رئيسية، و تؤكد على اتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بضمان حصول المعاق الرياضي على المكافآت أسوة بأقرانه من الرياضيين، من خلال المؤسسة العامة للشباب والرياضة.</p>	<p>حق المعاق الرياضي في الحصول على مكافآت أسوة بأقرانه من الرياضيين.</p>	٤١
٤٢	<p>قامت وزارة الداخلية بإعداد مسودة مشروع قانون بتعديل قانون المجتمعات العامة والمسيرات والتجمعات ، وسيتم إحالته للسلطة التشريعية لإصداره وفقاً للإجراءات الدستورية، وستحرص الحكومة على سرعة استنجازه.</p>	<p>تجريم التحرير على زج الأطفال في المظاهرات والمسيرات وحمل الشعارات الطائفية وتشجيعهم على العنف.</p>	٤٢

## المحور الحقوقـي

رقم المئية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤشرات	الترتيب العام للمحور
<b>المحور الفرعـي: السلطة القضـائية</b>			
١.	تم الانتهاء من مشروع بقانون بتعديل قانون السلطة القضائية ليكفل استقلال السادة القضاة عن ديوان الخدمة المدنية، ويعطي المشروع سلطة وضع قواعد شئون القضاة وأعضاء النيابة العامة للمجلس الأعلى للقضاء. كما يقوم المجلس بوضع تقديرات ميزانيته ويرفق رأي المجلس بمشروع الميزانية فيما يتعلق بميزانيته. وأخيراً ينص المشروع على تحديد رواتب القضاة بمرسوم. وسيتم إحالته لسلطة التشريعية لإصداره وفقاً للإجراءات الدستورية، وستحرص الحكومة على سرعة انجازه	الاستقلال الإداري والمالي لسلطة القضائية.	٤٣
٢.	إن المرسوم بقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٠ بتعديل بعض أحكام قانون السلطة القضائية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠٢ يكفل تنفيذ هذه المئوية.  حيث نصت المادة رقم (٦٩) في القانون المذكور أعلاه على أن جلالة الملك يرأس المجلس الأعلى للقضاء، ويتم تعيين أعضاءه بأمر ملكي لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد.	تشكيل المجلس الأعلى بالتعيين وليس بالانتخاب لضمان عدم تسييس القضاء.	٤٤
٣.	سيحرص المجلس الأعلى للقضاء في التعيينات المستقبلية على عدم الجمع بين منصب التقاضي وعضوية المجلس الأعلى للقضاء.	عدم الجمع بين منصب التقاضي وعضوية المجلس الأعلى للقضاء.	٤٥

## المحور الحقوقى

رقم المئية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤشرات	الترتيب العام للمحور
٤.	<p>تم الانتهاء من إعداد مشروع قانون بتعديل قانون المحكمة الدستورية بما يضمن تحقيق المئوية، وسيتم إحالته للسلطة التشريعية لإصداره وفقاً للإجراءات الدستورية، وستحرص الحكومة على سرعة انجازه.</p>	<p>تعديل قانون المحكمة الدستورية، في حالة غياب رئيس المحكمة يتولى الرئاسة نائب عنه.</p>	٤٦
٥.	<p>تحرص السلطة القضائية على دعم تخصص السادة القضاة في المجالات التي يبين من عدد القضايا وأهميتها الحاجة إلى محاكم متخصصة. وقد أصدر المجلس الأعلى للقضاء قراراً في هذا الشأن.</p> <p>كما تقوم السلطة القضائية بإعداد دراسات دورية حول الاحتياجات البشرية الالزامية في الدوائر المختلفة في المحاكم، بما يشمل ذلك زيادة أعداد السادة القضاة. وتقوم وزارة العدل بزيادة عدد معاوني القضاء وفق الاحتياج.</p>	<p>إنشاء دوائر متخصصة، وزيادة عدد القضاة، ومعاونيهما.</p>	٤٧
٦	<p>قامت وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف بمراجعة مواد قانون المرافعات من المادة ١٨٠ إلى ١٨٢، والقانون المدني من المادة ٦٧٨ إلى ٦٨٥ والمتعلقة جميعها بتنظيم الحراسة القضائية. ووجدت إنها متطابقة مع كافة التشريعات المقارنة. وقد خصصت الوزارة مكتباً لمتابعة تقارير الحراس.</p> <p>وتعمل الوزارة على تفعيل مواد القانون والتي تنص على جواز تحديد مدة للحراسة وذلك بالتنسيق مع المجلس الأعلى للقضاء.</p>	<p>مراجعة التشريع المتعلق بالحراسة القضائية، وتعديلاته.</p>	٤٨

## المحور الحقوقى

رقم المئية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المئيات	الترتيب العام للمحور
٧.	قامت وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف بتطوير إدارة التنفيذ القضائي في الأحكام المدنية، وقامت بالتعاون مع وزارة الداخلية بإنشاء قسم لتنفيذ الأحكام الجنائية في مبنى المحاكم وكذلك أقامت مركز خاص لتلقى طلبات التنفيذ بحيث تتم جميع المعاملات الخاصة بالطلب من خلال نافذه واحدة.	تطوير قواعد وتنوير إجراءات تنفيذ الأحكام.	٤٩
٨.	تقوم وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف بمراجعة التشريعات والأنظمة والإجراءات الخاصة بتقصير أمد التقاضي، واقتراح ما يقتضيه منها من تشريعات إن وجدت، تنفيذاً لهذه المئية، وفي هذا الصدد تم تقديم مشروع بقانون لادارة الدعوى وكذلك ضمن المشروع الاخذ بمبدأ النصاب الانتهائي بحيث يمتنع استئناف الاحكام ضمن نصاب قيمي ونوعي محدد.	وضع التدابير والآليات واقتراح التشريعات للتقصير من أمد التقاضي.	٥٠
٩.	قامت وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف بإتخاذ ما يلزم من إجراءات بالتنسيق مع الجهات المختصة في المجلس الأعلى للقضاء لتطوير الجهاز الإداري المعاون للقضاة	تطوير الجهاز الإداري المعاون للقضاة.	٥١
١٠	قامت وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف بعمل ما يلزم لتطوير مكتبة خاصة للقضاة	تطوير مكتبة خاصة للقضاة.	٥٢

## المحور الحقوقى

الرقم المؤدية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المرئيات	الترتيب العام للمحور
.١١	قام معهد الدراسات القضائية والقانونية التابع لوزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف بتتنظيم دورات تدريبية تهدف إلى تدريب القضاة وأعضاء النيابة العامة على حقوق الإنسان والاتفاقيات والمواثيق الدولية التي صادقت وانضمت إليها مملكة البحرين.	تدريب القضاة على حقوق الإنسان وعلى الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي انضمت إليها مملكة البحرين.	٥٣
.١٢	تم إعداد مشروع بتعديل قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٢ ، المعدل بالقانون رقم (٤١) لسنة ٢٠٠٥ ، بما يكفل تنفيذ المرئية. وسيتم إحالته للسلطة التشريعية لإصداره وفقاً للإجراءات الدستورية، وستحرص الحكومة على سرعة استنجازه.	تقليل مدة الحبس الاحتياطي.	٥٤
.١٣	قامت وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف من خلال إدارة التبليغ باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتطوير وتسريع آلية التبليغ.	تطوير آلية التبليغ.	٥٥
.١٤	تحقيقاً للمرئية، تم إعداد مشروع بتعديل المرسوم بقانون رقم (٨) لسنة ١٩٨٩ بإصدار قانون محكمة التمييز المعدل بالقانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٩ . كما تم إدخال تعديلات تبعية على مرسوم بقانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٦ بشأن الإجراءات أمام المحاكم الشرعية وتعديلاته.	إنشاء غرفة في محكمة التمييز لنظر القضايا الشرعية إجرائياً.	٥٦

## المحور الحقوقى

رقم المئية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المئيات	الترتيب العام للمحور
١٥	قامت وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف بالتعاون مع هيئة الحكومة الإلكترونية بتقديم بعض الخدمات عبر بوابة الحكومة الإلكترونية، مثل خدمة رفع الدعاوى القضائية، وخدمات إصدار الفرائض والهبات الشرعية، وخدمات إصدار شهادات التوثيق، والاستعلام عن القضايا، ودفع الأوامر الجنائية، وخدمات الاستعلام ودفع المستحقات لملفات التنفيذ وغيرها، وقد بلغ عدد الخدمات المقدمة من خلال موقع الحكومة الإلكترونية ٢٢ خدمة عدلية.	تسهيل إجراءات التقاضي باستخدام التكنولوجيا الحديثة.	٥٧
١٦	تؤكد الحكومة بأن العمل جاري على تكثيف التعاون بين وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية ووزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف والمجلس الأعلى للمرأة لتطوير مكاتب الإرشاد الأسري وعمل الدراسات الدورية.	تطوير مكاتب الإرشاد الأسري	٥٨
١٧	قامت وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف بإعداد مشروع قرار بشأن الرسوم القضائية بما يحقق المئية.	تقليل رسوم التقاضي.	٥٩
١٨	تحرص الجهات المختصة بتعيين القضاة على الاستمرار في النهج المتبعة بأن يسبق تعيينهم خصوهم لاختبارات تحريرية وشفوية ومقابلات شخصية، وقد تم تعديل قانون السلطة القضائية في العام ٢٠١٠ بحيث يضع أساس قانوني لهذه الممارسة.	التأكيد على استمرار تعيين القضاة عن طريق الاختبارات.	٦٠

## المحور الحقوقى

الرئيسي في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المرئيات	الترتيب العام للمحور
١٩.	تطبيقاً للمادة رقم (٢٢) من قانون السلطة القضائية، يتم تعين القضاة وفقاً لمعايير موضوعية وعلمية.	أن يكون اختيار القضاة على معايير موضوعية وعلمية.	٦١
٢٠.	هذه المرئية وفق التزام مملكة البحرين بإعلان الأمم المتحدة بشأن استقلال القضاء	ل القضـاة الحق في التعبير عن آرائهم بما لا يخل بمقتضيات عملهم.	٦٢
٢١	يتم حالياً إعداد دراسة حول زيادة رواتب القضاة وإعطائهم امتيازات أخرى.	زيادة رواتب القضاة وإعطائهم امتيازات خاصة لتحسين مستوىهم الاجتماعي.	٦٣
٢٢	يقوم معهد الدراسات القضائية والقانونية التابع لوزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف بتوفير دورات مكثفة للقضاة بفرض تأهيلهم في المجالات القضائية والقانونية المختلفة. كما ان المعهد يتعاون بصورة مستمرة مع جمعية المحامين الأمريكية لتحقيق هذا الغرض.	العمل على تدريب القضاة وتأهيلهم.	٦٤
٢٢	هذه المرئية وفق التزام مملكة البحرين بإعلان الأمم المتحدة بشأن استقلال القضاء	ل القضـاة الحق في تشكيل التجمعـات الخاصة بهم.	٦٥

## المحور الحقوقـي

رقم المئية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤيات	الترتيب العام للمحور
<b>المحور الفرعـي: حرية التعبير وحرية التجمع</b>			
١.	تقوم الحكومة بالعمل مع السلطة التشريعية لسرعة استجاز إصدار القانون الموجود حالياً لدى السلطة التشريعية.	الإسراع في تمرير قانون الصحافة والنشر عبر القنوات التشريعية.	٦٦
٢.	تؤكد الحكومة على أهمية الإسراع في إصدار مشروع قانون الإعلام المرئي والمسموع، وستعمل الحكومة مع السلطة التشريعية، لاستجاز مشروع قانون بشأن الإعلام المرئي والمسموع الموجود حالياً لدى السلطة التشريعية، بما يضمن تغطية كافة الجوانب التي تتطلبها المرئية.	الإسراع في إصدار قانون الإعلام المرئي والمسموع.	٦٧
٣.	ان الحكومة تشنـن وتدعم وجود ميثاق شرف للصحفيين وفقاً لما جاءـت به هذه المرئية ، وقد قامـت هـيئة شـئون الإعلام بإرسـال مـسودـة مـيثـاق شـرفـ الصـحـفيـين لـجـمـعـيـة الصـحـفـيـين الـبـحـرـيـنيـة لـتـخـضـعـه لـلـدـرـاسـةـ وـالـتـداـولـ تـمهـيدـاً لـتـعمـيمـهـ.	تفـعـيلـ مـيثـاقـ شـرفـ الصـحـفيـينـ.	٦٨
٤.	ستـتمـ معـالـجةـ هـذـهـ المرـئـيـةـ عـنـدـ منـاقـشـةـ مـشـروـعـ قـانـونـ الصـحـافـةـ وـالـطـبـاـعةـ وـالـنـشـرـ مـعـهـدـ مـؤـسـسـةـ الـحـكـوـمـةـ	عدـمـ حـبسـ الصـحـفـيـ معـهـدـ مـؤـسـسـةـ الـحـكـوـمـةـ	٦٩

## المحور الحقوقى

رقم الم رئيسية في القرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	الم رئيسات	الترتيب العام للمحور
٥.	قامت هيئة شئون الاعلام بإعداد مسودة الأداة القانونية لإنشاء وتشكيل المجلس الأعلى للصحافة، وقد أرسلت لهيئة التشريع والإفتاء القانوني لدراسته تمهيداً لاتخاذ الإجراءات الالازمة إصداره.	تشكيل مجلس أعلى للصحافة من صحفيين ومن العاملين في الشأن الإعلامي ومن مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة.	٧٠.
٦.	تؤكد الحكومة بأن هذه الم رئيسية يغطيها مشروع قانون تنظيم الصحافة والطباعة والنشر الجديد ، والموجود لدى السلطة التشريعية حالياً ، وستعمل الحكومة مع السلطة التشريعية لاستنجاز التعديلات الالازمة التي من شأنها تعطية متطلبات الم رئيسية.	التأكيد على حق الصحفي في الحصول على المعلومات من الجهات الرسمية.	٧١
٧.	ستتم معالجة هذه الم رئيسية عند مناقشة مشروع قانون الصحافة والطباعة والنشر المعروض لدى السلطة التشريعية حالياً، وستعمل الحكومة مع السلطة التشريعية، لاستنجاز هذا المشروع بما يضمن تغطية كافة الجوانب التي تتطلبها الم رئيسية.	عدم إغلاق الصحيفة إلا بحكم قضائي.	٧٢
٨.	ستتم معالجة هذه الم رئيسية عند مناقشة مشروع قانون الصحافة والنشر والمعروض لدى السلطة التشريعية حالياً، وستعمل الحكومة مع السلطة التشريعية، لاستنجاز هذا المشروع بما يضمن تغطية كافة الجوانب التي تتطلبها الم رئيسية.	عدم منع دخول المصنفات الخارجية إلا بحكم قضائي.	٧٣

## المحور الحقوقى

رقم المئية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المئيات	الترتيب العام للمحور
٩.	<p>تؤكد الحكومة بأن المادة (٢٨) من قانون الصحافة والطباعة والنشر المعمول به تغطي جانباً من المئية.</p> <p>كما وأن مشروع قانون تنظيم الصحافة والطباعة والنشر الجديد والموجود لدى السلطة التشريعية حالياً يتناول المئية، وستعمل الحكومة مع السلطة التشريعية لاستنجاز التعديلات اللازمة التي من شأنها تغطية متطلبات المئية.</p>	<p>عدم فصل الصحفي تعسفيًا بسبب رأيه.</p>	٧٤.
١٠.	<p>ينص الدستور في المادة (٢٣) على أن حرية الرأي والتعبير والحرفيات المتفرعة منها كحرية الصحافة تمارس وفق ضوابط منها عدم المساس بالعقيدة الإسلامية ووحدة الشعب وبما لا يثير الفرقة أو الطائفية. وأن قانون الصحافة والنشر المعمول به حالياً في البحرين يعالج محتوى المئية بشأن ازدراء الأديان والطوائف. وإن قانون العقوبات المعروف به حالياً يتضمن تجريماً للمساس بالدين أو الإزدراء بالطوائف والمثل.</p> <p>وسيتم مناقشة وتعزيز المئية أثناء مناقشة مشروع قانون الصحافة والطباعة والنشر الجديد الموجود حالياً لدى السلطة التشريعية.</p>	<p>تجريم ازدراء الأعراف والأديان والطوائف.</p>	٧٥.

## المحور الحقوقى

رقم المئية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المئيات	الترتيب العام للمحور
.١١	<p>وستعمل الحكومة مع السلطة التشريعية، لاستنجاز مشروع قانون بشأن تنظيم الصحافة والطباعة والنشر والموجود حالياً لدى السلطة التشريعية، بما يضمن تغطية كافة الجوانب التي تتطلبها المئية.</p> <p>وتؤكد من الحكومة على منح مئيات حوار التوافق الوطني أهمية خاصة فقد قامت أيضاً هيئة شؤون الإعلام بتشكيل لجنة قانونية داخلية لإعداد وصياغة مسودات بمشروعات القوانين والتعديلات التشريعية والقرارات الوزارية المطلوبة، وتمت إحالة هذه المئيات إلى هيئة التشريع والإفتاء القانوني.</p>	<p>الإسراع في إصدار قانون للإعلام الإلكتروني مع مراعاة المعايير المعول بها دولياً.</p>	.٧٦
.١٢	<p>قامت وزارة الداخلية بإعداد مسودة مشروع قانون بتعديل قانون الإجتماعات العامة والمسيرات والتجمعات، وسيتم إحالته للسلطة التشريعية لإصداره وفقاً للإجراءات الدستورية، وستحرص الحكومة على سرعة استنجازه.</p> <p>كما أصدرت الوزارة قرار رقم (٥٧) لسنة ٢٠١١ بشأن تحديد واجبات ومسؤوليات اللجنة المنظمة لأي إجتماع عام وحدد التزامات هذه اللجنة ومسؤولياتها.</p>	<p>إعادة النظر في قانون تنظيم الاجتماعات والمسيرات مع مراعاة المعايير الدولية وحقوق الإنسان.</p>	.٧٧
.١٣	<p>قامت وزارة الداخلية بإعداد مسودة مشروع قانون بتعديل قانون الإجتماعات العامة والمسيرات والتجمعات، وسيتم إحالته للسلطة التشريعية لإصداره وفقاً للإجراءات الدستورية، وستحرص الحكومة على سرعة استنجازه.</p> <p>كما أصدرت الوزارة قرار رقم (٥٧) لسنة ٢٠١١ بشأن تحديد واجبات ومسؤوليات اللجنة المنظمة لأي إجتماع عام وحدد التزامات هذه اللجنة ومسؤولياتها.</p>	<p>منع إشراك الأطفال في التجمعات والمسيرات وفق تعريف قانون الطفل لسن الطفل.</p>	.٧٨

## المحور الحقوقى

رقم الم رئيسية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	الم رئي سات	التسا سل العام للمحور
١٤	<p>قامت وزارة الداخلية بإعداد مسودة مشروع قانون بتعديل قانون الإجتماعات العامة والمسيرات والتجمعات، وسيتم إحالته للسلطة التشريعية لإصداره وفقاً للإجراءات الدستورية، وستحرص الحكومة على سرعة استنجازه.</p> <p>كما أصدرت الوزارة قرار رقم (٥٧) لسنة ٢٠١١ بشأن تحديد واجبات ومسؤوليات اللجنة المنظمة لأى إجتماع عام وحدد التزامات هذه اللجنة ومسؤولياتها.</p>	<p>النظر في قانون المسيرات على أن يراعي الأسس التربوية للطفل، ولا يمس حقوق الإنسان، وأن يتماشى مع مبادئ حقوق الإنسان الدولية.</p>	٧٩
١٥	<p>إن القانون الحالي يضمن إلزام منظمي التجمع أو المسيرة بإخطار الجهات الأمنية كتابياً قبل تنظيم الإجتماع أو المسيرة والغرض من ذلك أن تتمكن الجهات الأمنية من إعداد الترتيبات اللازمة لتأمين هذه الفعاليات وتوفير الحماية للمشاركين فيها ومنها أيضاً تنظيم حركة المرور مع التأكيد على ضرورة أن يتلزم المشاركون فيها بالإلتزامات الواردة بقانون الإجتماعات العامة وعدم الخروج على القانون.</p> <p>وتؤكد الحكومة على أهمية دور اللجنة المنظمة للإجتماعات والمسيرات التي من مهامها أيضاً أن تطلب من قوات الأمن التدخل في حال حدوث أي مخالفات وإلتزام المشاركين في المسيرات والتجمعات بالقانون (المواد ٧ ، ٩ ، ١٢ من قانون الإجتماعات العامة).</p> <p>وقد صدر قرار وزير الداخلية رقم (٥٧) لسنة ٢٠١١ بشأن تحديد مهام وإلتزامات اللجنة المنظمة للإجتماع حيث تكون مسؤولة عن إبلاغ الأمن عن أي مخالفات أو أي أمر من شأنه المساس بسلامة المشاركين.</p>	<p>التأكيد على مسؤولية السلطات الأمنية في توفير الحماية للمشاركين في المسيرات والتجمعات المرخصة.</p>	٨٠

## المحور الحقوقى

رقم المؤدية في القرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤديات	الترتيب العام للمحور
١٦	<p>إن دستور مملكة البحرين والقوانين المرتبطة بحرية الرأي والتعبير وحرية ممارسة الأديان كقانون الاجتماعات العامة والمسيرات وغيرها من القوانين، تؤكد على حرية ممارسة الشعائر الدينية. كما وأن قانون العقوبات يجرم المساس بالأديان.</p>	<p>كفالة حرية الأديان والمواكب والاجتماعات الدينية.</p>	٨١
١٧	<p>تقوم وزارة الداخلية بالترويعية والتنسيق مع القائمين على المواكب والمآتم ودور العبادة لعدم استغلال هذه المناسبات في إقامة مسيرات بالمخالفة للقانون وسوف يتم تعزيز وتكتيف الإجراءات التنسيقية لتحقيق هذا الهدف.</p> <p>وتعمل الجهات الأمنية على تطبيق القانون عند خروج هذه التجمعات عن موضوعها والتعامل معها حسب ما يفرضه القانون واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان عدم تسييس التجمعات الدينية وتحويلها لمسيرات غير مرخصة، وذلك تطبيقاً للمادة (٥) من قانون الإجتماعات العامة التي تنص على أنه لا يجوز أن يعقد الإجتماعات في دور العبادة فضلاً عن أن الإجتماعات أو المواكب الدينية إذا خرجت عن موضوعها وتحولت إلى مسيرة فإنه يطبق عليها قانون الإجتماعات العامة والمسيرات والتجمعات.</p>	<p>عدم تحويل التجمعات الدينية لمسيرات غير مرخصة.</p>	٨٢
١٨	<p>قامت وزارة الداخلية بإعداد مسودة مشروع قانون اللازم الذي من شأنه تنفيذ متطلبات المؤدية.</p>	<p>عدم رفع الأعلام والصور الأجنبية والشعارات المسيئة خلال المسيرات والتجمعات.</p>	٨٣

## المحور الحقوقى

رقم الم رئيسية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	الم رئيسات	الترتيب العام للمحور
<b>المحور الفرعى: حقوق الإنسان</b>			
١.	تحقيق هذه الم رئيسية على ارض الواقع بعد صدور أمر جلالة الملك المفدى بإنشاء اللجنة الملكية لقصي الحقائق كآلية مؤقتة للإنصاف والعدالة ، كما وأن صدور المرسوم الملكي بإنشاء صندوق تعويض المتضررين من أحداث فبراير ومارس الذي يتبع وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية يفي بالغرض ، كما وأن حق التقاضي مكفول دستوريا وقانونا كآلية دائمة تكفل تحقيق العدالة والترضية القضائية تنفيذا لهذه الم رئيسية .	إنشاء هيئة العدالة والإنصاف والمصالحة الوطنية.	٨٤.
٢.	تقوم وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية بإعداد خطة تدريبية مكثفة للعامين ٢٠١٢-٢٠١٣ بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في مجال تعزيز وتنمية وحماية حقوق الإنسان وترسيخ قيمها ونشر الوعي بها والاسهام في ضمان ممارستها. كما يجري العمل على تفعيل الخطة الاستراتيجية للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وستكفل هذه الخطة تنفيذ متطلبات الم رئيسية.	دعم وتنوير برامج وطنية للتوعية بمبادئ حقوق الإنسان في المجتمع على المستويين الرسمي والأهلي بمختلف الآليات والوسائل.	٨٥.
٣.	تعمل وزارة الخارجية ووزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية على مراجعة ودراسة جميع الاتفاقيات الدولية والبروتوكولات الاختيارية والملحقة لها المعنية بحقوق الإنسان لغرض التوقيع أو الإنضمام والتصديق عليها .	الانضمام والتصديق على الاتفاقيات الحقوقية الدولية والبروتوكولات الاختيارية التي لم تضم إليها مملكة البحرين؛ وتوفيق القوانين الوطنية بشأنها	٨٦.

## المحور الحقوقى

رقم المئوية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤشرات	السلسل العام للمحور
٤.	<p>الإجراءات التنفيذية المتخذة</p> <p>قامت وزارة الداخلية بتنفيذ عدد من الدورات والندوات لمنتسبي الوزارة من الضباط وضباط الصف خاصة بالتروعية والإلتزام بمعايير حقوق الإنسان في الأعوام السابقة وحتى الآن حيث بلغ عدد المشاركين في هذه الدورات نحو (٤٠٠) مشارك في عامي ٢٠١٠ ، ٢٠٠٩ من منتسبي الوزارة بخلاف المحاضرات والدورات التي يتم عقدها بصفة مستمرة لطلبة أكاديمية الشرطة خلال السنوات الدراسية.</p> <p>كما تم إصدار تعليمات دائمة بشأن ضرورة مراعاة وإحترام حقوق المعاملة مع السجناء ويتم الإلتزام به ومحاسبة من يقصر أو يخالفها .</p> <p>ويتم أيضاً تدريس مادة حقوق الإنسان كمادة أساسية لطلبة الأكاديمية الملكية للشرطة وهي ضمن منهج الدراسة بالكلية.</p> <p>وتم إنشاء الشرطة المجتمعية وهي ضمن خطوات تطوير جهاز الأمن وتقوم على تعزيز مبادئ المواطنة والسلم الأهلي وترسيخ القيم الإنسانية بتقديم الرعاية للضحايا من المجنى عليهم في شتى الجرائم وإيجاد حلول لحالات المشكلات الإجتماعية وفتح وسائل إتصال بين الشرطة والمجتمع لإظهار الدور الإجتماعي للشرطة وزيادة الثقة والتفاعل الإيجابي.</p> <p>وتعمل وزارة الداخلية على التنسيق مع جهات أخرى في الدولة كون بعض الجهات سواء الحكومية أو منظمات المجتمع المدني لها دور كبير في تفعيل مثل هذا الجانب سواء في وسائل الإعلام أو في مراكز التعليم أو المدارس أو الفعاليات التي تقوم بها تلك الجهات.</p>	تدريب وتنقيف منفذ القانون على احترام حقوق الإنسان.	٨٧

## المحور الحقوقى

رقم المئوية في القرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤشرات	الاتساع العام للمحور
٥.	<p>تؤكد الحكومة بأن نص المادة (١٨) من المرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩ بشأن الجمعيات غير الربحية والأندية قد نصت على عدم جواز أن تشتمل الجمعيات الخاضعة له بالسياسية ومنها الجمعيات العاملة في المجال الحقوقى ، وستحرص الحكومة عن طريق اجهزتها المعنية المختلفة على تطبيق هذا النص عملاً بمبدأ سيادة القانون .</p>	<p>ايجاد ضوابط تمنع تسييس العمل الحقوقى</p>	٨٨
٦.	<p>تقوم وزارة الداخلية بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة من أجهزة الإعلام ووزارة التربية والتعليم لإتخاذ تدابير تمنع حدوث ذلك.</p> <p>كما أنه يتم تطبيق قانون العقوبات على أي فعل يشكل جريمة سب أو قذف في حق أي شخص أو الإذراء به وفقاً للتكييف القانوني لكل واقعة بإتخاذ الإجراءات القانونية وإبلاغ النيابة العامة.</p>	<p>ايجاد ضوابط لمنع الإساءة لحقوق من تشرف بالحصول على الجنسية البحرينية.</p>	٨٩
٧.	<p>تعمل وزارة الخارجية ووزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية على مراعاة الشريعة الإسلامية عند التصديق والانضمام إلى الاتفاقيات الحقوقية الدولية.</p>	<p>التأكيد على مراعاة الشريعة الإسلامية عند التصديق والانضمام إلى الاتفاقيات الحقوقية الدولية.</p>	٩٠
٨.	<p>تم تكليف وزارة الخارجية ووزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية بتكييف التواصل مع المنظمات الدولية غير الحكومية واجهةة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان والتنسيق معها لدعم تنمية الثقافة الحقوقية في مملكة البحرين .</p>	<p>الاستمرار في التواصل مع المنظمات الحقوقية الدولية</p>	٩١

## المحور الحقوقى

رقم الميرية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	الميريات	السلسل العام للمحور
٩.	تجري صياغة الخطة الإستراتيجية للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان لتعزيز وتنمية وحماية حقوق الإنسان وترسيخ قيمها ونشر الوعي بها والاسهام في ضمان ممارستها. ويتم العمل على الإنتهاء منها بالسرعة الممكنة وتفعيلها .	تفعيل دور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.	٩٢
١٠.	تؤكد الحكومة بأن وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والمؤسسة العامة للشباب والرياضة بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) قد فرغت من وضع الإستراتيجية الوطنية للأطفال . وتتضمن الإستراتيجية في محور ( حماية الطفل ) الآليات المناسبة لضمان عدم انتهاك حقوق الطفل ، وستحرص الحكومة عملياً على ضمان عدم حصول انتهاكات .	مراجعة حقوق الأطفال واستحداث الآليات المناسبة لضمان عدم انتهاكها	٩٣
١١.	تم تكليف وزارة حقوق الإنسان بوضع خطة وجدول زمني لتنفيذ استراتيجية حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة . وتضمن ذلك ضمن برنامج عمل الحكومة لضمان متابعة التنفيذ .	التنسيق بين كافة الجهات الحكومية والاهلية لوضع خطط تحفظ حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة	٩٤
١٢	أن الحكومة تولي اهتماماً خاصاً لتحقيق مبادئ حقوق الإنسان لدى التنشء وتشمن دور حوار التوافق الوطني في طرق هذا الموضوع ، وتحدد الحكومة على مواصلة عملها لتعزيز دور وزارة التربية والتعليم على الأخص وتحدد المؤسسات الأخرى مثل معهد التنمية السياسية والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ، لتضمين مبادئ حقوق الإنسان ضمن مناهج التعليم في المدارس والجامعات والمعاهد وتقديم البرامج التثقيفية في وسائل الإعلام المختلفة . وقد تم إدراج ذلك ضمن برنامج عمل الحكومة لضمان متابعة التنفيذ.	تضمين مبادئ حقوق الإنسان في المناهج الدراسية بوابة خاصة ، والفضاء المدرسيّ بوابة عامّ.	٩٥

## المحور الحقوقى

رقم المؤية في التقرير النهائي للحوار	الإجراءات التنفيذية المتخذة	المؤيات	الاتساع العام للمحور
١٢	<p>تعكف المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان حالياً على وضع الخطة الوطنية لحقوق الإنسان ، وقد قامت اللجنة العليا التنسيقية لحقوق الإنسان بوزارة حقوق الإنسان والتنمية الإجتماعية على عمل مسودة إستراتيجية وطنية لتعزيز حقوق الإنسان . وسيتم عقد اجتماعات تنسيقية لغرض الوصول لخطة وطنية موحدة وأدوات مشتركة للتنفيذ والمتابعة ، وقد ضمنت هذه المؤية ضمن برنامج عمل الحكومة ضمناً لمتابعة التنفيذ .</p>	<p>إنشاء خطة وطنية لتعزيز حقوق الإنسان على مستوى مملكة البحرين</p>	٩٦

### الخاتمة

لقد جاء اهتمام الحكومة بمرئيات حوار التوافق الوطني وحرصها على تتنفيذها خلال فترة شهرين من استلامها لها، استجابةً لتوجيهات حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المفدى، تأكيداً والتزاماً بمسؤوليتها بما يلبي احتياجات المواطنين وتحقيق المزيد من المكتسبات في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحقوقية التي حظيت باجماع كافة الأطراف والأطياف التي شاركت في جلسات حوار التوافق الوطني.

ولما كان تحقيق المرئيات يتطلب في بعضه مدة تتجاوز فترة عمل اللجنة الحكومية المكلفة بمتابعة تنفيذ مرئيات حوار التوافق الوطني، وفي إطار جدية الحكومة ومصداقيتها ورغبتها الحقيقية في تنفيذ مطالب الشعب، فقد تم تكليف وزارة الدولة لشؤون المتابعة وديوان صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء بمتابعة تنفيذ المرئيات في إطار برنامج عمل الحكومة ٢٠١١ - ٢٠١٤، والخطط اللاحقة الداعمة لعملية المتابعة بما يشمل ذلك من وضع لآليات ضامنة لجودة ودقة التنفيذ، وبما يحقق تطلعات شعب مملكة البحرين.

والله الموفق ،،،



## المرفقات



## أعضاء اللجنة

# اللجنة الحكومية المكلفة بتنفيذ مئويات حوار التوافق الوطني

### رئيس اللجنة

سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء

### نائب رئيس اللجنة

معالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء

### أعضاء اللجنة

سعادة الاستاذ عبدالعزيز بن محمد الفاضل  
وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب

سعادة الأستاذ محمد بن إبراهيم المطوع  
وزير الدولة لشئون المتابعة

معالي الشيخ أحمد بن عطيه الله آل خليفة  
وزير المتابعة بالديوان الملكي

معالي الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة  
وزير المالية

سعادة المهندس عصام بن عبدالله خلف  
وزير الأشغال

معالي الشيخ خالد بن علي آل خليفة  
وزير العدل والشئون الإسلامية  
والآوقاف

معالي الشيخ حسام بن عيسى آل خليفة  
رئيس ديوان صاحب السمو الملكي  
رئيس الوزراء

سعادة الأستاذ كمال بن أحمد محمد  
وزير شؤون مجلس الوزراء

## أمانة اللجنة الحكومية المكلفة بتنفيذ مرئيات حوار التوافق الوطني

- سعادة السيد يوسف محمد محمود مستشار بمكتب سمو نائب رئيس مجلس الوزراء
- سعادة السيد خالد عبدالله الزياني الوكيل المساعد للشئون الصحفية والإعلام بديوان صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء
- سعادة الشيخة حياة بنت عبد العزيز آل خليفة مدير عام مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء
- سعادة السيدة فريدة عبدالرحيم خنجي مديرية إدارة التقييم والتحليل بديوان صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء
- سعادة السيد عبدالجبار احمد الطيب المستشار القانوني لديوان صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء
- السيد فوزان خليفة بوفرسن باحث قانوني أول بمكتب سمو نائب رئيس مجلس الوزراء
- السيد لؤي محمد حسن باحث قانوني بمكتب سمو نائب رئيس مجلس الوزراء

## قائمة ببعض ما تم إصداره وإعداده من مشاريع لمراسيم ملكية وتشريعات جديدة والتعديلات التشريعية لتنفيذ مرئيات حوار التوافق الوطني

### أولاً: مشاريع المراسيم الملكية

- مسودة مرسوم ملكي بإنشاء وتشكيل المجلس الأعلى للصحافة
- مسودة مرسوم بشأن إضافة عضو ممثل عن الشباب في المجلس الأعلى للشباب والرياضة

### ثانياً: مشاريع التشريعات الجديدة

- قانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠١١ بشأن رفع الحد الأدنى لمعاشات الخاضعين لأحكام القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لموظفي الحكومة
- مشروع قانون المنظمات الأهلية الجديد
- مشروع قانون النقابات العمالية
- مشروع قانون تنظيم الصحافة والطباعة والنشر
- مشروع قانون العمل الجديد
- مشروع قانون بشأن التطوير العقاري
- مشروع قانون بشأن إيجار العقارات

## التعديلات التشريعية

- مشروع قانون بشأن الضمان والتأمين الصحي للعاملين الأجانب وأفراد أسرهم المقيمين في المملكة
- مشروع قانون جديد للبيئة
- مشروع قانون حماية المستهلك
- مشروع قانون بشأن حماية الأسرة من العنف
- مشروع قانون بإصدار قانون العمل في القطاع الأهلي
- مشروع قانون الطفل
- مشروع بقانون لإدارة الدعوى
- مشروع قانون الإعلام المرئي والمسموع
- مشروع قانون ضمان حق الحصول على المعلومات
- مشروع قانون بشأن حرية المعلومات
- مشروع قانون بشأن تنظيم العمل في رياض الأطفال

## ثالثاً: مشاريع التعديلات التشريعية

- مشروع تعديل القانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٥ بشأن الجمعيات السياسية
- مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون الجنسية لسنة ١٩٦٣
- مشروع تعديل المرسوم بقانون رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٢ بشأن مباشرة الحقوق السياسية

## التعديلات التشريعية

- مشروع بتعديل قانون الاجتماعات العامة والمسيرات والتجمعات
- مشروع قانون بتعديل أحكام المادة رقم (٢٢١) من قانون العقوبات
- مشروع بقانون بتعديل قانون السلطة القضائية
- مشروع قانون بتعديل قانون المحكمة الدستورية
- مشروع بتعديل قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٢، المعدل بالقانون رقم (٤١) لسنة ٢٠٠٥
- مشروع قانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٢ بشأن تنظيم الصحافة والطباعة والنشر، المرافق للمرسوم الملكي رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٨
- مشروع بتعديل المرسوم بقانون رقم (٨) لسنة ١٩٨٩ بإصدار قانون محكمة التمييز المعدل بالقانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٩.
- إدخال تعديلات تبعية على مرسوم بقانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٦ بشأن الإجراءات أمام المحاكم الشرعية وتعديلاته.

## قائمة ببعض القرارات الصادرة من قبل مجلس الوزراء والمتعلقة بتنفيذ مرتىات حوار التوافق الوطنى

- قرار مجلس الوزراء رقم ٢١٢١ -٠١ بشأن تشكيل اللجنة الحكومية المكلفة بتنفيذ مرتىات حوار التوافق الوطنى برئاسة سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء
- قرار مجلس الوزراء رقم ٢١٢١ -٠٢ بشأن تكليف وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف بترؤس لجنة لصياغة الدستورية والإشراف على التشريعات بالتنسيق والتعاون مع هيئة الإفتاء والتشريع القانوني
- قرار مجلس الوزراء رقم ٢١٢١ -٠٣ بشأن تكليف كافة الوزارات والهيئات الحكومية بتشكيل فرق عمل لتفعيل مرتىات حوار التوافق الوطنى.
- قرار مجلس الوزراء رقم ٢١٢٧ -٠١ بشأن مرئية حوار التوافق الوطنى المتعلقة بوضع برنامج تنفيذى لتطبيق توصيات تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية
- قرار مجلس الوزراء رقم ٢١٢٧ -٠٢ بشأن مرئية حوار التوافق الوطنى المتعلقة بوضع معايير ومتطلبات كفاءة واضحة لممثلى الحكومة في مجالس إدارات الهيئات والمؤسسات والشركات الحكومية
- قرار مجلس الوزراء رقم ٢١٢٧ -٠٣ بشأن مرئية حوار التوافق الوطنى المتعلقة بتحديد فترة عضوية ممثلى الحكومة في مجالس إدارات الهيئات والمؤسسات والشركات الحكومية
- قرار مجلس الوزراء رقم ٢١٢٧ -٠٤ بشأن مرئية حوار التوافق الوطنى المتعلقة بإلزام الشركات التي تساهم فيها الحكومة بما يزيد على (٣٠٪) من رأس المال بتطبيق أنظمة وإجراءات الحكومة

## القرارات

- قرار مجلس الوزراء رقم ٠٥ - ٢١٢٧ بشأن مرئية حوار التوافق الوطني المتعلقة بتطوير إستراتيجية وطنية للبحث والتطوير وربطها بمتطلبات القطاع العام والخاص
- قرار مجلس الوزراء رقم ٠٦ - ٢١٢٧ بشأن مرئية حوار التوافق الوطني المتعلقة بضرورة قيام جميع الأجهزة الحكومية بوضع ونشر مؤشرات أداء لمستوى خدماتها مقارنة بالمعايير الدولية
- قرار مجلس الوزراء رقم ٠٧ - ٢١٢٧ بشأن مرئية حوار التوافق الوطني المتعلقة بدراسة وتقييم الرسوم الحكومية
- قرار مجلس الوزراء رقم ٠٨ - ٢١٢٧ بشأن مرئية حوار التوافق الوطني المتعلقة بإعداد دراسة كل أربع سنوات حول الدعم الحكومي
- قرار مجلس الوزراء رقم ٠٩ - ٢١٢٧ بشأن مرئية حوار التوافق الوطني المتعلقة بالاستمرار والتوسيع في سياسة نقل أموال الدولة والممتلكات العامة إلى شركات حكومية قابضة
- قرار مجلس الوزراء رقم ١٠ - ٢١٢٧ بشأن مرئية حوار التوافق الوطني المتعلقة بإصدار التشريعات الالازمة لتطبيق نظم الحكومة في جميع الوزارات والهيئات الحكومية
- قرار مجلس الوزراء رقم ١١ - ٢١٢٧ بشأن مرئية حوار التوافق الوطني المتعلقة بتطوير الإطار القانوني المنظم لعمل مجلس التنمية الاقتصادية وعلاقته بالحكومة وبما يدعم المجلس في ممارسة الاختصاصات الموكلة إليه، لاسيما في مجال التخطيط الإستراتيجي للاقتصاد البحريني
- قرار مجلس الوزراء رقم ١٢ - ٢١٢٧ بشأن مرئية حوار التوافق الوطني المتعلقة بتطوير قانون الخصخصة بما لا يضر بالمصلحة الوطنية مع إعطاء الأولوية للمواطن والقطاع الخاص البحريني وعدم الإخلال بحقوق الموظفين

## القرارات

- قرار مجلس الوزراء رقم ٠١ - ٢١٢٩ بشأن مرئية حوار التوافق الوطني المتعلقة بزيادة الشراكة والتنسيق بين القطاع العام والجمعيات الأهلية
- قرار مجلس الوزراء رقم ٠٢ - ٢١٢٩ بشأن مرئية حوار التوافق الوطني المتعلقة بالتأكيد على وضع آليات لتطبيق المسئولية الاجتماعية على القطاع الخاص تجاه مؤسسات المجتمع المدني
- قرار مجلس الوزراء رقم ٠٣ - ٢١٢٩ بشأن مرئية حوار التوافق الوطني المتعلقة بتوفير فرص عمل مناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة وتدريبهم وتأهيلهم للعمل بمختلف المجالات بما يتلاءم وإعاقتهم مع توفير سبل السلامة والأمان إليهم
- قرار مجلس الوزراء رقم ٠٤ - ٢١٢٩ بشأن مرئية حوار التوافق الوطني المتعلقة بتفریغ المرأة العاملة التي لديها معاقد ساعتين يوميا
- قرار مجلس الوزراء رقم ٠٥ - ٢١٢٩ بشأن مرئية حوار التوافق الوطني المتعلقة بتجريم التحریض على زج الأطفال في المظاهرات والمسيرات وحمل الشعارات الطائفية وتشجيعهم على العنف
- قرار مجلس الوزراء رقم ٠٦ - ٢١٢٩ بشأن مرئية حوار التوافق الوطني المتعلقة بمنع إشراك الأطفال في التجمعات والمسيرات وفق تعريف قانون الطفل لسن الطفل
- قرار مجلس الوزراء رقم ٠٧ - ٢١٢٩ بشأن مرئية حوار التوافق الوطني المتعلقة باستحداث علاوة للمرأة المطلقة والأرملة والعازبة والمعيلة لأسر فقدت عائلتها بسبب الموت أو المرض أو الهجر وللأطفال من أم بحرينية



